

منهجية البحث الأدبي

ومداخل التفكير العلمي

د. عبد الله التطاوي

تأليف : د. هنادي سور الأزبكية
أكبر مكتبة رقمية

د. هنادي سور الأزبكية

www.books4u

الدار المصرية اللبنانية

البحر



محند خطاب

هنا سور الأزبكية غواصين في بحر الكتب باحثون

منهجية البحث الأدبي ومداخل التفكير العلمي

د. عبد الله التطاوي



الدار المصرية اللبنانية

ليجرام : هنا سر الأنيكية
أكبر مكتبة رقمية

تليجرام مكتبة غوامر في بحر الكتب

منهجية البحث الأدبي
ومداخل التفكير العلمي

البحر الأحمر : مناسير الزيبكية

الدار المصرية اللبنانية

16 عبد الخالق ثروت تلفون: 3910250

فاكس: 3909618 - ص.ب 2022 - القاهرة

E-mail: info@almasriah.com

www.almasriah.com

تجهيزات فنية : الإسرائ - ت : 3143632

طبع : آمون ت : 7944517 - 7944336

رقم الإيداع : 2005 / 16403

للتقديم الدولي : 8 - 936 - 270 - 977

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى : شعبان 1426هـ - سبتمبر 2005 م

للإبحار : هنا سور الأزليكية
أكبر مكتبة رقمية

مقدمة

تمثل قضية التفكير العلمى هاجسًا إنسانيًا له أهميته وخطره التاريخى والمرحلى والمستقبلى، وهو ما يتجانس ويتكامل مع وجوب تجدد القراءات. وطرح المقاربات المنهجية فى مناهج البحث بوجه عام، والبحث الأدبى منها على وجه الخصوص، حيث يظل أمرًا شاقًا - بحكم طبيعته النوعية - حين يدخل مناطق شائكة فى حقل الدرس العلمى، بعيدًا عن الانطباعية والذاتية، وتحقيقًا لقدر متوازن من الموضوعية بما يقرب الدرس من أطره الحقيقية على مستوى المنهج.

ومن المؤكد - أيضا - أن ثمة دراسات متعددة الزوايا والأدوات والأفكار والمداخل والاتجاهات قد سارت فى اتجاه التأصيل والتأسيس لقضايا التفكير العلمى ومنهج البحث الأدبى - تحديدًا - لما له من طبيعة خاصة، تختلف حتى عن البحث اللغوى الذى يقاربه فى كثير من الأدوات، ويفارقه - من جانب آخر - فى بعض من الغايات.

وتبقى التعددية حاکمة لكل المقاصد الجادة فى استجلاء ما يجب تأكيده من أدوات الباحث؛ حتى لا تلتبس عليه الخطى، ولا تختلط أمامه الأوراق، أو تتداخل الرؤى والأشباه، أو تغمض عليه الحقائق أمام الأوهام واللبس.

من هذا المنطق وردت فكرة طرح هذه القضايا المنهجية التى تهدف - فقط - إلى مجرد استفزاز الباحث، واستنفاره لأن يعود إلى المظان الكبرى فى المكتبة العربية، يقرأ، ويرصد، ويتقن، ويسجل، ويقتبس، وينقل، ثم يكتب، ويعرض، ويحلل، وينقد، حتى يحدد موقعه وموقع الآخرين فى ختام ما يكتبه.

ولأن البحث الأدبي رحلة شاقة يصعب الزعم فيها بقول الكلمة الأخيرة، أو الادعاء بإمكانة الاهتداء إلى حدود الخيط الفاصل في قضاياها، كان من الطبيعي أن تتعدد مدارس واتجاهاته التي ظهرت موزعة بين النظرية والتطبيق، ظهورها بين العربى والمترجم والأجنبى، وكذا كان ما ظهر من اجتهادات متميزة فى تحليل مناهج الدراسة على غرار دراسة الدكتور شكرى فيصل، والبحث الأدبى للمرحوم الدكتور شوقى ضيف، ومناهج البحث الأدبى للمرحوم الدكتور يوسف خليف، إلى غيرها من اجتهادات فى التطبيق على طريقة أسس كتابة بحث أو رسالة للمرحوم د. أحمد شلبى، أو غير ذلك مما طرقه رواد ذلك الاتجاه الذى يجمع بين رصد المشقة ودراسة الضرورة، بين الصعوبة والوجوب، بين الصرامة والوضوح، إلى كل ما يبنى عليها جميعا من اعتبارات الحيرة والقلق أحيانا، وحالات الارتياح والاسترخاء فى قليل من الأحيان، لا سيما إذا استشعر الباحث إمكانية وصوله إلى نتائج مُرضية دون انبهار أو تهويل لما انتهى إليه بالقياس إلى نتائج من سبقوه من جيل الرواد.

هنا يصبح على الباحث أن يسعى جاهدا وراء التعددية القرائية بين النظرى والتطبيقى، وأن يجتهد فى قراءة النص واستقراء التاريخ بقدر ما يتاح له من خلال موضوعه، وبقدر ما يملكه من مقدرات وأدوات تيسر له سُبُل التعامل مع المادة القرائية.

ومن ثم كانت فكرة هذه المؤشرات المنهجية والقرائية التى أحسب أن الباحث الجاد يمتلك القدرة على تعميقها، وإدارة التفاصيل والحوارات حولها بما ييسر له مهمة الدخول إلى منطقة الأداء المنهجى على النحو المأمول الذى ينتظر منها اجتهادا، وإعمالا للفكر، وتعددية للقراءات بقدر ما يتاح له خلالها من حوارات ومناقشات وإضافات، ومجالات خصبة للابتكار والتجديد فى حلقة التفكير العلمى، حين ينضم إليه موكب الباحثين فى ساحة الدراسات الأدبية.

والله — سبحانه — ولى التوفيق.

عبدالله التطاوي

القاهرة ٢٠٠٥م

حول التفكير العلمي والأداء اللغوي

من المؤكد أن خصوصية هذا التمهيد ترتبها بمستوى الرؤية الواقعية لحالة التدني التي وصل إليها أمر لغتنا العربية على ألسنة أبنائها وأقلامهم؛ مما قد يدعو إلى التساؤل الحائر حول عدة مسائل :

فهل جاء تدني اللغة لأسباب داخلية تتعلق بكيانها ومستوى أدائها فتصبح المسألة ذاتية ؟ أم جاء التدني لأسباب خارجية تتعلق بجملة التحديات التي أحاطت بها وبتاريخها وواقعها ؟ أم ظل الارتباط معلقاً بطبيعة الخلل في منظومة التعليم بين ضعف المنهج، ورداءة الاختيار، وضعف المعلم، وتواضع وسائل التقويم ؟ أم أن المسألة اللغوية ترتد إلى حالة التراخي الإعلامي عن صناعة خريطة لغوية صحيحة ؟ أم غير ذلك ؟

والحق أن هذه العوامل مجتمعة قد تدخل في الحسبان، حين نتحدث بموضوعية عن واقعنا العربي، ولكن ما يأتي في صدارتها يظل مرتباً بمستوى التفكير ومناهجه وآلياته على ما في مجتمعنا وغيره من مفارقات بين المثقفين والبسطاء، وعلى ما بين الفريقين من حوارات ربما يصنعها الإعلام بوسائله المتعددة بين المقروء والمسموع والمرئي، إذا ما استشعر عناصر الضعف ووضع الحلول المناسبة للعلاج.

والأمر المهم هنا هو حالة القلق التي قد تتابنا حال الحديث عن مستوى الفكر العربي بين قدرته على التفاعل مع التراث إحياء وتجديداً وحواراً وإضافة وابتكاراً وتيسيراً، وقبوله صيغ المعاصرة فهماً ووعياً وإدراكاً لا يتعارض مع الهوية والكيان والشخصية والنموذج القومي.. فهل يستطيع الفكر صناعة تلك المزاجية الهادئة وضبط المعادلة الصحيحة في الجمع بين هذه المزاجات دون انفصام أو تناقضات ؟

وهل يستطيع الفكر العربى صناعة المواءمة بين الإقليمى والعلمى دون استشعار الدونية، أو ما يقابلها من انبهار وتماهٍ مع الآخر ؟ وهل يبرأ من شبهة الانسياق الأعمى وراء كل غريب عنه من باب القناعة بمجرد مغايرة المؤلف، أو الاستسلام لمركب نقص قد يطرحه بعض الضعفاء. المسألة مركبة وصعبة، وربما يمكن الوصول إلى إجابات شافية لها، من خلال عدة منجزات قد تحقق بعض طموحات المنهج واللغة من خلال :

(١) إنتاج العلم والمشاركة فى صناعة ثوراته، والاقتراب من عالم المعرفة، وتجاوز مرحلة الاستيراد والاستهلاك أو القناعة بترقب إنتاج الآخر دون فهم أسرارهِ وكومنه، ودون السعى إلى المشاركة فى نظرياته ونتائجه.

(٢) إدراك الحقيقة العلمية الكاشفة عن علاقة التفكير العلمى باللغة بشكل مطّرد، فإذا كان فكرنا منهجياً قائماً على أصول وثوابت ومقومات واضحة ومتغير عَصْرى، أمكنه أن يخلق من صور الأداء اللغوى ما يوقف فرص الاجترار على اللغة إلى حد الظلم البين لها، أو ربما محاولة نسف تاريخها الحضارى والإبداعى جملة وتفصيلاً، وبما يعطل صور الاهتراء اللغوى، التى تصيب أبناءها فى مقتل قد ينتهى بهم إلى قبول الضياع والرضا بالانهزامية.

(٣) احترام المكوّن الثقافى، ودعم المشروع الناهض للأمة فى اعتزازها بثوابتها، مع تعظيم دورها العلمى من خلال استدعاء الموروث من قبيل صناعة ثقافة الثقة بالذات، إلى استيعاب الجديد وتأصيله فى ظل المزاوجة الأصيلة بينه وبين موروث الأمة.

(٤) أن ثمة حراكاً لغوياً رائعاً يمكن أن يحدث متواكباً مع حركة التفكير العلمى انطلاقاً من تنمية المفردات، وصياغة المصطلح، إلى القدرة على معاشة المرحلة بكل مستوياتها اللغوية التى يجب على الأجيال الإمام بها من لغتنا الفصحى فى التراث، إلى فصيح المثقفين، إلى عاميتهم الراقية التى تلتقى جذورها فى

أحوال كثيرة من الفصحى، إلى عامية البسطاء بها يتناها أيضًا من مستويات التدني أحيانًا إلى حدود السوقية والترخيص.

(٥) أن يظل الدور الإعلامى قادرًا على إضافة كثير إلى مناهج الفكر والأداء اللغوى، إذا ما حسنت خريطة الأداء فى خدمة المنهج وتيارات الفكر المعاصر، إلى جانب تداعيات الأداء اللغوى بشكل متميز.

من هنا يلتقى التفكير العلمى بالأداء اللغوى؛ مما يجعل الاتهامات للعقل العربى وإنتاجه أقرب إلى الصحة من الاتهامات للغته التى تظل قادرة على الوفاء بكل متطلباته؛ بشرط المشاركة فى حركة العلم ومعتزك المعرفة الذى يتسابق حوله العالم المتقدم، وتتسع بسببه الفجوة بين صناع المعرفة وبين مستورديها ومستهلكيها؛ الأمر الذى يوجب مساءلة الذات عن حجم المشاركة فى منظومة التقدم.

الفصل الأول

مداخل مبدئية إلى التفكير العلمى

المدخل الأول: دعوة الأديان إلى التفكير العلمى

المدخل الثانى: آليات التفكير العلمى

المدخل الثالث: الطبيعة النوعية للتفكير العلمى

المدخل الرابع: الانعكاسات والتحويلات

المدخل الخامس: منطلقات التفكير العلمى وقواعده

المدخل السادس: امتداد حركة التفكير العلمى

المدخل السابع: ثقافة التفكير العلمى بين الغياب والحضور

المدخل الثامن: بين التفكير العلمى والإبداع

المدخل التاسع: الحد الاصطلاحي فى التفكير العلمى

المدخل العاشر: توظيف التفكير العلمى فى حركة البحث

المدخل الأول

دعوة الأديان إلى التفكير العلمى

اهتمت الأديان بالجانب الروحى والعقلى فى البنية التكاملية للإنسان، وجاء خانم الأديان مُركّزاً على وجوب التفكير العلمى منذ نزلت أولى آياته الكريمة داعية النبى الأمى إلى ضرورة القراءة والتعلُّم باعتبارهما - أى القراءة والتعلُّم - المدخل الأول للتفكير الإنسانى الرحب، بما ارتهن به من الإشارة إلى الكتاب باعتباره " قيد العلم " ومعرفة القلم باعتباره " أداة لتسجيل المعرفة " .

هكذا تكررت الصياغات القرآنية، وجاءت الضمانات الدينية لفرضية طلب العلم والبحث عن المعرفة بدءاً من " ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين "، إلى " نون والقلم وما يسطرون "، إلى " وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً " وتوحيجاً بالتفضيل الصريح للعلم والعلماء باعتبارهم فئة متميزة " إنما يخشى الله من عباده العلماء " و " قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون " .

ومع تواصل الصياغات واستمرارية الضمانات، جاءت الدعوة مكررة إلى وجوب إعمال العقل منذ حرّم الإسلام الخمر، حتى لا تتعطل أقدس ملكة وهبها الله لعباده مسخرًا لهم الكائنات بسببها، فكان التدرُّج فى التحريم باعتبارها ضرباً من أزمة المرحلة تتطلب حكمة التشريع التدرُّج فى تحريمها بدءاً من " يسألونك عن الخمر والميسر قل فىهما إثم كبير ومنافع للناس، وإثمها أكبر من نفعها " إلى (يأياها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) إلى التحريم النهائى فى سورة المائدة " يأياها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل

الشیطان فاجتنبوه لعلکم تفلحون" حیث جاء التعلیل واضحا في مخاطبة العقل والفکر والوجدان "إنما یرید الشیطان أن یوقع بینکم العداوة والبغضاء فی الخمر والمیسر ویصدکم عن ذکر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون" وفي الاستجابة للشیطان أمام هذا الوضوح تغیب للعقل وإيقاف للملکة التفکیر، إلى الوقوع فی دائرة الحمق والرعونة والسفه والطیش مع تعطیل للفکر والروية والتمهل فی قراءة الحقائق والصد عن ذکر الله والعبادات، مع تعطیل عن الفرائض والطاعات الواجبة من قبل المخلوق تجاه الخالق.

عنى هذا النهج سار الإسلام فی احترامه لمقدرات العقل البشرى، وتعزيز إصداراته وأحكامه، فكانت تزکیته للعلماء باعتبارهم ورثة الأنبياء وكان الحرص على دعوة العقل مرارا للتفکیر وعدم التوقف بحثا عن أسرار الکن وآیات الله فی الآفاق وفى الأنفس، ومن ثم كان الخطاب الدينى موجها للمحسنين الذين كانوا أهلا للهدى والتقوى والرحمة، وهم المؤمنون بالله وملائکته وكتبه ورسله والیوم الآخر، وهم الباحثون عن المعرفة بعقولهم وأفکارهم وما استقر فی أفئدتهم من یقین الإیمان، فكانوا فی الخطاب القرآنى هم "أولو الألباب" وهم "أولو النهی" وكان منهم أهل التقوى واستحقاق المغفرة، لأنهم نفذوا ما ورد فی فواصل الکثیر من الآیات القرآنية "أفلا یعقلون" "أفلا یعلمون" "أفلا یتدبرون القرآن" "أفلا ینظرون إلى "فالدعوة إلى التعقل والتعلم والتدبر والنظر والتأمل - فی جملتها وتفاصيلها - إنما هی دعوة صریحة إلى التفکیر المنهجى الذى یتجاوز العشوائية والعشوية، وهى قمة تکریم الإنسان الذى لم یخلق عبثا "أفحسبتم أنما خلقناکم عبثا وأنکم إلینا لا ترجعون" فالإنقاذ الحقیقى یدأ من تکریم الإنسان المفکر حین ینبحث عن أسرار الکن، وهو مأمور بذلك مکانا وزمانا، فعليه طلب العلم ولو فی الصین، وعليه البحث عن مصادر المعرفة من المهد إلى اللحد، وهو - أى العلم - فريضة على کل مسلم ومسلمة دون تفرقة بین النوع، ولا الأمم أو الشعوب، فالعلم - بهذا المفهوم الإسلامى الراقى - یدأ من الوحدة (وحدة النوع الإنسانى)

إلى تعزيز صيغ التنوع الفكرى بين شعوب الأرض التى سخر الله لها الكون بكل مقوماته ومقدراته؛ لكى توظفه فى خدمة الإنسانية واستمرار الحياة فى ظل منظومة التطور.

هذه الرؤية القرآنية تظل دافعا للتأمل على غرار ما تنادى به فقهاء الإسلام وعلماءه المجددون، الذين وظّفوا باب الاجتهاد مدخلاً إلى الانفتاح على العلم، حيث دعا المجتهدون منذ ثناء المجتهد الأول فى الأمة - عليه الصلاة والسلام - على معاذ بن جبل حين رآه يحكم بكتاب الله وبسنة رسوله فإن لم يجد اجتهد برأيه، فكان للمجتهد نصيب إذا أخطأ، وله نصيبان إذا أصاب، مما يعنى فتح باب الاجتهاد مدخلاً إلى أصالة المعرفة، وسبيله - أى الاجتهاد - التفكير العلمى وإلا اختلطت الأوراق بين العلم وبين الفوضى مما لا يجوز قبوله عقلاً ولا منطقاً.

دعوة الإسلام إلى التأمل فى الآفاق والأنفس البشرية، ومحاولة معرفة قصة الخليقة بدءاً من سلالة من طين، إلى نطفة فى قرار مكين، إلى علقة، إلى مضغة، ثم تكسى لحماً، ثم أنشأه الله خلقاً آخر، كلها دعوة للتفكير والتأمل الذى لا يمكن أن يتم إلا بالتفكير العلمى فى رحلة المخلوق على المستوى الفردى، وهو ما يمتد - بالضرورة - إلى تأمل السياق الإنسانى العام.

وقد وعى علماءنا الأفاضل هذه الحقائق، وحاولوا توظيف التفكير العلمى فى استجلاء حقائق الكون، فكان منهم تأليف العلوم فى شتى فروعها عبر المناهج التجريبية والنظرية مدخلاً جاداً وأصيلاً لتطبيق منظومة المبادئ والقيم، التى انطلق منها الإسلام داعياً إلى إسعاد البشرية، من خلال إعمال قدراتها على الانطلاق والتفكير العلمى بعيداً عن الشعوذة والدجل، وبمناى عن الاستسلام للخرافة والوهم وفوضى الأساطير والخزعبلات اندفاعاً إلى عالم التجارب والنتائج والبراهين والأدلة، التى تبدأ من التفكير العلمى وتنتهى إليه عبر عطاء العقل وتأمل الظواهر واستجلاء الحقائق.

المدخل الثاني

آليات التفكير العلمي

هل يمثل التفكير العلمي استعدادًا فطريًا لدى الأفراد؟ أم يدخل في باب الاكتساب وتراكم الخبرة، أو السعى خلف أبواب المعرفة بحثًا عن الحقيقة؟

من المؤكد أن ثمة مداخل تساعد على الاتجاه إلى التفكير العلمي، قد تحدث مفارقات على المستويات الفردية، وهذا قياس طبيعي للأشياء في ظل الاعتراف بالمواهب الفردية والفروق الشخصية، ولكن الثابت أن الحرص على البحث عن المعرفة يظل دافعًا لتأمل بعض مداخلها، التي يمكن أن نرصد منها على سبيل المثال:

● اتساع دائرة المادة القرائية في كل مجالات العلم، مع التركيز على ما يتماس مع مجالات التخصص الدقيق، وليدرك القارئ أنه لن يندم يومًا على شيء قرأه بقدر ما قد يندم على ما لم يقرأه، ففي القراءة أسس تعرف الأنا والآخر والعالم والمجتمع، وأسس الانطلاق المعرفي إلى المقاربة المنهجية لأسرار الكون وفتح مغاليقها، والمدخل الطبيعي إلى الانفتاح على الطبائع النوعية للموروث الإنساني وفهم المشترك منه والخاص، وإدراك طبيعة التعامل مع موروث الأمة من منظور المراجعة والمساءلة بعيدًا عن الاستعباد والسيطرة، واندفاعًا إلى مناطق الحوار والمناقشة من خلال إعمال المعقول مع المنقول، أو إعمال الرأي مع النص بما لا يحدث خللاً، ولا يمثل شططًا، فلكل مساحاته وحرماته واحترامه واعتباره ومنزلته.

● تقدير الاستباقيات المنهجية، وتعميق ثقافة الوفاء والاعتراف بحق الشعوب في الاكتشافات العلمية والمبادرات الفكرية الرائدة، على نحو ما سجله - مثلاً - علماؤنا المسلمون الأوائل فيما قدّموه للبشرية في عصور ظلامها على مستوى المنهج والاستنارة من خلال النظريات والتجارب والنتائج في سياق علوم الطب والهندسة والفلك والعقاقير والصيدلة والرياضة والكيمياء وغيرها من مجموعة العلوم الإنسانية التي أصّلت لمنظومة القيم والمبادئ والمثل على المستوى الجمالي والفلسفي والمنطقي والقيمي والإنساني بوجه عام. فمن حق الشعوب والأمم ألا تُبَخَسَ حقها في ذلك الاستباق المنهجي الذي بانت فيه الفواصل، وتجلّت المفارقات بين مساحات الفكر العلمي، وبين ساحات الخرافة والخزعبلات التي ترجمها - مثلاً - جُند "شارلمان" حين رأوا الساعة المائية التي أهداه إياها "هارون الرشيد" فتصوروا أن في الساعة جِنًّا يحركها، ولم يستوعبوا قصة الساعة المائية التي صنعها المسلمون لضبط مواعيتهم التي دفعهم إليها الحرص على أداء العبادات، فكانت دافعاً للاختراع بشكل علمي أساسه المنهج والتفكير الصحيح، وتسجيل فضل السبق والريادة.

● تحليل دور مدارس الفكر والإبداع في ضمانات التواصل والإضافة والتجديد، على غرار ما كان - مثلاً - من مدارس الشعر العربي التي بدأت منذ عصر ما قبل التاريخ الأدبي من لدُن المُرْقَش الأكبر، والطفيل الغنوي، وأوس بن حجر، إلى ما شهدته المدرسة من امتداد على يد بشامة بن الغدير، وزهير بن أبي سلمى، لتشهد تواصلها مع عصر المبعث عند كعب بن زهير والخطيئة، ثم تستمر خلال الفترة الأموية على لسان كبار شعرائه مثل الفرزدق وجميل وغيرهما، بما يعنى ضمان تواصل الأجيال في ظل أصالة المنهج، بصرف النظر عما تعارف عليها القدماء من مصطلح (الصنعة) أو (عبيد الشعر)، وكلاهما قريب من الفكر في صدوره عن العمد والتأني والروية والتمهل، وإعادة النظر والتنقيح، على عكس شعر الارتجال البديهة الذي لم نجد له مدرسة قياسية، ولم نشهد له امتداداً محورياً محدداً، - على المستوى نفسه -، فليس للعشوائية منهج، ولا هي تستطيع

أن تصنع مدرسة لها رواد وتلاميذ على طريقة مدارس الصنعة والفكر، مما نشهد له شواهد أخرى في سياق مدرسة (البديع العباسية) التي اتهم شعراؤها بالتفكير مرتين : الأولى للصورة والثانية للبديع، ولنا أن نقف عند كلمة (يفكر) حين تنسب للشاعر، بما لها من دلالة على قيام المنهج في ضميره ووجدانه، حيث بدأت ريادة المدرسة من ابن هرمة القرشي، إلى مسلم بن الوليد، إلى تلميذه أبي تمام، إلى المتنبي في القرن الرابع، ثم المعري في القرن الخامس بما يعنى تواصلها من نهاية القرن الأول الهجري، ودقة امتدادها إلى القرن الخامس الهجري، وهو التواصل الذى ظهر نظيره عند شعراء الروميات، الذين أحالوا شعرهم إلى بيانات عسكرية، وتقارير حربية تحكى فصولاً من قصة صراع العرب والروم، وتعكس مشاهد من وعى الأمة تجاه قضية البطولة والأحداث الجسام منذ صدع بها صوت مسلم بن الوليد، إلى روميات أبي تمام والبحترى وابن الرومي والمتنبي وأبي فراس الحمداني والشريف الرضى وغيرهم.

● وفي سياق المداخل الفكرية جاءت الشروح على النصوص المدونة، وتوالت حولها التعليقات والهوامش والحواشي، وجميعها كانت تمثل مراحل مهمة لإعمال الفكر، وخطوات المنهج بشكل أو بآخر، طبقاً لدرجة التقدم، والقدرة على الابتكار والتجديد، مما يجعل خلاصة التفكير العلمى رهناً بمستوى النشاط المنهجى المؤسّس على إنتاج العلم وتراكم المعرفة، ومحاولة إظهار تجليات الذات حول علوم المادة والحياة والإنسان، وحول الظاهرة الإبداعية على السواء. وهنا تأتى مبررات احترام النسق العلمى للرؤية، مع البحث عن الأصول والجذور والثوابت، مع التفكير حول الفروع والإضافات ومناطق التجديد والابتكار.

● وفي سياق التفكير العلمى جاءت (المرجعية) الصادقة، ومعها احترام النص بما قدمه من خطاب للبشرية حلاً لمشكلاتها، وطرخاً لقضاياها، ورسمًا لخريطة معاملاتها، إلى جانب ما سجّله من وجوب التأمل والتفكر والتدبر، وفتح باب

الاجتهاد في صورة علمية يُثاب فيها المخطئ والمصيب كل بقدر ما قدم واجتهد؛ بناء على رؤية الرسول عليه السلام لكن من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً فيسهل الله له به طريقاً إلى الجنة.

وهكذا بدت مداخل التفكير العلمي سبيلاً إلى نهضة الإنسان وتقدمه، وتجاوزاً لمراحل جهله وتخلّفه، وانطلاقاً وراء حركة الفكر في تشخيص المشكلات ورصد الحالة الواقعية، وتحديد معالم المشكلة، إلى ما يبنى عليها من ضرورات البحث في الحلول الداعمة لضمان سعادة الإنسان في علاقته بالكون، وفي علاقته بأخيه الإنسان.

المدخل الثالث

الطبيعة النوعية للتفكير العلمي

ليس جيدًا أن نطيل الحوار حول أمور لا طائل من وراء البحث فيها، مما قد يدعو - أحيانًا - إلى فوضى الجدل، أو عدم تحقيق المطلوب الجدلي الهادف إلى الوصول إلى الحقيقة، أو تحقيق صحيح النتائج بناء على صحة المقدمات. الأمر يتعلق بترسيخ مطلب تجاوز القعقة اللفظية، وزحام المفردات وضجيج التراكيب، أو زحام الصور والتعبيرات، وصولًا إلى الغاية من خلال توظيف أقصر الطرق الممكنة بما نتغيّاه من دعم صيغ التفكير العلمي والأداء المنهجي الصحيح، وتحقيق القدرة على حل المعضلة في ظل ما يحيط بها من ملاسبات.

من هنا يصبح من غير المجدي إطالة الحوار حول فرضيات واهمة قد لا نحصل من ورائها على نتائج على طريقة بعض النقاد القدماء، حين شغلهم من قضايا النقد - مثلاً - أيّهما أسبق إلى الظهور: اللفظ أو المعنى، وعندئذ كثرت الحوارات حول ما حَسُنَ لفظه وقبح معناه، وما حَسُنَ لفظه وحَسُنَ معناه، وما قُبِحَ لفظه وقُبِحَ معناه، وما قبح لفظه وحَسُنَ معناه، وهي قسمة غلب عليها المنطق بجفافه العقلي بما يصعب تطبيقه في تحليل الظاهرة اللغوية وتحليل "السياق" إلا أن تظل منظومة جدلية صارمة لا نصل منها - ولا نكاد - إلى نتائج يقينية محسومة بقدر ما قد ندور به في حلقات مفرغة .. فهل نحن نفكر أولاً ثم نعبر بالكلمات؟ أم أننا نعبر لحظة التفكير؛ إذ المهم أن لدينا - أساسًا - قضية التفكير بوصفه نشاطًا إنسانيًا، وقضية

التعبير بوصفها أداة لنقل التفكير وإخراجه إلى حيز الوجود، ونقل ما نفكر فيه إلى الآخر.

من هنا يبدو الدخول إلى التفكير أمرًا مقضيًا بحكم إمكانية تحديد معالمة ومقوماته من حيث درجة الكفاءة العقلية، وطبائع الفروق الفردية، ومستوى التفكير الفعّال، وسبل التعبير اللغوى المباشر أو المجازى أو التصويرى، مع تنمية الكفاءة والمنهج، ودعم آليات تعزيز التفكير الفردى، وتقدير عطاء النسق الاجتماعى، والقدرة على التكيّف والمواءمة والحوار، ومحاولات الاستكشاف والابتكار، وصولاً إلى جوهر الإبداع وتحقيق الذات.

ولعل الخطوة التالية تتجلى معالمها فى محاولة الاقتراب من أسس التفكير ومقوماته بوصفه نمطاً منهجياً علمياً له شروط الصحة ومتطلبات السلامة، وله - أيضاً - سبله وغاياته التى قد تبدأ من خريطة التفكير - بشكل عام - فى صورة موجهة ومنظمة إزاء أية مشكلة يواجهها الإنسان.. كيف نحدد أبعاد المشكلة؟ وكيف تحول إلى حالة تحتاج التشخيص والإبانة عن طبيعتها النوعية؟ ثم سبل صياغة الفروض، وتعدد الخيارات، مع القدرة على اختبار الفروض، ووضعها موضع المسألة والمراجعة، وخلالها تتجلى - أيضاً - مساحة القدرة على الانتقاء، بناءً على حيثيات ومهارات وقدرات فردية قد يرتبط بعضها بالذكاء، والبعض الآخر بمستوى التميز المعرفى فى اتجاه محدد ربما يكون لغوياً أو تجريدياً، أو حسابياً أو حركياً أو إبداعياً، وهو ما تبنى على جانب منه طبائع الفروق الفردية بمنطق علماء النفس والنقاد على غرار ما صاغه - مثلاً - ت.س. إليوت فى تحليله لنظرية (الخلق الفنى)، التى رهنها بطبيعة القدرة الابتكارية للنقاد على النفاذ إلى جماليات النص من الداخل؛ الأمر الذى يتطلب - بالتأكيد - التسلّح بقدرات لغوية وبلاغية قادرة على استكشاف جماليات البنية والتركيب والصورة بكل ما حولها من ملاسبات غير مجتمعية وغير فردية. وفى السياق ذاته انتهى إليوت إلى مقومات الإبداع، فيما أسماه

الموروثات Traditions، وأردفها بالمواهب الفردية Individual Talents، ففى الموروثات تتجلى وحدة التلقى، وفى الأداء تظهر تجليات المواهب الفردية والفروق الشخصية التى تنبّه لها العرب قديمًا منذ قالوا أن الرجل هو الأسلوب، فإذا تحدث الرجل أمكن التعرف عليه، أما حالة الصمت فيظل الجميع إزاءها على درجة من التشابه، لا تنكشف من ورائها الحقائق والطبائع، إلا من خلال القول الذى يكشف مستويات الشخصية التى يمكن توصيفها بالاستدلالية، أو النقدية، أو العقلية، أو الوجدانية، أو الإبداعية، أو غيرها.

من هنا - أيضًا - يتجه الحوار العملى - على الفور - إلى وجوب البحث عن أنماط التفكير العقلى، من حيث أثرها فى مدارج الرقى الإنسانى الذى أنتج العلم وصاغ المعرفة على المستوى الإنسانى - بوجه عام - وعلى المستوى العربى بوجه خاص، منذ انتهت رحلة الفكر العربى إلى ظاهرة التدوين والكتابة فى العصر العباسى، من خلال "دار الحكمة" التى أسسها الرشيد فى دار السلام "بغداد"، لتدون فيها علوم الأوائل من دينية ولغوية وبلاغية ونقدية ونحوية وأدبية، وإلى جانبها كان قلم الترجمة والنقل عن الآخر حوارًا مع فكره عبر الثقافات اليونانية والهندية والفارسية، فحدث اللقاء الفكرى والتثاقف بين الأمم التى تقدم بعضها فى الإبداع الشفاهى على نحو ما تميّز به شعر العرب منذ الجاهلية، وما أوتوه من مفاتيح الإبداع فى فن القول بوجه عام، إلى ما تميّز به غيرهم من فنون الحرب والسياسة لدى الفرس، أو المنطق والفلسفة لدى اليونان، أو الحكمة والرياضة والفلك لدى الهنود والسرّيان، أو غير ذلك من معايير التفوق العلمى فى كل المجالات، التى شاركت فيها الثقافة الإسلامية بنوابغها وروادها الكبار ممن وضعوا النظريات العلمية فى سياق العلم الإنسانى أو التجريبى، فانتهوا إلى "موسوعة الفكر" و"منهجية العلم" و"إنسانية المعرفة" على نحو ما صنّفه ابن سينا فى "القانون" و"الشفاء" جامعًا بين الفلسفة والقانون والتاريخ والإبداع الأدبى

والنقد، وعلى ما تركه الجاحظ من دراسات في البيان والتبيين، والحيوان، ورسائل القيان، والبخلاء، وكأنها قرأ تاريخ المرحلة العباسية كلها، وعلى نهجه كانت مشاركات الشعراء، على غرار ما أبدعه أبو تمام من توظيف مصطلحات "العلوم" في حركة الإبداع، وبمثل ذلك كانت حركة العلماء على نهج صنيع ابن حيان في الكيمياء، وابن الهيثم في البصريات، وابن النفيس في الدورة الدموية، والرازي في الطب، والخوارزمي في الرياض، والكندي والفارابي في الفلسفة، والجرجاني في البلاغة والنقد، إلى ما كان من ترجمة نظريات هؤلاء العلماء وما حدث من نقلها إلى الغرب الأوروبي؛ مما أضاء له الطريق، لإنهاء عصر الظلام، إلى بداية عصر النهضة ومعرفة الآلة والصناعة إلى الانطلاق، والتوسع في توظيف العلم في خدمة الإنسان، بقدر ما يمتلكه من نظرياته ونتائجه، إلى تجاوز فكرة المجتمع العبودي والنمط الإقطاعي، إلى الانخراط في المجتمع الصناعي والطبقة الوسطى، وإلى العلاقات الجديدة القائمة على محورية الأنا وتجليات الذات وحرية الأفراد وانتصار القانون الفردي على الصوت الجمعي، إلى مجمل ما أفرزه ذلك كله من النظرية التعبيرية في النقد الأدبي، على سبيل المثال.

هكذا تبدو طبيعة الرحلة في عالم المعرفة والإبداع بما تتطلبه من إعمال الفكر، أو تركيز الانتباه، أو المشاركة النشطة في حركة العلوم؛ الأمر الذي يبنى على أسس منهجية لأبد من تعرفها وتحديدها، وصولاً إلى تحقيق ما نزعته من وجوب تحديد استراتيجية للتفكير العلمي، تحدد مساره ومنطلقاته، وترسم خطاه وأهدافه وآلياته وبرامجه.

المدخل الرابع

الانعكاسات والتحويلات

تتبدى انعكاسات التفكير العلمى فى كثير من الصور والمشاهد الكاشفة عن طبيعة المفارقة بينه وبين التفكير العشوائى من حيث مستوى التمكن ودقة الأداء، ودرجة الوضوح والفهم، وحقيقة الكفاءة فى الفهم أو الإفهام، والاقتناع أو الإقناع؛ مما يتجلى فى عدة اعتبارات، من بينها:

- ١- سرعة فهم أبعاد المشكلة، مع تبيّن أبعادها، وظهور القدرة على البحث عن العلل والأسباب فى ظل الانفتاح على الآراء والأفكار والمواقف، مع إعمال المهارات الخاصة فى مناطق الجدل والحوار، وإدراك الحدود الفاصلة بين الظن، ودرجات اليقين، وقدرة كشف المغالطات والتجاوزات بما قد يحيطها من ضبابية أو غموض أو شبهات.
- ٢- مهارات إدارة الوقت، والتركيز فى الاتجاه المطلوب من واقع القدرة على التفرقة بين الصحيح والخطأ؛ مما يتطلب دقة الملاحظة، وإجادة التساؤل، ومهارات التحليل والمراجعة، والاستنتاج، وتنظيم المعلومات وتوظيفها، مع القدرة على انتقاء الأدلة والبراهين والحجج فى مواضع إصابة الهدف وتجليات الحقائق بعيداً عن التزئد والتخبط بما قد يدعو إلى الملل.
- ٣- تقدير حجم المشكلة موزعة بين الصعوبة والسهولة، ودرجة الاقتراب منها بين الجرأة والتردد، ومستوى الثقة فى الذات، وجسارة الإقدام والاقتدار على

العرض وصحة التصنيف والمقارنة والتحليل، مع كشف التناقضات، وفهم طبائع العلاقات الكلية والجزئية، وتجنب الأحكام العشوائية المطلقة والعامّة والمتسرعة والمرتبلة، ومثلها المبنية على الانفعال العارض.

٤- الوعى بحقيقة العلميات المعرفية، ومحاولة إعمال الذاكرة والاستدعاء الدقيق، وتوجيه الكفاءة العقلية من خلال البحث في المصادر الموثقة عن المعلومات والبيانات، وربط الاستدعاء بالملايسات، دون الوقوع في تناقضات أو سلبيات في طرح معايير الحكم بين المبالغة أو التهويل، أو التهوين والاستخفاف.

٥- تجاوز المنطقات الذاتية في إصدار الأحكام النهائية، لاسيما إذا تعارضت مع الحقائق، أو هيمن عليها تضخّم الذات، أو كان الدافع إليها الرغبة في توهج الأنا على حساب القواعد والثوابت، أو على حساب تهميش الآخر أو تسطيح مواقفه أو التقليل من أهمية أطروحاته أو منطق الرفض للرفض.

٦- احترام النماذج الابتكارية والمبادرات الفردية، وحدود العمليات العقلية والخبرات والأنشطة، مع تقرير قيمة الحساسية الخاصة للأفراد، دون جعلها حداً فاصلاً في التقييم أو إصدار الأحكام أو النتائج.

ثم عدم الجمود أمام مجمل التعريفات، ومحاولة وضع أسس ومعايير للأخذ بها وتبريرها، أو الإضافة إليها أو التفكير فيها بما لا يتأتى إلا من الوعى بالحد الاصطلاحي للمفاهيم والأشياء والعلل، وهو المدخل إلى مزيد من الفضول وحب الاستطلاع، محكوماً بما يتطلبه العقل من ضوابط وما تتطلبه المواقف من التروى والهدوء.

المدخل الخامس

منطلقات التفكير العلمى وقواعده

من السهولة بمكان تحديد الفواصل والفروق بين علمية التفكير، وبين العشوائية والارتجال والفوضى؛ حيث تبدو العلمية منوطة بعدة منطلقات وقواعد تبدأ من تقنين حدود المصطلح وأبعاد المفردات، وتنتهى عند حد التوازن النفسى والانفعالى والعقلى للمفكر، بما يجب أن يتمتع به من الحياد والموضوعية بما يدعو إلى البحث الجاد عن الأدلة والحجج والبراهين، وينأى عن منطق الاستسلام للوهم والخرافة والدجل والشعوذة واللامعقول.

والمعقول أن تتحدد القواعد والأصول بناء على حيثيات المصطلح، والتزام حدوده بما يمكن إيجازه فى عدة نقاط :

أولاً : وضوح الرؤية والأهداف والوسائل والغايات، ففى غيبة هذا الوضوح يختل التفكير وتضطرب المفاهيم، وفى حالة الغموض والضبابية يظهر التشويش وربما تختلط الأوراق وتضيع الحقائق فى زحام الخلط، ويبدأ الوضوح من وجود رؤية وموقف يضع المفكر على بداية الطريق الصحيح، ويسهل له مهمة تحديد أهدافه وغاياته، وبالتالي تتحدد له الوسائل والآليات بقدر ما يمتلكه من ملكات وقدرات ومهارات، وبقدر ما يتهيأ له من استعداد.

ثانياً : تحديد الموقف من المسلمات والبدхийات، وهذا قياس طبيعى للأشياء، فثمة مسلمات مفروغ منها ينبغى تعرّفها من باب القناعة بوجودها؛ خاصة أن أى تفكير ينطلق من محاولة الوصول إلى الحقيقة، بما يتطلب كثيرًا من الجلد

والتحمل، والقدرة على المتابعة فى منظومة الاستقراء والاستقصاء بما يضمن للمفكر الحد المناسب من الاقتناع والهدوء والاطمئنان.

ثالثا : التمكن من الأدوات، وعلى رأسها لغة التعبير التى تظل الأساس المعبر عن الفكرة بصرف النظر عن الجدلية النظرية حول أسبقية الأداة أو الفكرة؛ إذ المهم أن يمتلك المفكر من القدرات التعبيرية ما يفى باحتياجاته العلمية بعيداً عن الغوغائية والضجيج بما يشوه الحقائق، أو يُضلل الحُجج، أو يُغيّب الأفكار والمواقف، أو يقضى بتأويل دلالات الظواهر فى غير اتجاهها الصحيح.

رابعا : حرية الفكر واحترام رؤية الآخر، والقدرة على الجدل والإقناع بقدر الفهم والتدرج المنطقى بين المقدمات إلى النتائج، مما يتطلب - بدوره - التمتع بكثير من الهدوء والتأنى بعيداً عن الرعونة والاندفاع مما قد يخل بالحيدة والموضوعية، أو يغلب الانفعالية والتأثرية التى لا تغنى عن الحق شيئاً.

خامسا : توافر الحس الجماعى واحترام الفريق، مع انطلاقة الذاتية التى تتفاعل مع الآخر قبولاً أو رفضاً، حواراً ومناقشة ومداخلة أو إقناعاً أو اقتناعاً إلى ما يتطلبه الموقف من علمية ومنهجية من حيث الالتزام والخطوات وصولاً إلى النتائج أو الأحكام أو التقييم .

وانتهاء من تسجيل هذه المنطلقات بوصفها قواعد أساسية، تظل للحوارات الفكرية أصولها ومقوماتها التى تحتاج كثيراً من الدربة والخبرة، وهو ما يجب التوجه به إلى النشء منذ مراحل مبكرة، يجب أن يتشكل فيها على احترام الملكة والموقف، وتقدير مقولات الآخر ومفاهيمه، ومحاولة الفهم دون وجل أو حرج، والانطلاق من الشفافية ووضوح الأفكار، ورفض الغوامض واللبس على علّاته، والإكثار من التساؤل حيث يجب التساؤل ويحسن الاستفسار بعيداً عن الفجاجة وقبح المواجهة.. وعندئذ نبدأ دخول منطقة المهارات القيادية، التى لها مواضع أخرى، تختلف عن هذا السياق العلمى المحدد بما يتطلبه من الالتزام بمساحته المتوقعة.

المدخل السادس

امتداد حركة التفكير العلمي

هل يقتصر التفكير العلمي على زمن ما أو مرحلة بعينها؟ أم يعرف امتداده على مدار الحركة بين الماضي والحاضر والمستقبل؟ لعل الإجابة المبدئية عن التساؤل تستدعي الاطمئنان - أولاً - إلى صحة الجواب عن سؤال آخر: فهل يقتصر التفكير العلمي على تحوُّله إلى برنامج دراسي نظري؟ أم يجب أن يدرس عبر المناهج، ويدخل جزءاً من نسيج برامج العمل العلمي على مختلف مجالاتها؟

لعل الأمر في الدراسات التجريبية يبدو سهلاً ميسوراً، ففي مساق درس الرياضة أو الأحياء أو الفيزياء وغيرها لا بد أن يمتلك المتلقى الحد الأدنى من الوعي، بما يطرح عليه من معطيات، أو خلال ما يجريه من تجارب، أو ما قد يصل إليه من نتائج. أما في حقل الدراسات الإنسانية.. فيبدو الأمر مرهوناً بالقدرة على توظيف المنهج في ضبط حركة الفكر بعيداً عن العشوائيات والفوضى، وبعيداً - أيضاً - عن خلط الحقائق بالأوهام إلا فيما يميل إلى العلمية بذاته، على نحو ما يدرسه طلاب القانون والاقتصاد وعلوم السياسة والتاريخ والجغرافيا والتجارة، فلكل علم قواعده وقوانينه التي يُتَّفَق عليها بين المتخصصين، وتظل مناطق الخلاف مرهونة بالفروق الفردية في مستويات التطبيق، أو محاولات التغيير والتجديد.

أما في مجال الدراسات اللغوية والنقدية والأدبية فتظل الساحة قابلة لنشر هذا النمط من التفكير، ومحاولة نشره على طلاب المعرفة في كل ما يتلقونه من جانب، ثم في كل ما يطرحونه من حوارات، وما تكشفه سبل التقويم من جانب آخر.

ذلك أن الطالب يقف حائرًا بين الأساليب الأدبية والعلمية حيرته بين مناهج المعرفة، وعليه أن يتلقى من كل القراءات، وله أن يحيلها إلى مفاهيم يتدبر فيها طبيعة المصطلح وحدوده، وينطلق إلى ما وراءه من دلالات وأبعاد.

من البدهى كلما تقدم العلم أن يتقدم الإنسان اطرادًا، وأن يميل إلى المنهجية التي يجب أن تنأى به عن تقبل الخرافة والوهم، على غرار ما كان من عصور ما قبل العلم، والتي صاغ فيها الإنسان معظم معارفه انطلاقًا من التجربة والخطأ، أو من واقع الممارسات الشرطية بتكرار الفعل وردود الفعل، دون بحث معمق في العلل والأسباب، ودون انشغال واضح بالتدرج المنطقي، أو التحليل العقلي لما وراء الطبيعة من مجرد أو معنى أو قيمة، على غرار ما صنَّفه الفلاسفة - مثلًا - في مسألة الحدس والقيم المطلقة بين الحق والخير والجمال، والمعاني المجردة حول الروح والنفس والزمن، وغيرها من مفردات قد يعد الإقدام عليها ضربًا من المغامرة، إذا لم يتسلح المفكر بضمانات الفهم والوعى والتأمل والقدرة على الجدل، مستندًا إلى الدليل العقلي والمرجعية الذهنية الصحيحة. ولعل هذا ما تجلت منه جوانب في فكرنا العربى حين رأى القدماء - مثلًا - أحد شعرائنا فصنفوه من الحكماء على نحو ما أطلقوه على أبى تمام والمتنبى حين جعلوهما حكيمين والشاعر البحترى، حيث جنح الشاعران إلى علمية الفكر في تجليات الحكمة، التى قربتهما إلى الحس الفلسفى وعقلنة الأشياء، أليست الفلسفة حب الحكمة على نحو ما؟ وحين استطاع الشاعران تطويع الفلسفة وغيرها من المعارف والعلوم للشعر فقد صنعا شيئًا جديدًا خارجًا عن المؤلف بما قد يدعو إلى إعادة النظر فى صقل العملية الإبداعية، حين تصدر عن الشاعر باعتباره مفكرًا وصاحب منهج ورؤية، يصدر عن نظرية ومفهوم للطبيعة النوعية لفن الشعر وأدوات التشكيل الجمالى والوظائف بين نفسية وجمالية واجتماعية وأخلاقية وغيرها؛ بما يعنى أن المبدع ناقد وصاحب موقف، إلى جانب تجربته التى يتميز بها عن غيره من حيث الخصوصية والتفرد، إلى جانب المشترك الإنسانى العام الذى لا ينفصل عن مساقاته.

وعلى هذا حدثت المفارقات فى القرن الخامس - مثلاً - حين طوَّع أبو العلاء المعرى حركة الشعر فى خدمة الفلسفة، حتى حار القدماء فى أمر تصنيفه بين شاعر الفلاسفة أو فيلسوف الشعراء، ولكنه - فى كل الأحوال - وضع ميزاناً جديداً لحركة التفكير العلمى فى دائرة الإبداع، على غرار ما سبقه من رؤية شعراء الاعتزال ممن أحسنوا الجدل، وشغلتهم الحجج والبراهين دعماً للمخالفة على طريقة ابن الرومى - مثلاً - فى القرن الثالث حين استحسن الموت وفضله على مقولات الحياة لدى سواه:

قد قلت إذ مدحوا الحياة فأكثروا للموت ألف فضيلة لا تُعْرَف
فيه أمانٌ لقائه بـلقائه وفراقُ كل معاشر لا ينصف

وهو ما قارب البحث عن التفرد العلائى، الذى جنح إلى استساغة العمق الفلسفى فى طرح التجارب التى تجعل من الصعوبة تصنيف منزلة أبى العلاء بين الزهاد والفلاسفة والأدباء إلى جوار منزلته أدبياً ولغوياً وناقداً ومصنفاً، على غرار ما جمعه من "معجز أحمد" وما صنفه من إبداعه عبر "الدرعيات"، و"سقط الزند" واللزوميات، وماورد من إبداعه النثرى فى "رسالة الغفران" و "رسالة الهناء" و"رسالة الملائكة".

هكذا جاءت حركة التفكير العلمى قاسماً مشتركاً بين العلماء والمبدعين؛ مما يجعل الاختراع والابتكار فى العلم أقرب إلى الإبداع فى الأدب، ففى مجملها يقوم الأمر على البحث عن التميز والتفوق والنبوغ، قبل عموم ما هو متاح لغير المبتكرين والمبدعين وأصحاب المواهب الخاصة فحسب.

المدخل السابع

ثقافة التفكير العلمى بين الغياب والحضور

من المؤكد أننا نستشعر خطر البحث العلمى وأهميته فى توجُّهات الحياة، وتحقيق ضمانات سلامة التوجُّه فى مسارات الفكر، ومن واجبنا الاعتراف بحالة التردُّى التى تعاني منها معظم البحوث، على الرغم من توافر وسائط المعرفة ووسائلها بشكل مختلف تماماً عما أُتيح للجيل السابق؛ فثمة وفرة فى مصادر المعلومات عبر شبكات المعلومات، ومثلها فى المكتبات الإلكترونية وآليات نقل المعرفة بشكل عصى منظور ومتواصل ومتجدد.

ولكن الأزمة ترتبها بثقافة جيل الباحثين أنفسهم حول سهولة استدعاء آليات المنهج، وإعمال قواعده، والالتزام بثوابته وأصوله، أو القناعة بالتجاوزات والسرعة، أو إدخال باب المجاملات فى الحسبان.

من هنا يحسن أن نرصد المشهد الثقافى بكل تناقضاته وغرائبه ونقائضه فى محاولة لاستبعاد عدة ثقافات من ساحة البحث العلمى، ومنها مثلاً - وليس حصراً - :

● ثقافة الارتجال والعشوائية، ومالها من تداعيات سلبية مدمرة لخطط البحث ونتائجه على الساحة العلمية والمجتمعية والتطبيقية، ثم ثقافة المجاملات والتهاون، وما يصحبها من اللين والتبسيط، وسرعة القراءة، وادعاء التخفيف، أو ما يوازي الادعاء من عدم الدقة فى الفحص والمناقشة، أو إثارة تبادل المجاملة بين رسالة هناك وأخرى هنا، أو الزعم بوجوب التبسيط مع تعددية الجامعات الإقليمية، وما قد

يميل إليه الباحثون في بعضها من التسرع في إنجاز البحث على الرغم من حالة النقص المعرفي التي ربما تغطيها المكتبات الكبرى والمؤسسات الثقافية، والمكتبات الجامعية في الجامعات العريقة.

كما يأتي ضمن الاتجاه السالب ثقافة السرعة ومواكبة الإيقاع لطبيعة الحياة، وخضوعاً لعامل الزمن، الذي ربما يحاول الباحث اجتيازه على حساب الجودة والإتقان والتروى، وهنا يكمن الخطر الذي يترصد البحث العلمي ويتهدهده إذا لم يقف الباحث متأنياً في تطبيقات المنهج بشكل مناسب لطبيعة الموضوع بعد استقراء ما حوله، واستقصاء عناصره ومقوماته.

وأمام هذه الاتجاهات الحاضرة، والتي يحسن تغييبها يتعين أن يتنبه الدارس إلى وجوب إحياء الثقافات البحثية البديلة، سواء ما ورد منها لدى جيل الباحثين الرواد، أو ما قد تفرضه المرحلة من مستجدات ومتغير، ومنها أيضاً:

* ثقافة احترام المنهج العلمي في استدعاء تاريخه وتجذده وتطوره من جانب، والالتزام بالتكوين العلمي والاستعداد الفردي، من خلال تناول المادة القرائية الواسعة من جانب آخر.

* ثم ثقافة الجدية والدقة دون تهاون في حق العلم أو الباحث؛ الأمر الذي ينقذ حقل الدراسة من حالات التردى أو الضعف، كما يضمن حقوق الملكية الفكرية بالشكل القانوني والأخلاقي المتوقع.

* ثم ثقافة التروى والتأنى في قراءة الأشياء، والفصل في حدود المصطلح، واستقراء تطوره، وما حوله من دلالات تبعث على إعادة التفكير فيما يطرح على ساحة البحث، لاسيما مع الإمام بعدد من المناهج العصرية، التي يقف منها الباحث موقف الاختيار الصعب، بما له من تداعيات تتجلى لصالحه أو على عكس ذلك.

من مجمل هذه الثقافات الدافعة إلى تأمل الحالة البحثية تحليلًا وتشخيصًا، يبدأ الانطلاق في تصحيح المسار من خلال تغييب ما فسد منها، وإحياء ما صلُح، فلعل ما يتمخض عنه التغييب والحضور ما يدعو إلى تقديم البحث ورقية طبقًا لمتطلب الفترة وإيقاعات المرحلة.

المدخل الثامن

بين التفكير العلمى والإبداع

هل توجد مساحة فارقة بين التخصص فى حقل معرفى بعينه، والإلمام بغيره من مجالات الفكر؟ وهل توجد المساحة ذاتها بين الإبداع والفكر؟

الإجابة عن التساؤل الأول يطرحها لقب المثقف بمنطقنا العصرى، والتعريف الشامل لمفهوم الثقافة حول ما يفكر فيه الإنسان، وما يبدعه، وما يحلم به؛ حيث تظهر شمولية التعريف من احترام الامتداد الزمانى بين المُنْصَى والمضارعة فكرياً وإبداعاً، فهو يفكر فى الماضى من قبيل الاستدعاء والمراجعة والإفادة من تراكم الخبرات والمعارف وتصحيح الأخطاء واستمرار الجيد، وبناء أنظمة التقدم على أصول معرفية ضامنة للتواصل.

أما ما يحلم به الإنسان فيظل محسوباً فى دائرة فكره من باب التخيل أو التوقع، أو الترقب أو الطموح، أو الأمل فيما يمكن أن يصنعه مستقبلاً بما يمكن أن يدفعه إلى تجاوز اللحظة الفارقة بين منطق القوة والفعل، إذا استعرنا المصطلحين من المنطق الأرسطى، فالإنسان بالفعل يعيش حالة لها ملابساتها الواقعية، وبمنطق القوة قد يعيش حالة مفارقة ربما تتحقق أو لا تتحقق، ولكن المسافة بينهما - أى القوة والفعل - يجب ألا تتسع، وإلا أسرف على نفسه فى أحلام اليقظة بما قد ينذر بالجورح إلى مثل جنون العظمة، الذى أصاب أبا الطيب المتنبى - مثلاً - حين عاش "نفسياً" فى عالم الملوك والأمراء والقادة، فبانت لديه المفارقة مع ما عاشه "واقعياً" فى

جلباب شاعر، يطلب المجد بالسيف قبل القلم، وبالرمح قبل القرطاس على حد تصويره.

وتبقى الإجابة عن التساؤل ثانيًا رهنًا بطبيعة الإبداع جزءًا من منظومة الثقافة، فالثقافة والمعرفة (حالة) تعكس قدرة الإنسان على التعامل مع الواقع، والحوار مع الآخر بدءًا من الاعتراف به، إلى القدرة على التحوّل معه، إلى تجليات الذات من خلال الفهم والوعى ومستوى الإدراك، وما ينتج عنه من تداعيات تدفع دفعًا إلى التفوق والنبوغ.

وحالة الثقافة بمفهومنا العصر توازى - أو تكاد - ما شغل به الجاحظ - مثلاً - من إلحاحه على وجوب إلمام العالم من كل علم بطرف، وهذا هو المحك في حوارنا حول التكامل المعرفى المعمق بتعددية المصادر وصدق المرجعية، ومحاولات القارئ أن يصل إلى مصادر المعارف بذاته، وهو ما قد يتجلى في مسألة التعلّم الذاتى والتعليم المستمر، وما يشبهها من مصطلحات عصرية حول أنماط التعليم.

وليس غريبًا أن نتحدث - مرحليًا - عن طبائع المساقات التخصصية والبيئية تلك التى صدر عنها القدماء، منذ كان المؤلف هو المصنف والجامع والشارح والمدوّن والمترجم، وهو نفسه الناقد والمؤرخ والفيلسوف والمفكر؛ مما جعل ثقافتنا العربية تجمع بين المشهدين برحابة وعمق : مشهد التخصص ومشهد الموسوعية.

وبناء على هذا الطرح يظل مطلوبًا ذلك الإلمام بما حول مصطلحات العلوم من مفاهيم، وما فى جعبتها من مهارات التفكير التى تنمى القدرات، وتتسق مع الاستعداد البشرى، وتدفع إلى التنافسية ووجوب الإجابة.

والعودة إلى الماضى هنا واجبة ومهمة إذا نجحت - أى العودة - فى إحياء النموذج المثل الذى سار عليه السلف، فتحوّل القاضى الجرجانى - مثلاً - من قاضٍ ورجل قانون إلى ناقد يصنع الوساطة بين المتنبى وخصومه، وتحوّل الثعالبى مثلاً من صانع فراء إلى مؤلف لتيمة الدهر، التى أبدع فيها فى الدرس الإقليمى

للآداب وتحليل خصائص البيئات، ودراسة أثر المرحلة على الظاهرة اللغوية والإبداعية، وقبل ذلك كان تحول أبو تمام من صنعة أبيه الحائك إلى مبدع من طراز خاص، ينسج خيوط شعره بين أطروحات العقل وإملاءات الوجدان، ويتفاعل لديه الفكر والشعور ويجمع في نسيج واحد بين الأقيسة المنطقية والفنية بشكل منقطع النظير، وقبله كان تحول أستاذه مسلم بن الوليد من صنعة أبيه أيضا إلى رائد من رواد البديع العباسي، إلى غير ذلك من صور التفاعل والتشاقف التي تحكيها حماسات أبي تمام والبحترى ووحشيات أبي تمام ونقائضه، إلى مؤلفات ابن المعتز بجانب إبداعه الشعرى الضخم، فكانت كلها مساحات من محاولات الشعراء الأعلام في مزاحمة المؤرخين والنقاد، فتركوا بصمة جيدة في عالم الصقل الإبداعي والدقة المعرفية حولوا من خلالها البديع -مثلاً - إلى أداة تصويرية، تتجاوز حد النقش والزخرف والزينة لتتوغل في بنية العلاقات اللغوية، وصناعة نسيج جديد له أصوله ومقوماته التي ينطلق منها الفكر مصاحباً لتجارب الوجدان ومواقف الإبداع.

ويبقى الحد الاصطلاحي وارداً في التعبير العلمى الدقيق عن طبائع الأشياء وخصائصها في مجال العلوم التجريبية حين تقف عند التطبيقات، تحت مسمى الاختراع والابتكار، بما يضمن للمخترع حق الملكية الفكرية، وعند مساحات الإبداع تظل الأمور واردة حول طبيعة الملكة والإلهام، وخصوصية التجربة والخيال، كما تظل واردة حول المشترك اللغوى والتصويرى، وتداول المعانى والتناص والتضمين، وغيرها من معايير التميز الإبداعى.

ومع هذا يصح الانطلاق بمفهوم الإبداع عبر القاسم المشترك بكل ما يحتمله من دلالات التفوق والنبوغ فى أى من حقول المعرفة التى لا تعرف حدود الزمن؛ حيث يتلاقى فيها الماضى مع حقائق الواقع مع رؤى المستقبل، دون انفصام أو انقطاع، وهذا هو المحك فى أن نزعم بتحول الشاعر إلى مؤرخ حيناً، أو إلى مفكر فى بعض الأحيان، أو يتحول الفيلسوف إلى مبدع، أو المؤرخ إلى أديب فى صياغة لغته على نسق فنى جميل.

المدخل التاسع

الحد الاصطلاحي في التفكير العلمي

في التفكير العلمي يجب أمن اللبس، والخلاص من تداعيات الخلط بين المصطلحات، وهو اللبس ذاته الذي يمكن أن يقع بين بعض المفردات؛ الأمر الذي يستوجب تحري الدقة التي تتأتى من الممارسة العلمية الصارمة، وتجدد القراءة المتأنية، وتعددية المصادر الأصيلة، وسلامة المرجعية.

وتظل معرفة الحد الاصطلاحي علامة جيدة على طريق الوعي المنهجي، وضمان صحة اتجاه التفكير، على نحو ما يستعمل مثلاً من كلمة (لغة) للدلالة على "اللسان" والخلط الحادث بينها وبين كلمة (لهجة) على الرغم من تباعد الدلالة الاصطلاحية؛ ذلك أن كلمة (لغة) - مثلاً - لم ترد في القرآن الكريم على الإطلاق إلا في كلمة (لسان) التي تكررت في بعض الآيات الكريمة (بلسان عربي مبين) وتأکید عروبه (إنا أنزلناه قرآنا عربيا)، وما يقاربها من ترديد المصطلح الدال على مفهوم (اللغة) مما يعنى عموم كلمة (اللسان) بقدر ما يصدر عنها من لغات الشعوب، على أن يظل مصطلح (اللغة) دالاً بذاته على الفصحى الجامعة للأمة الواحدة، بما يفصل بين حدّه وفضاءات (اللهجات العامية) التي ظهرت - تاريخاً - بين القبائل العربية منذ ظهر الاختلاف بين لهجة أهل اليمن والجنوب القحطانية عن لغة أهل الشمال من العدنانيين، إلى أن توحدت لهجات القبائل في لغة قريش التي نزل بها القرآن الكريم بعد أن نضج بها الشعر الجاهلي، ثم ظهرت "التعددية" في "القراءات القرآنية" ونزول القرآن الكريم بالأحرف السبعة، وبالتعددية

الصوتية التي مالت إليها بعض القبائل على طريقة (هراق الماء) (وأراق الماء) باعتبار الحرفين حلقين، وعلى طريقة " ليس من امبر أمصيام في أم سفر" في إبدال الميم واللام (ليس من البر الصيام في السفر) وعلى الإمالة عند بعض القوم، إلى غير ذلك من صور لغوية لا تخرج إلى أطر العاميات التي لا نعرف لها حدودًا ولا عددًا - الآن - فلكل قرية لهجتها العامية، ولكل قبيلة ومدينة كذلك لهجتها التي قد يجمع بينها الجذر اللغوي الأصيل والموحد، إذا ما قصدنا إلى رذّها إلى أصل الاشتقاق، وربما بدت أسرها وأكثرها ذبوعًا اللهجة القاهرية التي يتعاورها المثقفون، والتي يبدو منها أكثر من ٨٥٪ من جذور عربية فصيحة.

أما الإغراب في الانتصار للهجات العامية إلى حد المغايرة أو التناقض أو تخصيص المصطلحات بفئة ما دون أصول صحيحة فهذه يمكن رصدها - بل يجب رصدها - من خلال أطلس لغوي ينهض بإيجاز العبء المهم والخطير، والذي يجب أن يتجه إلى صناعته علماء اللغة، وبصحبته المشتغلون بالأدب الشعبي.. فمن الأولى أن ينهض مشروع قومي لدراسة اللهجات العامية، مع تحليل الفروق الدقيقة بينها، ودراسة دلالاتها، ورصد مساحات التقارب، أو التباعد بينها وبين الفصحى، إلى جانب استكشاف ما وراءها من مؤشرات وأبعاد مجتمعية أو قيمية، ترتهن بمنطق الجمود أو منظومة التطور.

كما يبدو مطلوبًا من علماء اللغة وباحثيها أن يراجعوا برامجهم العلمية في هذا المساق، الذي يتجه إلى تتبّع سلم التطور اللغوي بما له من دلالات قيمة وحضارية؛ وبما وراءه من دوافع وأسرار ومقومات، وبما ينتهي إليه من نتائج وأطروحات، بدلا مما انتهى إليه بعضهم من منح درجات علمية لمجرد حصر الأسماء أو الأفعال أو الحروف في ديوان شاعرٍ ما، دون الوصول إلى نتائج، بل دون تحقيق إنجاز علمي متكامل؛ حيث ظلت الرسائل جُزْراً متفرقة متباعدة أدّت دورها النفعي لدارسيها، ووجدت سُبُلها إلى أرفف المكتبات، وفقدت قيمتها العلمية، فلا هي أضافت للعلم ما كان متوقعا منها، ولا هي تركت الموضوعات مجالاً مفتوحاً لدراسات جادة

تنتهى إلى نتائج جديدة، أو تصدر عن رؤية ومنهج، أو تحقق إضافة من خلال الفكر العلمى الجاد.

وتكثر نماذج معرفة الحد الاصطلاحي مدخلا إلى صحة التفكير وعلميته، على نحو ما يدرسه الباحث - مثلاً - من مفهوم (النقد) و(النقض) بما بينهما من مساحة التباين؛ حيث ينتهى النقد إلى التحليل ثم التقويم بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، بينما ينتهى النقض عند مفهوم الهدم ومنه نقض البناء ونقض الأحكام، ومحكمة النقض، وغيرها من مصطلحات تسير فى الاتجاه نفسه من شعر النقائض وغيره من صور الاستخدام. وبمثل هذا الحد الاصطلاحي يبدأ الفكر العلمى فى حدود مصطلحات علم الرجال، والسند - المتن - والجرح والتعديل، والنص، والنقل، والرأى، والتفسير، والتأويل، والعلة والسبب والمسبب، والقيمة، والفكرة، والحكمة، والمثل، والوصية، وغيرها كثير من المفردات التى يجب إدراك حدودها بدقة؛ تفادياً للخلط والتشويش الذى قد يبعث على الإرباك العلمى، أو اللبس المنهجى بما يتضمن من تشويه المصطلح، أو غموض دلالاته، أو صعوبة الأداء من خلاله، أو عشوائية التلقى أو عبثية التوصيل، على غرار ما يقع فيه الدراسون - أيضاً - بين مصطلحي عمود الشعر والشعر العمودى؛ حيث تبدو العلاقة منفكة بين الاصطلاحين؛ فعمود الشعر حددته مفاهيم القدماء بما يوازى مصطلح " الصورة الشعرية " فى النقد المعاصر، منذ سجل المرزوقى شروطه فى مقدمة ديوان " الحماسة " حين حصرها فى شرف المعنى وصحته ومنطق الإبانة والوضوح ومناسبة المستعار للمستعار له، وهو ما يختلف - بالطبع - عن منهج القصيدة أو معمارها أو البنية الشكلية لها، أما الشعر العمودى فله حد اصطلاحى مختلف يرتبط بالموزون المقفى من الشعر، فى مقابل ما ظهر من السطر الشعرى بديلاً عن البيت، أو شعر التفعيلة، أو الشعر الحر أو المرسل أو حتى ما يسمى قصيدة الشر.

ويدخل في باب التفكير العلمي دقة الفصل بين الدلالات على نحو دراسة البديع - مثلاً - باعتباره فرعاً إبداعياً ضمن علوم البلاغة، وبينه مذهباً ومدرسة لها مرحلتها وتاريخها، ولها دورها وملاحمها وروادها وتلاميذها في العصر العباسي. وقريباً من تلك الشواهد ما يحدث من خلط اصطلاحي في مفهوم "التضمن" بمعنى "الاقتباس" و"التناص"، وبين التضمن من المنظور البلاغي، وبين تضمين القوافي، وبين التشبيه الضمني؛ إلى غير ذلك كثير من المصطلحات واجبة التحديد؛ ضماناً لسلامة الاتجاه العلمي، وتفادياً للخلط الذهني بين المفاهيم في الإطار اللغوي والسياق الاصطلاحي.

المدخل العاشر

توظيف التفكير العلمي فى حركة البحث

ترى ما المقصود بطرح قضية التفكير العلمى فى هذه المرحلة من تاريخ الأمة؟
الأن شبابها يحتاج نمطاً من الصحة واليقظة يتأمل فيها واقعه، ويناقش أطروحاته
ومشكلاته؟ أم لأنه فى مواجهة التحديات العلمية لابد أن يتعايش مع ثورات
المعرفة وتراكم النظريات وملاحقة المخرجات العلمية المتلاحقة؟ أم لأنه يجب أن
ينصرف عن الركون إلى الفكر الخرافى والأسطورى الذى لا يتسق
- بحال - مع منطق العلمية؟ أم لأنه يجب أن يوظف هذا النمط من التفكير فى
خدمة البحث بوجه عام؟

يبدو أن هذا الأخير يجب أن يحتل موقع الصدارة مع الاعتراف بتكامل الرؤية،
من خلال منظومة الإجابة عن كل التساؤلات، وأحسب أن هذا كان واردًا فى
ضمائر الأقسام العلمية المتخصصة، وفى ذاكرة أساتذتها حين شغلهم من أمرهم
الموافقة على اقتراح طرح هذا المقرر الجامعى؛ باعتباره مدخلاً إلى مناهج البحث فى
العلوم الإنسانية؛ ربما للاقتراب من آليات تطور المنهج فى العلوم التجريبية، وربما
من قبيل امتلاك الأدوات للانخراط فى سلك التقدم الذى قطع العلماء فيه أشواطاً
فى التكنولوجيا وظلت الإنسانىات تسير بطيئاً فى خضم عشوائيات الفكر، الذى لم
يحقق لها القواعد العلمية التى يجب أن تبدأ منها لتنتقل إلى تحقيق النتائج بشكل
دقيق ومتكامل.

وربما كانت مشروعات إصلاح منظومة التعليم العالى، ومنها - مثلاً - مشروع تنمية قدرات هيئة التدريس، تقوم على تأصيل هذا النمط من التفكير العلمى الذى وجب غرسه فى الطلاب، ووجب نقله من جيل الأساتذة إليهم عبر أساليب وصيغ تربوية وثقافية مناسبة. وربما كان مشروع تطوير كليات التربية قاصداً إلى تأصيل مثل هذا النمط من الفكر، من خلال ضمان قوة خريجها أو إكساب الخبرات والتدريب والتراكم المعرفى للمدرسين الحاليين عبر دورات وشهادات عليا، تضمن انخراطهم فى عالم المعرفة بما يتطلبه من مهارات وخبرات جديدة.

من المؤكد أن غير هذين المشروعين كان مسعاه قريباً من المساق نفسه، فما كان مطلب تطوير المناهج وتحديثها إلا من باب الاطمئنان إلى سيادة التفكير العلمى، والتأسيس المنهجى للطلاب على ما سواه، وتجاوز عشوائيات الأداء التى تكثر منها الشكوى فى الدراسات الإنسانية - بخاصة - بما تتسم به من المرونة والتعددية ومساحة الاجتهاد وإبداء الآراء؛ ذلك أن مشروع رعاية المتميزين وتشجيع التفوق ومبادرات الابتكار وحق الملكية الفكرية لم يكن سوى مدخل عصرى متجدد لضمان الحد الأمثل من الجودة فى زحام التنافسية، التى يظل فيها الرهان قائماً على فئة بعينها بصرف النظر عن مستوى الشهادات الممنوحة للآلاف؛ فمساحة التفوق والنبوغ تظل واردة لتحقيق إنجاز أفضل أملاً فى تضيق الفجوة بين العالم المتقدم المنتج والمصدر للمعرفة، والعالم النامى الذى يشغله من أمره مجرد استيراد المعرفة واستهلاك المنتج، وهو يدرك تماماً أن المنتج، هو صاحب الحق والسطوة ومالك أسرار المنتج، وله حق التصرف بحكم ملكيته الفكرية، قبل أى اعتبار آخر.

من هنا كانت الدعوة فى كل تخصص علمى، مبنية على تصور أساس ينبغى أن يتحقق بعيداً عن سطحية الرؤية حول فكرة منهج موحد، أو كتاب موحد، فلسنا فى حاجة فعلية إلى توحيد أقسام الكليات إلا إذا توحدت شعوب الأمة وتجاوزت فكرة الإقليمية وتلاقت الأفكار وتجانست الرؤى، ولكن الأولى بالنظر أن يظل

القاسم المشترك مطروحًا على الساحة حين يتعلق الأمر بتوظيف الفكر في خدمة البحث العلمي، وهذا هو المحك الحقيقي في اعتبار التفكير العلمي خطوة جادة ومطلوبة على طريق البحث في أى من فروع المعرفة؛ مما يجعلها وظيفة تأهيلية لما بعدها، وخطوة منهجية تأخذ بها بعض الأقسام تحت مسمى " مناهج البحث " أو غيرها من قاعة البحث، أو التدريبات المنهجية، وفي مجملها تمثل اتجاهات متماثلة في توظيف التفكير العلمي في خدمة المتلقى؛ باعتباره المستفيد الأول من المنهج، وكذا في خدمة المجتمع العلمي المتخصص، ثم في خدمة المجتمع بوجه عام؛ ولنا أن نتوقع مجتمعًا طلابيًا يفكر بشكل علمي في دراسة الظواهر والقضايا وطرح المشكلات وجدل الأفكار، وقراءة الواقع ودراسة التاريخ، ورسم رؤى المستقبل، فهو مجتمع - إذًا - قادر على التخطيط لكل ما يصنعه؛ مما يزيل عشوائيات الحياة المجتمعية في كل شواهدا وبكل دلالاتها.

قد يحل التفكير العلمي لنا كثيرًا من مشكلاتنا اليومية؛ إذا أفسحنا المجال للعلمية والمنهج، بدءًا من احترام القانون في التعامل مع الآخر، إلى تفعيل آداب الحوار ومستويات اللغة الجدلية، إلى تعزيز حدود المنطوق الجدلي والمطلوب الجدلي بما وراءه من نتائج علمية محققة أو متوقعة، إلى تقنين الحدود في طبائع العلاقات المجتمعية والتعامل مع منظومة القيم والمجردات والمعاني، إلى استجلاء ما وراء المجدد من السلوك والنمط الأخلاقي، إلى الاندفاع لرؤية كل مشكلة يومية من منظور نقدي، يقف عند تحليل أبعاد الظاهرة وتشخيصها بوصفها مشكلة علمية تحتاج الفرضيات والبحث عن البراهين والحجج والأدلة والشواهد.

ومن قبيل وجوب التوظيف العلمي لأى منهج دراسي، يبدو من حقنا وواجبنا أن نتأمل مساقات هذا الدرس وتوابعه وتداعياته في ظل احترام وحدة المنهج، مع احترام التعددية القائمة حوله، والتي تدعو كل قسم علمي - على حدة - إلى التدقيق في توجيهه إلى حيث يخدم البحث العلمي، قبل سواه من المراثيات والأطروحات.

ومن قبيل وجوب التوظيف ذاته، يظل من حق الأقسام العلمية أن تلقى بأطرافها التخصصية الدقيقة على ما هو عام، بما لا يسقط حقها في الإفادة وتحقيق الرؤية؛ ففي حالة سقوط الأهداف النوعية تبدو الخسائر كبيرة؛ لاسيما إذا اختلطت الأوراق بين العلمى وغيره، بما قد يندّر بنتائج غير محمودة وعواقب غير طيبة.

في فترة قصيرة من عمر الزمان، تحولت النصوص المتخصصة إلى أقسامها العلمية من باب خدمة التخصص الدقيق، في ظل منظومة العطاء القومى عبر محتوى لغوى فصيح أساسه الاقتراب من الفصحى، وسلامة النطق والكتابة بها. وفي فترة طويلة من عمر الزمان تتجاوز ثلث قرن، كانت الدراسة العامة جامعة بين تعددية أصوات الأساتذة الكبار، حين يفتسم الخمسة منهم منهجًا واحدًا يقدم فيه خلاصة النظرية والرؤية لكل منهم، فيعلمون الطلاب منهج الاختلاف وأصول الحوار، وجميعها تنطلق من التفكير العلمى في شكله المأمول ومحتواه الهادف إلى تجليات الذات وصناعة التعددية.

الأمر مرهون بالتجربة حين تحتاج التقويم من حين إلى آخر بقدر ما تحققه من إنجاز يحتاج المساءلة من باب الاستمرار والتواصل، أو التوقف والتراجع، أو التأمل وتصحيح المسار إذا وجدت التواءات التى تستوجب نقد الذات من باب المراجعة والمساءلة، بما يضمن سلامة الخطى وتحقيق الإنجاز تحت مظلة التقدم المرتقب في حركة المنهج العلمى.

الفصل الثاني

رحلة المنهج

- المبحث الأول: مراجعة المنهج في دراسة العلوم الإنسانية.
- المبحث الثاني: مشروع التجديد في مناهج البحث الأدبي والنقدي.
- المبحث الثالث: مسيرة المنهج في بنية الفكر العربي.
- المبحث الرابع: المشروع البحثي ومحاذير الإخفاق.
- المبحث الخامس: النسق العام للبحث الأدبي.

المبحث الأول

مراجعة المنهج فى دراسة العلوم الإنسانية

مدخل :

تسير قاطرة التحديث بشكل جيد ومتسارع، يحكمه إيقاع المرحلة، ومتطلب الفترة من حيث وجوب مواكبة المتغير العالمى فى تلاحق الثورات وتراكم المعرفة وثورات التكنولوجيا؛ الأمر الذى ينعكس بدقة ومنهجية على ساحة العلوم فى مجتمعنا العربى، والتى نتوقع لها مزيداً من التقدم الفعلى على المستويات التطبيقية بالشكل العصرى المناسب، فى ظل المتغير السياسى والاقتصادى والمجتمعى والقيمى والإعلامى والثقافى.

ولكن التساؤل القلق لا يزال مطروحاً: أين الدراسات الإنسانية والمجتمعية من هذا التبارى؛ وقد كانت تلك العلوم - على المستوى التاريخى - مفاتيح الاجتهاد ودوافع التنافسية والابتكار والإضافة لدى علمائها على المستوى المنهجى حتى لدى الرواد فى الجيل السابق، بما كنا نراه ونسمعه ونعرفه عن الشوامخ وأقطاب الفكر الإنسانى والتربوى والنفسى والاجتماعى والفلسفى والأدبى، وما كان لهم من مدارس متميزة باتت معالمها تتوارى - إلى حد بعيد - وباتت معها الحاجة ملحة إلى السير قدماً فى تطوير المساق المنهجى، الذى اتجهت إليه علوم العصر والتكنولوجيا بالشكل المناسب.

فهل المسألة مردودة إلى تلك العلوم فى ذاتها؟! أم يرتد القصور إلى أداء الجيل الجديد الذى أثر السلامة، فاكتفى باجتراح ما انتهى إليه الأساتذة والرواد؟ وربما

وجد فيها زادًا يكفيه مؤونة عمله العلمى؛ وفاءً باحتياجات الترقية والتدريس أو مجرد الانخراط فى سياق العمل الأكاديمى فحسب؟!!

وإلا فكيف يفسر مشهد هذا الصمت المريب تجاه سير منظومة التطوير فى فروع العلوم الإنسانية بالشكل اللائق بها، والذي شكلت من خلاله - تاريخيًا - مسيرة الأمم والشعوب دون فصل قطعى بين الإنسانى والتطبيقاتى بقدر ما كان الأمر من توافر الموسوعية فى الرؤية، لدى الشيخ الرئيس ابن سينا؛ لكى يكون طبييًا ومفكرًا وأديبًا ومبدعًا ورجل قانون وتاريخ فى آن!!!

أم أن هذا الصمت يظل مرهونًا بما أصاب أساتذة التخصصات الإنسانية أنفسهم من قناعة بتباطؤ واقعهم الثقافى والمنهجى، أو استشعار تحقيق إنجازات كافية باتت فى غير حاجة إلى مثل ضجيج العلوم التطبيقية بما تشهده من ثورات وقفزات معرفية، حتى باتت المفارقة بعيدة حتى فى صور التفرقة الفعلية والمتكررة بين طلاب كليات العلوم التطبيقية وطلاب الإنسانية، باعتبارهم فى الدرجة الدنيا من سلم الفكر ومواكب التقدم!! ومثل ذلك - بالتأكيد - يتكرر فى حقوق التطوير فى الدراسات العليا والبحوث.

إثارة القضية واجبة فى ظل حجم المتغير الثقافى بما يتطلبه من ضرورة الانخراط فى خضم برامجه وخططه المنهجية، بحيث تُحرَّك المياه الراكدة فى مناهجنا تجاوزًا لأزمة تعليم الجيل بمنطق الاستظهار الموروث، مع التحول الحقيقى إلى منطق الابتكار والتفكير والاجتهاد على طريقة جيل الرواد، ثم تجاوز الاجترار والاستهلاك والمطروق، إلى فتح نوافذ متجددة فى أبواب الفكر الإنسانى على مستوى المنهج - أساسًا - قبل أى اعتبار آخر!!

وحتى لا نقع ضحية المبالغة أو المغالاة فى طرح الأشياء، دعونا نتأمل الظاهرة الثقافية المعاصرة، من خلال حركة التبارى الفعلية فى فلسفات التحديث والتطوير، والأخذ بمناهج التجديد لنجدها تكاد تنحصر فى حركة العلم التطبيقى، حيث

يقف أمامها الإنسانيون إما موقف الدهشة والانبهار، أو موقف المتفرج الصامت، وفي كلا الأمرين فالنتائج غير طيبة في صف منظومة العلم الإنساني.

ولنا أن نتصور على سبيل المثال - وليس الحصر - ما يحدث في بنية أى مؤتمر حول تحليل مقاصد الإصلاح والتحديث على المستوى الصحى، أو البيئى، أو الهندسى أو التكنولوجى والاقتصادى بقسمته الزراعية والتجارية والصناعية لتظل العلوم الإنسانية في مؤخرة ذاكرة التقدم - على استحياء شديد - لغرابة معيارية المرحلة، على الرغم من خطر التحديث في فروع تلك العلوم على ما تشمله في مستوى الأداء السياسى والإعلامى والأدبى والتاريخى والاجتماعى والنفسى واللغوى، فهل إلى خروج من سبيل من قبل تضافر جهود أبناء تلك العلوم أساتذة وباحثين؛ لإعادة وضعها على خريطة الفكر والثقافة، باعتبارها بوابة التقدم وتأصيل الفكر كما كان حالها في الماضى البعيد وحتى القريب!

إن الإصلاح الحقيقى لأى ظاهرة يبدأ من استكشاف جوانبها وحقائقها والاعتراف بها دون مخادعة الذات، أو القناعة بمعطيات الواقع؛ إذ لابد من إعادة النظر في المنهج كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ولابد من الاتساق مع الذات في إطار تحقيق التفاعل الجاد مع المتغير بدلا من حالة الجمود أو الركون إلى اجترار المادة الجاهزة من لدن اجتهادات الآخر فحسب، ومن المؤكد أن علومنا الإنسانية تتوقع كثيرا من فرسانها من هذا المنظور، ومن امتلاك تلك الأدوات التى تؤصل لها مناهج البحث بالدرجة الأولى.

المبحث الثاني

التجديد فى مناهج البحث الأدبى والنقدى

من المؤكد - بداية - أن حاجتنا تزداد مرحلياً لقراءة المشروع المنهجى فى العلوم الإنسانية والعربية، لاسيما حين سُلطت الأضواء فى المرحلة الحالية على تطوير المناهج فى العلوم الطبية والهندسية والأساسية بكل فروعها؛ مما قد يؤدى إلى مظنة إسقاط العلوم الإنسانية من ذاكرة الأمة، أو من حساب أبنائها، أما من حساب التاريخ.. فيستحيل ذلك.

يأتى التجديد فى مناهج الدرس الأدبى والنقدى مطلوباً من خلال عدة توجُّهات واعتبارات أساسية، نكتفى منها بالإيجاز هنا فى محاولة توصيف وضعية محددة فى سياق تحليل الظاهرة البحثية :

أولاً : وجوب مراجعة المادة القرائية التراثية والمعاصرة، مع إدراك الفروق الجوهرية بين منظور القدماء ومنظور المجدِّدين، والأخذ فى الاعتبار ضرورة قراءة الآخر فهماً وحواراً وجدلاً ونقاشاً دون افتراض سطوة روح المؤامرة، أو التوقف عند حد الانغلاق أمامه، أو الانبهار به، بما لا يتسق مع منهجية البحث العلمى فى أى من فروع المعرفة الإنسانية.

ثانياً : محاولة رد الاعتبار والهيبة لدرسنا الأدبى والنقدى الذى شهد نمطاً من الانحدار المرحلى بتحوُّله إلى نمط مدرسى، عاجز عن الوفاء بما تتطلبه نصوصنا العربية من قراءات متجددة، تتطلب التسلُّح بالأدوات النقدية

الدافعة لفهمها وتحليلها من منظور سعة الأفق، وكثرة المطالعات للمناهج انطلاقاً من احترام التعددية، ووجوب الاعتراف بالآخر والتعريف عليه، ولعل البداية - مثلاً - بقراءة الاستشراق من قبيل المعرفة أو النقد يظل مدخلاً مطلوباً للبحث عن نظرية عربية متوازنة، ربما تستطيع المواءمة بين الموروث والمعاصر دون انفصام معرفي، أو انقطاع فكري تحت أى من ضغوط التبعية أو الهيمنة.

ثالثاً : تجاوز مرحلة النرجسية واستعلاء الذات، وكذا مرحلة الدهشة والانبهار أمام الآخر أو التماهى معه، ومثلها تكون مرحلة الاستخفاف بكل ما هو قديم أو قومي، لأنه كذلك، أو حتى احتمالات التضحية بأعلى ممتلكات الأمة من موروثها الضامن لإنعاش ذاكرتها، وضمان أصالتها وبقائها على خريطة الواقع المعاصر، بكل ما يشهده من المتغير العصري في سياق الثورات العلمية المتلاحقة والتراكم المعرفي المذهل.

رابعاً : اجتياز مرحلة العشوائية والفوضى التى تشهدها - أحياناً - بعض الدراسات الأدبية والنقدية، دون الوصول إلى نتائج تستحق الرصد والتسجيل في صورة قاعدة علمية؛ فمن المؤكد أن ساحة الدراسات العربية قد ابتليت بصور من التكرار والاجترار، حكمت على مناهجها ودارسيها بالنمطية والجمود إلى حد التراجع في بعض الأحيان، ربما بسبب غيبة القراءات والترجمة للنظريات الغربية، أو الانكماش والتقوقع تجاه مقولات نقادها، أو الاكتفاء بالنقل النظرى، دون تقدير خصوصية مادتنا الأدبية التى بنيت على أساسها، وانطلقت من عباءتها الدراسات النقدية.

خامساً : جدة البحث عن نظرية نقدية عربية حقيقية، تتسق مع عطاء أدبنا القديم من واقع قراءات متجددة يحكمها المنهج التحليلي، وما حوله من دراسات عصرية تنتقى من المناهج التاريخية والاجتماعية والنفسية وغيرها ما يجلى

حقائق الأشياء، وما يهدف إلى طرح الجديد بعيداً عن الترميز، أو الإفراط في الغموض، أو الافتعال في طرح النتائج والآراء والأفكار.

سادساً : وجوب تعرّف حقيقة البحث العلمى الجاد، وتحليل خطواته وآلياته، وصولاً إلى خصائص البحث الأدبى بصفة خاصة؛ مع تعرف الطبيعة النوعية للبحث، والصيغ العصرية للمعالجة من خلال استقراء المصادر، وضمان صحة المرجعية، والانفتاح على دراسات الاستشراق لا لنقد محتواها، ولكن بقصد الإفادة من أدوات أصحابها في دراسة التاريخ وقراءة النص الأدبى بشكل عصى متجدد.

سابعاً : الانطلاق من تعددية القراءة للمناهج، بما يسمح بتعرّف طبائع الفروق والحدود الفاصلة بينها من جانب، والانطلاق إلى التوقف عند أفضلها لدرس الآداب الإقليمية أو الأمية من جانب آخر، وفي التعددية القرائية إثراء لفكر الباحث، وإدراك لمستويات التحول عبر المناهج المتباينة، مع تقدير دور العلوم البينية في التكوين المنهجى الصحيح للباحث.

ثامناً : دراسة أخلاقيات البحث والباحث في حقول الدراسة الأدبية، التى يصعب فيها الادعاء أو الزعم بقول الكلمة الأخيرة لما تحتمله من وجهات النظر، التى ربما تتعارض حول القضية الواحدة، مع تأكيد أصالة البحث من واقع الصدق المرجعى القائم على احترام نسبية الأحكام ونسبة الآراء إلى أصحابها، واستقصاء المراجع والمصادر، واستقراء أبعاد الظواهر تجاوزاً للوقوف عند القشور، مع محاولة للنفاذ إلى لباب المادة العلمية.

تاسعاً : تجاوز التهاون في أساليب التقييم والمحاسبة، والنأى عن التجاوز تحت أى من مسميات المجاملة التى يجب أن تبرا منها مناهجنا الأدبية، وامتداد المحاسبة إلى مناطق التجديد والإضافة والابتكار، وتحليلات شخصية الباحث

بين سطور بحثه، بعيدًا عن السطحية أو التعميم، أو الاكتفاء بالنمطية والتقليد والمرسل والمطلق؛ مما يقتل البحث والباحث في مهده، ويهدد بالانحدار في مدارج الفكر الإنساني بصورة مزرية غير مقبولة منطقيًا ولا منهجيًا.

عاشرا : احترام الحدود الفاصلة بين الدلالات والمصطلحات والمفاهيم المقننة في مساق البحث الأدبي بين المسلمات والبدهيّات، والبرهنة والاستدلال، والنسبي والمطلق، والجزئي والعام، والفروض والظواهر، والعلل والنتائج، والحدس والاحتمال، والإفادة الحقيقية من تراكمات المعرفة، وضمانات التواصل إيمانًا بالتكامل من خلال مجمل الاجتهادات الفردية والجماعية وما بينها من مشابه ومفارقات.

فوق كل هذه الاعتبارات يظل المدخل الحقيقي لتحديث المنهج البحث الجاد في الدراسات الأدبية معلقًا بدرجة بالانفتاح العقلي، والقدرة على فهم كتابات الآخر، والاستعداد للمناقشة والحوار، دون تشنجات أو تعصب، والانطلاق إلى التفرقة بين ما هو علمي وما هو غير ذلك، إلى بقية الاعتبارات التي يجب أن توضع في حسابان الباحث المعاصر؛ حتى يستطيع أن يضيف إلى ما أبدعه جيل الرواد من اجتهادات ونتائج بات مطلوبًا أن تفتح مزيدًا من أبواب الحوار والمناقشة والإضافة والابتكار.

المبحث الثالث

مسيرة المنهج في بنية الفكر العربي

اهتم العرب بقراءة أرسطو، وحاولوا استيعاب ما طرحه منطق وفكره حتى في أخص فنونهم القولية الإبداعية، التي سجلوا فيها نبوغًا وتفوقًا، وعلى قمتها فن "الشعر" وفن "الخطابة" مما عكس طبيعة الثقافة العربية في توجُّهها إلى الآخر حوارًا وأخذًا وإضافة ومشاركة عبر مراحل الترجمة الحرفية، التي اختلطت فيها المفاهيم منذ ترجموا "الدراما" بفن "المدح" والبطولة، والكوميديا بفن "الهجاء" والسخرية، إلى ما تلاها من تطوُّر في الترجمة بالمعنى. وبدا طبيعيًا لهم أن يتأثروا بالمنطق الأرسطي، وأن يشغلهم ما ورد في مسألة المقدمات والنتائج، وفي تحديد الكليات والجزئيات، منذ ترجموا وشرحوا وحلَّلوا ولخصوا وعلَّقوا، وهو ما انعكس فيما تأثروا به من علوم اللغة والنحو - مثلًا - في موضوع القياس، ومن القياس - نظريًا - اندفعوا إلى التجربة - عمليًا - وتطورت لديهم آليات العلم وقواعد التفكير، ومعها تطورت مفاهيم المنهج بقدر تنوع مصادر المعرفة ومداخلها مع القفزات التاريخية الواسعة، منذ تطرقوا إلى دراسة ما انتهى إليه (روجر بيكون) الفيلسوف الفرنسي من تجاوز المنطق الأرسطي والقياس، إلى ترشيح آلية الانطلاق من العكوف على التجربة والاستقراء بوصفهما مدخلين ضروريين لضمان صحة نتائج البحث وسلامة خطوات المنهج.

ثم جاءت مرحلة الشك الديكارتي فكانت مدخلًا آخر مختلفًا بدءًا من قراءة (البدهيّات) إلى تحليل الأشياء المركبة، حيث تبدأ البداية الديكارتية دائمًا من الشك

قبل اليقين، مع إمكانية نقض جوانب من قداسة الموروث واحترام البدهي في سياق المنطوق الجديد.

تواصلت المراحل وتعددت المداخل إلى ما جاء به "سانت بيغ" من تركيز على فكرة المكان، ومتابعة أثره على الظاهرة الإبداعية، وعلى غرار ما تردّد عند "تين" من الخصائص الجماعية للإبداع، دون اقتصار على نظرية "الفردية" طبقاً لنظرية الأجناس أو قانون البيئة والعصر والزمان؛ مما يمثل خطوة مهمة كانت لها تداعياتها في مسار تطور البحث الأدبي عبر تعددية الاتجاهات والأدوات.

والحق أن الهاجس القومي يدعونا إلى مراجعة الأنماط النظرية والتطبيقية التي تراءت في الأفق العربي، منذ ظهر قلق ناقد قديم مثل محمد بن سلام الجمحي في تحديد الطبيعة النوعية لتطلعاته المنهجية عبر طبقاته على المستوى الزماني والمكاني والفني، وكذلك ظهرت نوايا "الجاحظ" عبر مقاصده في مسألة الأجناس بشكل غير مباشر عبر تصنيف حضارات الأمم والشعوب، من خلال استكشاف تباين حظوظها في مجالات الحياة والفكر على غرار ما قدمه في رصده لتاريخ العرب والفرس واليونان والهنود في أي من حقول المعرفة بين الإبداع والسياسة والحروب والفلسفة والمنطق والحكمة والفلك وغيرها.

أما مسألة "الأنواع الأدبية" التي تنادى بها "برونتيير" .. فقد بدت إرهاباتها كامنة في الذاكرة العربية القديمة منذ تمت قسمة فنون القول لدى العرب بين شعر ونثر وقصص وسجع الكهان، وحتى في طبيعة جمعهم وتدوينهم وتصانيفهم للمعلقات والمفضليات والأصمعيات وجمهرة الأشعار وجمهرة الخطب والرسائل، مع إدراك مبكر للحدود الفاصلة بين الأنواع، ودراسة صور التلاقى والتجانس والتداخل التي قد يفرضها مجال القول أو تشابه الأدوات.

وأما الحوار حول البعد المجتمعي للإبداع فلم تخل منه الذاكرة المنهجية لدى العرب من واقع إدراكهم للطبيعة البيئية الحاكمة لقراءة الإبداع بمعزل عن فكرة

النبت الشيطاني، أو فرضية انعدام الجذور أو الأصول إلى الاستغراق في قراءة أوراق الشعراء وأخبارهم وطبقاتهم ونفسياتهم؛ الأمر الذي يحكى ضرورة امتداد الدراسات المنهجية في سياق تلك المفاهيم، الدقيقة، بما تعكسه من عمق صلة الأديب بمجتمعه وتاريخه، وهي ذات الصلة بالمكان والعلاقة مع الآخر والأساطير والفكر، بما يحتاج التلاقى المنهجي مع علماء الأنثروبولوجى والاجتماع والجغرافيا والتاريخ وعلم النفس والفلسفة وعلم الجمال وغيرها من العلوم والعلماء، حيث يجب على الدارس لمنهج البحث الأدبى أن يُطل بمعارفه على (لومبروزو) و(فرويد) و (أدلر) و(يونج) و(كروتشه) و(ريتشاردز)، وغيرهم، وأن يكون قارئاً جيداً لرؤى وأفكار (رينان) و(نيكولسون) و (بلاشير) و (مارجليوث) و(كارل نالينو) و(جرونهاوم) وغيرهم، إلى جانب التواصل مع الاستشراق الموسوعى عند بروكلمان و(جب) وسزكين وغيرها من دراسات ومصادر تركت أثراً واضحاً في مسيرة الإبداع العربى، حين وُضع كل منهم موضع القراءة والمراجعة والمساءلة سلباً أو إيجاباً.

واستمراراً للتعددية، ومع تواصل الأطروحات في مناهج البحث تستمر المساحة الذاتية للباحث نفسه موضع جدل وحوار، وتظهر المدرسة التأثرية في موازاة الموضوعية، ويتم التلاقى بين التذوق الشخصى الذى ينبغى احترامه عند (لانسون) والإفراط في الموضوعية عنه ناقد مثل (إليوت) حيث يغلب البحث عن التراث لا الجماعة، ويتصور الناقد - حيناً - إمكانية هروب المبدع من الشخصية والواقع؛ حتى ينتهى إلى طرح نظريته في استقلال الفن لذاته تحت إطار نظرية " الخلق الفنى ".

هذه المساحات المعرفية والمسافات المنهجية تظل باباً رئيسياً من أبواب الدخول إلى دراسة مناهج البحث في الأدب بما يقرب المسافة بين ما انتهى إليه العرب قديماً، وما توصل إليه النقد الغربى، وصولاً إلى وضوح الرؤية وإدراك طبيعة الأشياء دون جنوح إلى عنصرية أو تعصب لا ينبغى تقبله في حقل البحث العلمى.

المبحث الرابع

المشروع البحثي ومخاطر الإخفاق

من المتوقع والطبيعي أن يكون للبحث والباحث هدف وغاية، يظل البحث وأدواته وسائل للوصول إليها؛ الأمر الذي تعكسه نتائج البحث وتوصياته في ختام الرحلة المنهجية، وهو ما يمكن أن يتخذ مرجعاً لباحثين آخرين يفيدون من نتائجه، أو يقتربون من ساحة مشروعاته. وهنا يمكن العكوف على عرض عوامل إخفاق البحث لتجنبها باعتبارها مخاوف ومخاطر، يدق حولها جرس الإنذار؛ مما يجعل الاقتراب منها محظوراً بوصفها مناطق خطر على الدراسة وخطوات البحث، ومنها:

- ركون الباحث إلى بعض الأفكار المسبقة والتي قد تقع في دائرة الخطأ أو الصواب، أو في المنطقة المشتركة بينهما على سبيل الاحتمال. صحيح أن الأفكار المسبقة قد تضمن التواصل والاستمرارية، ولكن الخضوع لها قد يمثل عائقاً أمام الباحث عن التجديد والابتكار والإضافة، وربما يعطل ذاكرته عن توظيف المناقشة والحوار والجدل العلمي بالشكل المناسب.
- الحماس المفرط للباحث تجاه الظاهرة أو المشكلة - موضوع الدراسة - حيث لا يجدى الحماس، الذي قد يغري بمزيد من سيطرة الانطباعية والذاتية في القراءة العلمية للموضوع، وهو ما قد يؤدي إلى الانصراف إلى أبواب الفوضى بدلاً للانضباط، أو باب التخبط والارتجال بدلاً للمنهجية بمعناها الدقيق.

▪ تجاهل الباحث الرأى الآخر أو الأدلة المضادة، على الرغم من وجوب الالتفات إليها والوقوف عندها تحليلًا ومناقشة وعرضًا، دون تعصب أو انغلاق، أو الرفض المبدئى إلا من خلال العرض المناسب، والتحليل الكافى، وتحرى الدقة فى رصد الملاحظات، وأوجه المخالفة، تفاديًا للاستعلاء أو تضخم الذاتية، أو الانفلات فى إصدار الأحكام، أو الجنوح إلى غبن الآخر، أو انتقاص حقوقه الفكرية.

▪ الزعم بامتلاك الأحكام المطلقة أو النتائج اليقينية النهائية بما قد يوحى إلى إمكانية إغلاق باب الدراسة، مما يعد خطأ علميًا فى ساحة الدرس الأدبى التى تقبل التعددية، وتقوم على أساس منها بقدر التصالح بين المناهج والأدوات، ويقدر صيغ الاختلاف ومساحاته بين الموضوعات والباحثين، وبين هذا وذاك يظل مطلب احترام الفروق بين الأحادى والمتواتر، والفروق الفردية حتى بين فريق الباحثين إذا كان البحث مبنيًا على الحوار والجدل، وهو أحد متطلباته الأساسية.

▪ عدم الاعتراف بسلطة النص، أو الجنوح إلى الذاتية فى تفسيره وتأويله؛ الأمر الذى لا يقبل الادعاء إلا من باب الاجتهاد، بشرط امتلاك الأدوات والتحكم فى زمام مسار المنهج بعيدًا عن مداخل الافتعال والمبالغة، وبمناى - أيضًا - عن التهاوى مع الآخر من باب الدهشة والانبهار.

▪ عدم أمانة المرجعية وانتقاء المصادر؛ الأمر الذى يحتاج من الباحث أن يكون دقيقًا فى اختيار مراجعه بما تتمتع به من العمق والأصالة، وسلامة المنهج، فليس كل كتاب مرجعًا، وكذلك يكون انتقاء المصادر المحققة علميًا، إذا تعددت الطبعات، مع دقة اختيار النسخ بقدر الثقة فى مدارس المحققين وتوجهاتهم.

▪ عدم الدقة في الإسناد، أو الميل إلى التعميم والتسطيح، أو قبول التجهيل بما يشي بالتسيب البحثي غير المقبول، وكذا تجاوز الهجوم الشخصي في استعراض الآراء ومناقشة المواقف بعيداً عن الانطباعية قدر الإمكان.

وأخيراً تظل قدرات الباحث على الاستقراء المنهجي والاستقصاء الموضوعي إحدى ضمانات النجاح في دراسته، بالإضافة إلى إمكانية احترام الخبرات الشخصية والفروق الفردية؛ باعتبارها مداخل للتمييز البحثي والدقة المنهجية بالدرجة الأولى.

المبحث الخامس

النسق العام للبحث الأدبي

تبدأ حدود النسق العام للبحث من طبيعة المشروع المنتقى باعتباره موضوعاً وفكرة وقضية وموقفًا ومشكلة، بما يفتح المجال للمناقشة وإعمال العقل، وتوظيف الأدوات في إطار مساحة معقولة للإضافة والابتكار والتجديد.

ويبدأ البحث المتميز من إثارة مشكلة مهمة، وليست تافهة أو مفتعلة، حيث يطرح سؤالاً يبحث من ورائه عن إجابات، أو قضية تبحث عن إضاءات، أو موقفًا يحتاج عرضًا ومناقشات، أو عقدة تبحث عن حلول علمية وعملية.

يبدأ البحث في العلوم الإنسانية من تحوُّله إلى قيمة منهجية تطرح الفرضية والمقدمة، وتحترم العينات والنماذج والأطروحات وصولاً إلى النتائج المحددة أو المفتوحة، بما يتجاوز الجهود والدوغماتيقية في قراءة الأشياء، أو في إصدار الأحكام.

يحسن تحديد الأسوار الزمانية والمساحات المكانية للبحث في أضيق الحدود، كما يحسن تجاوز الموضوعات العامة، واختزال المناطق الخطابية والموضوعات الإنشائية أو التزيُّد العلمي من باب الرغبة في المباهاة بتضخم البحث، بما قد يبعث على العجز عن اختصاره، وهو مطلب غير جيد وغير مقبول من المنظور العلمي.

ومن المؤكد أن تحديد حجم البحث بهاتئى صفحة - في المتوسط قد تزيد قليلاً أو تنقص - ينهض على فلسفة تشكلت ملاحظها عبر توجهات الباحثين إلى تضخيم

بحوثهم بما لا يضيف الجديد سوى النقل وزحام الاقتباسات، وربما التصرف فيها دون تجديد المنهج، أو تعميق القضايا المدروسة، ولعل المدخل الآمن لبنية النسق المنهجي الصحيح للبحث يبدأ من قدرة الباحث نفسه على توظيف المعلومة في موضعها الدقيق، وإلا حدث الخلل في النسق، وبدأ الخروج عن الإطار المحدد له.

ومع توظيف المعلومة تأتي الدقة والأمانة في حدود الاقتباس، مع وجوب التدخل والتعليق الذاتى للباحث مناقشة وتحليلاً وتعقيماً - اتفاقاً أو اختلافاً - أو جدلاً واقتراحاً طبقاً لما يحتمله النص من مناقشات، وليس من قبيل المزايدات أو المبالغات أو هيمنة الانطباعات.

وتمتد دقة التوزيع المنهجي للبحث عبر أبوابه وفصوله ومباحثه الجزئية بعد مقدمة البحث وتمهيده، لينتهى بخاتمة حول أهم نتائجه وتوصياته، وما يمكن أن يتحول منها إلى برنامج عمل، أو تركية منهج، بما يقدم إفادة متواصلة للباحثين.

ويتواصل النسق العام للضبط المنهجي في البحث، بدءاً من صياغة المقدمة التى ينبغى إحكامها بعد نهاية كتابة البحث؛ فإذا هى آخر ما يكتبه الباحث، وأول ما تطلع عليه لجنة الفحص والقارئ مما يدعو إلى وجوب التأنى في الكتابة، والدقة في المراجعة اللغوية والسياق الأسلوبى والنحوى، وتتناول الإشارات الواضحة إلى دوافع الباحث إلى اختيار الموضوع من حيث أهميته وعلاقته بالدراسات السابقة القريبة منه، والمنهج الملائم لدراسته، والأدوات، وأهم مصادره ومراجعته.

وعلى المستوى نفسه، ينبغى أن تصاغ الخاتمة؛ لا أن تقف عند حد تلخيص الرسالة فليس للتلخيص ما يغرى على الإضافة العلمية، بل يجب التركيز - فقط - على النتائج والتوصيات وبيان الطبيعة النوعية وأوجه الجدة فيها، بما يكشف حقيقة الجهد العلمى المبذول، وترك الكلمة الأخيرة للدراسات الماثلة في الميدان نفسه، طبقاً لتعددية المناهج العصرية بما تشهده من تطور في مستوى الأداء والمعالجة، كلما تطورت مساحات المعرفة والفكر.

وفى ختام النسق المنهجى نتوقع التزام الباحث بحدود بحثه، حيث يبدو الإفراط فى التوسع حول الموضوع أو الخروج من دائرته دافعاً إلى العبث بمقدرات البحث والباحث، بما يمثل عبثاً يقلل من قيمة البحث، وربما يؤدي إلى إهدار طاقاته وجهوده فيما لا طائل من ورائه. كما تظل رؤية الباحث مؤشراً مهماً من مؤشرات المنهجية الواعية والواعدة، وهو ما يبدأ من مستوى تمثله للموضوع وإجادة الوعى بأبعاده ومراميه، بمنأى عن الغموض والضبابية واللبس، وبمعزل عن حالة القلق المنهجى، والاضطراب الفكرى الذى يهدد البحث والباحث والمنهج على السواء .

الفصل الثالث

الباحث ومشكلات المعرفة

- المبحث الأول: الأدوات ومستوى التمكن العلمي.
- المبحث الثاني: المداخل المعرفية للباحث.
- المبحث الثالث: موقف الباحث بين الخبر والنص.
- المبحث الرابع: أخلاقيات البحث في العلوم الإنسانية.
- المبحث الخامس: الباحث وتطور المفاهيم النقدية.

المبحث الأول الأدوات ومستوى التمكن

فى أى من العلوم نتحدث عن امتلاك الحد الأدنى من الأدوات البحثية، التى يمكن أن تعطى الباحث الحق فى إصدار الأحكام تجاوزًا لحالة الفوضى أو العشوائية التى قد تدمر البحث الأدبى، وتسقط احترام نتائجه، وتفقده الصدق وصحة المنهج.

ولعل العلوم الإنسانية تختلف فى كثير من الحثيات عن العلوم التطبيقية، ومع هذا تتلاقى فى هذه المتطلبات الأساسية التى يفتح فيها باب الاجتهاد وإعمال العقل وتجليات الذات، ولكن فى إطار الضوابط والأنساق المنهجية الصادرة عن امتلاك الأدوات إلى حد التمكن والتمثل، أو القصور والتقصى على غرار حديثنا عن عالم المفسر - مثلاً - بما يجب عليه أن يتسلح به من أدوات لغوية وبلاغية إلى جانب إلمامه بمعرفة أسباب النزول وأحكام الخاص والعام، ودراسة المكى والمدنى، وخصوص السبب وعموم الحكم، مع وجوب اطلاعه على مذاهب المفسرين ومروياتهم وأخبارهم وآرائهم، إلى جانب قدرته على تفسير النص - مثلاً - من خلال شمولية الرؤية والفهم، أو القراءة التاريخية والأدبية لجماليات النص ومستويات التصوير وآليات التشكيل وملامح الصياغة، وأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز (مع استعارة المسمى من الجرجاني)؛ الأمر الذى يتطلب كثيرًا من القراءات للعلوم القرآنية، حتى يصبح اجتهاد المفسر صحيحًا لا يصدر عن فراغ أو جهل، مما لا يليق بدخوله هذا الميدان الجليل من ميادين الدراسة.

وقياسًا على أدوات المفسر ترد أدوات الدارس لعلم الحديث، ووجوب اطلاعه على علوم الرجال والجرح والتعديل، وعلوم السند، ورحلة الحديث، إلى جانب دراسة المتن، وتحليل الموضوع وصولًا إلى صحة النص، وتجاوزًا للأحاديث الموضوعية والإسرائيليات التي أحاطت كثيرًا بالنصّين المقدّسين من قرآن وسنة.

ويمتد وجوب امتلاك الأدوات إلى بقية الدراسات؛ ومنها - بالتأكيد - حقل الدراسة الأدبية والنقدية الذي يفترض فيه إلمام الدارس بمجموعة من الأدوات المنهجية تبدأ من فهم أصول منهج البحث تاريخيًا ونظرًا وتطبيقًا، وانطلاقًا إلى امتلاك الأدوات المرتبطة بدراسة المادة (المصدر) بعد التحقق من صحة مصادرها، وتجاوز أي تشكّك في محتواها؛ لبدء رحلته مسلحًا بالمنهج المنتقى بين الجمالي، والتاريخي، والوصفي، والأسلوبي، والإحصائي وغيره.

هنا قد يحتاج الباحث الوقوف على بقية المناهج من قبيل الدراسة الدقيقة والإلمام بها، أو محاولة الاستفادة منها على هامش المنهج المنتقى، واستكمالًا لعطاءاته، فلا مانع من إفادة الباحث - مثلاً - مما انتهى إليه العقاد في دراسته لنفسية ابن الرومي من شعره بتطبيق المنهج النفسي، وكذا نفسية أبي نواس وشخصية بشار للنوبي، أو شاعر الغزل للعقاد أيضًا، أو الحسن بن هانئ، أو غير ذلك من دراسات جمالية للنوبي نفسه في داسته المطولة حول (الشعر الجاهلي : منهج في دراسته وتقويمه) تأثرًا بمنهج إليوت في إمكانية عزل النص عن صاحبه ومجتمعه، أو غير ذلك من دراسات منهجية بنائية لـ "كمال أبو ديب" ومحمد الهادي الطرابلسي وغيرهما؛ ذلك أن حاجة الباحث إلى التعددية القرائية عبر المناهج تظل مطلبًا ضروريًا وملحًا، حتى يدرك حقيقة موقعه بين حقول الدراسة الأدبية، ثم حدود منهجه وسبل الإفادة من المناهج الأخرى، دون انقطاع معرفي بها، ولا تجاهل لها، ولا استنكاف للتأثر بها من باب التميز أو الرفض المطلق.

وكما يتكرر في دراساتنا الأدبية، فالأمور نسبية بحكم الطبيعة النوعية التي نتوقع من ورائها اشتراكًا في بعض المساحات، أو اختراقًا في غيرها، وهو ما يثرى هذا

المجال شريطة امتلاك الأدوات، والتمكن منها، دون الاقتصار على الإمام الخاطف بها، أو القبول بأى ادعاء للجهل بأصولها ومقوماتها.

ويبقى هنا أن يمنح الباحث إلى التطبيق حتى يجد متسعاً للإضافة والابتكار؛ إذ يحتاج ضرباً من التبارى بحثاً عن الإضافة والجديد، على ما هو حادث فى حقول العلم التطبيقى وعلوم المعرفة الإنسانية، وثورات التكنولوجيا المتلاحقة.

المبحث الثاني

المدخل المعرفية للباحث

غير متوقع وغير مقبول إقدام الباحث خلواً من مفهوم المنهج، وعلاقته بالبحث العلمي، أو تصوُّره أن المسألة تسير في اتجاه الفوضى، أو الذاتية، أو الارتجال، أو العشوائية. ولعل هذا الطرح يفترض وجوب التوصية في مجتمعاتنا العربية بأن تدخل مناهج البحث والتفكير العلمي ضمن المقررات المدرسية والتربوية في مراحل التعليم العام، انطلاقاً من خطر مرحلة التكوين، وأهمية الإيمان بقيمة العلم ومناهجه، ووجوب ترسيخها في ذاكرة النشء ووجدانه.

فإذا تم الاتفاق على هذه المسلمة - باعتبارها ضرورة - بدا العلم سبيلاً معرفياً له أهميته، وله - أيضاً - دوائره ومساحاته ومدخله وموضوعاته، وله كذلك مشكلاته ومقدماته ونتائجه.

فالعلم - بهذه المعيارية - نشاط إنساني منظم له آلياته وخصائصه، وله أدواته ومناهجه التي ينبغي أن يتعرفها الباحث، وأن يصدر عنها بدءاً من وجوب:

١ - وضوح الرؤية ودقة المفاهيم، وإزالة الغموض وأمن اللبس، وكشف الحقائق، وتجاوز الأوهام والخرافات والأساطير، مع تقدير منزلة المعقول والمفهوم، ومع الوعي الدقيق بحدود المصطلح من واقع استقراء ما حوله من دلالات ومعان، وما يحيط به من شواهد وأدلة وبراهين.

٢- اتساق المقدمات مع النتائج ضماناً لعدم الوقوع ضحية الارتباك أو التناقض، أو زحام الاحتمالات أو الاضطراب في أى من خطوات البحث؛ ذلك أن التجانس ودقة الانتقال بين التفاصيل والجزئيات يظل ضامناً لصحة الأداء المنهجى دون خلل أو ضعف.

٣- تقدير الفروق الجزئية بين العلوم الإنسانية والطبيعية انطلاقاً من مفهوم التكامل المعرفى، ووحدة الفكر الإنسانى، مع قبول التعددية والأنماط بما بينهما من مفارقات وما بينها - أيضاً - من صيغ التلاقى والتجانس، فى سياق منظومة العلاقات البيئية الحاكمة لمنظومة الفكر البشرى.

٤- التمكن من الأدوات الأساسية للباحث من حيث تقديره للمشكلة موضوع الدراسة، بما تتطلبه من الاستقراء والاستقصاء من باب الاطمئنان إلى قراءة أبعاد الموضوع، وبما يكملها من تقرير للحدود الفاصلة بين النسبى والمطلق، بين الشك واليقين، الجزئى والكل، البرهنة والاستدلال والظن والحدس، مع توظيف الحجة والدليل، وتقليص عناصر الاحتمال فى تقدير الأشياء، أو تقرير المسلمات والبدهيّات، وتجاوز الفردية والذاتية إلى التكاملية وضمّانات التواصل العلمى.

٥- إتاحة مساحة مناسبة للشك، وقبول التعددية والرأى المضاد، وتجنب الصياغات المجانية غير الهادفة، وكذا البعد عن النبوة الخطابية والموضوعات الإنشائية، وما يشبه ذلك من الإطناب والإسهاب والإطالة غير المبررة؛ مما يخرج عن نطاق العلمية والدقة المنهجية.

٦- الإفادة من تراكمية العلم وتواصل الأجيال، وتلاقى الأفكار أو حتى تناقضاتها، مع إدراك الحدود الفاصلة بين الموضوعية والتأثرية، الفكرة المسبقة، والفكرة العارضة أو الطارئة، بين الانضباط والفوضى، مع تجنب تغليب المقاصد الشخصية والأهواء الخاصة على المعطيات والحقائق.

٧- وجوب الدقة والتمهل والأناة والروية في فحص المعلومات واكتشاف ما بينها من علاقات التناقض أو التجانس أو التلاقى، أو التقارب، وهو ما يختلف - بالطبع - حسب مجال البحث ونوعه وحقله المعرفي وأهدافه ووسائله وآلياته.

...هكذا يبدو امتلاك الأدوات والمداخل المعرفية للباحث مطلبًا أساسيًا، مع البدء في مرحلة الإعداد والتكوين للبحث العلمى، مع تأكيد معيارية تميز العلم واللاعلم، ومنطلقات تحقيق غايات العلم في سياق منهج علمى واضح ومحدد الأبعاد والخطوات والنتائج، تأسيسًا على أن المنهج - أصلًا - هو الطريق الواضح الذى ينتهى إلى مقاصد وغايات أكثر وضوحًا وجلاءً وإقناعًا.

المبحث الثالث

موقف الباحث بين الخبر والنص

أمام الخبر التاريخي يتوقف الباحث طويلاً باعتبار مراجعة مصادر الخبر وطبيعته النوعية بين أخبار الآحاد والتواتر، وأمام أخبار الآحاد يحتاج الأمر تأملاً آخر وصولاً إلى درجة من الاطمئنان لمصداقيتها؛ من حيث القناعة بوقوعها واستجلاء الوقائع والحقائق والاحتمالات حولها، على غرار ما طرحه -مثلاً- ابن عبدربه في "العقد الفريد" من ورود قصة المعلقات، وما كان من خبر تعليقها على أستار الكعبة، وكتابتها بهاء الذهب؛ حيث يستدعى الأمر إعادة قراءة الخبر، من خلال عدة اعتبارات :

أولها : أن الخبر لم يتواتر في جيل المؤرخ نفسه، وبالتالي فما نقل عنه في مراحل تالية لا يمثل حجة أمام وحدة المصدر، إذا شابه احتمال الخطأ وعدم التواتر.

ثانياً : لا يوجد لدينا دليل تاريخي على أن كلمة (معلقة) ذاتها تدوولت في الجاهلية، أو أطلقت على بعض قصائد المرحلة، ومن ثم فقد تعددت مسمياتها بين (القلائد) و(السموط) و(المعلقات)، و(المذهبات) و(المسمطات) و(السبع الطوال)، والأرجح أنها أسماء أطلقت في عصر التدوين في القرن الثاني الهجري.

ثالثاً : أن الثابت تاريخياً اختلاف الرواة حول عدد المعلقات بين سبع لدى الزوزني وتسع عند أبي جعفر النحاس، وعشر لدى ابن الأنباري والتبريزي، فلو كانت قد عُلقت في عصرها لما اختلف القوم حتى حول عددها!!

رابعًا : أن تعددية الرواية حول البيت الواحد وبعض مفرداته، وأحيانًا نسبته إلى أحد شعراء المرحلة يظل شاهدًا على طبيعة الرواية الشفاهية، التي تحتل هذا التعدد الذي قد تدعمه المرحلة التاريخية في رحلتها إلى عصر التدوين، منذ نزل الرواة إلى البادية لجمعها من أفواه أبنائها، أو حين جاء البدو راحلين إلى المدن العراقية، وبيع مالديهم من أشعار حفظوها في صدورهم.

خامسًا : أن أخبار التاريخ لم تسعفنا بما حدث - مثلاً - يوم الفتح الأعظم، ودخول رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة فاتحًا يحطم الأصنام، التي كثرت حول الكعبة بأكثر من ثلاثمائة وستين صنمًا، كان القوم يعبدونها من دون الله لتقربهم إليه زُلْفَى، فلم تأت الأخبار لتصور لنا ماذا كان الموقف من المعلقات المدرجة على أستار الكعبة، وقد كتبت بالذهب على ستائر من حرير؟!!

وربما أمكن طرح أسئلة أخرى كثيرة قد يندفع إليها الباحثون في نقد الخبر والبحث عن دلالاته ومصادره واحتمالات قبوله أو رفضه، مما يخلص الدرس الأدبي من خطر الأخبار المرسلة، وتداعيات الادعاءات غير الدقيقة، والتي يمكن الاحتكام فيها إلى العقل والنص للخروج برأى علمي، منضبط على أساس من صحة المنهج.

وعلى غرار ذلك ما يجب أن يتمتع به الباحث من استقصاء آراء المؤرخين وفلاسفة التاريخ في تمحيص الأخبار، لاسيما في حالة المفارقة بين إغراء القص التاريخي ومراجعة موقف المؤرخ من ترجيح زاوية إخبارية معينة على نحو ما رصده - مثلاً - جورجى زيدان في قصته التاريخية حول (العباسة أخت الرشيد)، وما أداره المؤرخون حولها من أزمة العلاقة والزواج السرى من جعفر البرمكى، ليفتح بسببها باب نكبة البرامكة؛ وهو الباب الذى شغل به ابن خلدون في المقدمة حين عرضها على العقل وسياق المرحلة العباسية، التي تضخم فيها أمر البرامكة بقصورهم وسلطانهم وشعرائهم ووزارئهم وكتائبهم حتى أدرك الرشيد خطرهم على الدولة،

التي راحوا يمثلون خطرًا عليها باعتبارهم دولة داخل دولة، فكان على الرشيد ومن حقه وواجبه أن يوقف زحفهم من منظور سياسى يقتضيه الصالح العام، وليس الموقف الخاص بين عليّة بنت المهدي (أخت الخليفة)، وجعفر البرمكي.. إلا أن يظل الخبر مجرد ذريعة لتكيب البرامكة وحبس يحيى وخالد وجعفر، والانتقام من أسرة لها في السياسة باع طويل، وعلى الخلافة منها فضل عظيم وخطر كبير.. بمثل هذه المرويات وأشباهها، وأمام اجتهادات القدماء يحتاج الأمر من الباحث أن يتوقف أمام الأخبار باحثًا عن صدقها وتواترها وأسانيدھا وتكرارها، وما حولها من تعليقات ومواقف ورؤى واحتمالات ترجيح أو يقين، وهو ما يحتاج - بدوره - امتلاك أدوات نقدية جادة في قراءة التاريخ، تؤهل الباحث للاقترب من الحقيقة والابتعاد عن شبهة الظن والاحتمال.

أما الباحث أمام النص الإبداعي فهو يعيش حالة خاصة، باعتبار أن تحليل النص يمثل المملكة الخاصة التي تفتح الأبواب لإعمال أدوات الباحث وقدراته من حيث امتلاك الوعي النقدي، والقدرة على التفسير والتحليل، والوعي بأبعاد النص؛ مما يحتاج سلسلة من القراءات اللغوية والبلاغية والنقدية واللغوية، وهو ما يبعث في الباحث الاستعداد لتتبع النص بدءًا من حروفه ومقاطعته ومفرداته وتراكيبه وأساليبه وصوره وموسيقاه الخارجية والداخلية، ومعايير التصوير في النسق البياني والأسلوبي والسياقي والبديعي، ومستوى الصنعة بين العفوية والتكلف ودرجات الارتجال والبديهة، ومستويات الكلفة والتصنع والتصنيع وغيرها من مصطلحات الباحثين على اختلاف ثقافتهم ومعارفهم ومدارسهم.

فالباحث أمام النص يحاول استجلاء الحقيقة النسبية، معبرًا عن خلاصة قراءاته وقناعاته، ومن هنا تتعدد الرؤى والنتائج بمقدار طبيعة المساحات المشتركة بين الباحثين، والتي تحميمهم من الوقوع في دائرة الفوضى النقدية؛ ذلك أن الاتفاق على مجموعة من الأدوات القرائية يقرب المسافة بين الباحثين اقتربًا من دائرة النقد الموضوعي، وتجاوزًا لإطلاق العنان للانطباعات الشخصية، أو إثارة التأثيرية أو

الاستسلام لها، بما قد تعززه من كثرة الأحكام التى لارابط بينها، أو - على الأقل - كثرة الأحكام العشوائية المرتجلة، التى قد لا نجد لها صدق من الصدق والموضوعية، أو الإضافة للساحة النقدية.

معنى هذا كله أن الباحث الجاد يجب أن يصدر عن قناعاته النقدية والتاريخية بعد دراسة وتمحيص، واعتمادًا على نتائج الجمع والاستقراء، ومعاودة النظر ومناقشة الآخرين، ليظل النص الشعري - الشاهد - مجالًا خصبًا، ينطلق فيه الباحث بتعليقاته النقدية التى يجب أن تبرأ من شبهة النقل، كما تبرأ من شبهات الإنشائية والنبرة الخطابية واللغة المدرسية، فللبحث الأكاديمي مقوماته وأصوله، وله أيضا توقعاته التى تتراءى من خلال شخصية صاحبه فى التحليل والتقويم بناء على الوعى العلمى بآليات المنهج وخطواته.

المبحث الرابع

أخلاقيات البحث فى العلوم الإنسانية

من المسلم به أن أمتنا - فى فترة نهضتها الثقافية فى عصورها الوسطى الزاهرة - قد قطعت شوطاً تاريخياً ملموحاً فى العلوم الإنسانية، ربما يفوق ما أنجزته فى مساق العلوم التجريبية، ومن ثم تجلت قدرتها على التأقّف مع شعوب الأرض فى علوم التاريخ والفلسفة والاجتماع والدراسات النفسية والأدبية والنقدية واللغوية.

ومن البدهى - أيضاً - أن ثمة ركوداً قد أصاب الأمة نتيجة الهجمات الاستعمارية الشرسة، التى أوقفت تطورها ونموها الثقافى، ووجهتها إلى مجرد الدفاع عن أرضها، أو محاولة إجلاء المحتل عنها، الأمر الذى نقل الرهان على التقدم إلى الغرب الأوروبى الذى سجل تفوقاً وتميّزاً حيث بنى على ما تم نقله، وأخذ نفسه بمنطق التجديد والابتكار والإضافة، مما تجلّى فى حركة ثورات المعرفة وتقدم العلم والتكنولوجيا.

وأصبح لسان حال العلوم الإنسانية يدعو إلى وجوب التأمل والمراجعة لحالة الخمول البحثى، والركود المنهجى الذى آل إليه أمرها وأمر أهلها بما يتطلب إعادة قراءة واقعها، وتشخيص الحالة بموضوعية وحيدة، ومحاولة البحث عن الحلول وصيغ العلاج بشكل علمى مقبول.

وليس جديداً أن يفتح الحوار حول أخلاقيات البحث العلمى فى هذا الجانب من الدراسة. ولكن الجديد أن يعاد طرح الموضوع فى سياق البحث الدائم والمتجدد عن

أخلاقيات البحث العلمى بوجه عام؛ الأمر الذى يمكن أن نحدد له محاور ونقاطاً جزئية تعد مداخل للدراسة والتحليل، لعلها تتحول - بدورها - إلى أسس ومقومات للباحثين الجدد فى هذا الميدان :

أولاً : البحث عن مناطق الجدة والابتكار، وتجنب التكرار والاجترار والمطروق والمستهلك، ومحاولة التخلّى عن فكرة الحصول على درجة علمية بالبحث إلى فكرة طرح الجديد واستكشافه، من خلال إعمال المهارات والقدرات الخاصة للباحث بمعزل عن الاستخفاف بمنطقة البحث، وسعيًا إلى التمكن من أدواته، والتسلّح بآلياته أيا كانت درجة المعاناة بين مصادره ومراجعته.

ثانياً : سلامة المرجعية والصدق المنهجى فى التعامل من خلالها من منطق الاستقراء لأركان الظاهرة - موضوع الدراسة - واستقصاء المادة العلمية، إلى جانب الاختيار الدقيق لمصادر البحث ومراجعته دون لجوء إلى المرجع الوسيط، أو المراوغة فى النقل من المصدر، أو تشويه صورة المادة المنقولة، أو ما يقارب ذلك من خلل فى التعامل مع المادة، بما يؤثر على تمثّل موضوع البحث وقدرة الباحث الحقيقية على التواصل معه، والانطلاق به إلى آفاق جديدة يجب أن تحسب للبحث أكثر من احتسابها عليه.

ثالثاً : احترام الخبرات السابقة وتقدير أصحابها، والالتزام الموضوعية فى مناقشة الآراء بعيداً عن البعد الشخصى أو الانطباعى، وإغفال الجانب التأثرى الذى قد يطمس الحقيقة، أو تغلب عليها ظلال الشك بدلا من اليقين. ويمتد الاحترام إلى أدب الحوار مع الآخر، بدءاً من النقل عنه، إلى أسلوب المناقشة اتساقاً معه، أو معارضته، دون جور على أخلاقيات التعددية، وقبول الاختلاف، بما يضمن صحة المنهج وسلامة النتائج.

رابعاً : الالتزام بالخصائص المتعددة للبحث، والتي تتجلى قسماتها فى :

١ - أمانة إجراءات البحث.

٢- تجنب التزيّد والتكرار.

٣- البعد عن المغالطات والأخطاء.

٤- البعد عن الادعاء، أو تضخيم الذات أو الاستعلاء والانبهار، أو التهاوى مع الآخر.

٥- الحرص على وضوح الأسلوب وسلامة اللغة وصحة السياقات، والميل إلى العلمية بمنأى عن الخطابية والإنشائية والإطناب المفتعل.

٦- الالتزام المرجعى بالبيانات والطبعات، وسنوات النشر، وتطبيق ما درسه الباحث نظرًا وتطبيقًا فى مناهج البحث عبر سنوات الدراسة وتمهيدى الماجستير.

خامسا : محاولة الخلاص من تدنى وضعىة بحوثنا المرحلية فى العلوم الإنسانية وصناعة طوق النجاة، بما يقربها من المناهج العلمية الصارمة، عبر عدة صيغ منها :

١ - الدقة فى اختيار الموضوع البحثى بما يستحق الدراسة، والبحث الجيد هو الذى يثير مشكلة، ويتوقع من ورائه نتائج وحلول وتوصيات، قد يكون لها بُعد قومى أو وطنى أو إنسانى أو قىمى.

٢ - تحديد المنهج المختار للدراسة بعيدًا عن التلفيق بين المناهج، أو خلط الأوراق، مع وضوح المفاهيم، وحدود المصطلح، وضبط مسار الموضوع طبقًا لحدود المنهج وتمثل الرؤية وبروز الموقف العلمى للباحث.

٣- التوصية لدى السادة المشرفين بعدم التهاون مع الدارسين فى أى من أخلاقيات البحث، سواء من باب التعاطف الإنسانى أو تقدير ظروف الباحث، ولا بد من التفرقة الصريحة بين مرحلة البحث العلمى، ومراحل التعليم السابقة عليها، فالبحث العلمى يظل قصرًا على امتلاك الأدوات والمهارات والقدرات والاستعداد، دون تنازل عن أى منها، أو تحت أى ظرف.

٤ - التوصية لدى السادة الفاحصين والمناقشين للرسائل العلمية بعدم التهاون في المناقشة، وتجاوز مسألة المجاملات والمواقف الشخصية مع جدية التركيز على أخطاء المنهج والتناقضات، وغيرها من أدوات الصقل المعرفي والمنهجى والأخلاقي لدى الباحث، مع الدقة في تحديد التقدير الذى يمثل حكمًا صريحًا على البحث العلمى.

٥ - التوصية لدى الكليات والأقسام الإنسانية بإلزام الباحث بالأخذ بالملاحظات العلمية، والعمل بها تعديلًا لبحثه، قبل اعتماد الدرجة العلمية حتى لا تتحول المسألة إلى ما هو حادث فعلاً الآن من اعتبار المناقشة مجرد مسألة شكلية، قد لا يعبأ الباحث بها وراءها من تعديلات يجب إجراؤها على صفحات البحث، وإعادة طبعه على أساس منها قبل تقديمه للمكتبة الجامعية وقبل إدراجه ضمن رسائل الدراسات العليا.

سادسا : اعتبارات واجبة ومسلمات ضرورية :

الالتزام بخصائص التفكير العلمى من عدة جوانب :

١ - احترام الفروق بين العلوم الطبيعية والإنسانية.

٢ - قبول التعددية وإجراء البحث على أساس من توازن الحوار.

٣ - تجاوز مسألة الحدس والمطلق والفرضى .

٤ - تقدير دلالات الشواهد وتغيب الميول الذاتية.

الاعتراف بأسباب إخفاق البحث العلمى من عدة جوانب :

١ - عدم تحرى الدقة فى رصد الملاحظات والآراء والمتغيرات.

٢ - صدق الإسناد وتجاوز الهجوم الشخصى.

٣ - تجاهل الأدلة المضادة والركون للأفكار المسبقة.

٤ - الاعتراف بسلطة النص مع حرية الحركة فى التعامل معه.

تقدير مستويات العلاقة بين الباحث والبحث :

- ١- مستوى التمثل والإدراك والإلتقان وصدق النتائج وامتلاك الأدوات.
- ٢- مستوى الحوار والتأصيل مع الابتكار والتجديد، دون تناقض أو انشطار ذاتي.
- ٣- طبيعة التفاعل مع الواقع وقراءة مفرداته وأبعاده بمنطقية وامتداد الرؤى والاجتهادات لقراءة المستقبل.
- ٤- تعزيز منطق التواصل المنهجي وتجنب القطيعة المعرفية وتجاهل الآخر، مع تحديد مناطق النمطى والجديد بعيداً عن الادعاء والتجاوز.

المبحث الخامس

الباحث وتطور المفاهيم النقدية

يجب على الباحث تجاوز مرحلة النقد الانطباعي، أو النقد الصحفي العارض، أو تغليب الضغط الإيديولوجي في تأويل الظاهرة النقدية، مع ترشيح الميل إلى النقد الموضوعي، أو النقد المنهجي في أوسع صوره ومجالاته.

يبدأ المفهوم - هنا - من حقيقة قراءة المراحل النقدية بين التحليل بكل درجاته، ثم التقويم بكل مستوياته.

كما يبدأ التحليل من تحديد الماهية، إلى استعراض أدوات التشكيل؛ ليتوقف عند الوظيفة، أو مجموعة الوظائف المنجزة خلال العمل الإبداعي.

ثم يأتي التقويم : بناء على نتائج التحليل، مع الدقة والحذر في إصدار الأحكام.

ومع المتابعة الآمنة للتناص، وعبر سبل التفاعل مع النص القديم أو الحديث.. تأتي الدقة في توصيف المدارس الأدبية، مع دقة متابعة حركات التجديد، مع تحديد معايير وصوره وأبعاده.

وكذلك يأتي تحليل أشكال التطور، ومستويات التجديد في المحتوى، والشكل الفني، مع القراءة الواعية لثقافة المبدع، ودراسة أثرها في مقومات الإبداع، ثم ربط الثقافة والإبداع بإيقاع المرحلة وجداول الفكر، بما فيها من التعددية والشمول.

وعلى إثرها يأتي تحليل صيغ الخطاب الفردي والخطاب الجماعي، وما بينها من تجانس أو مفارقات، وكشف ما وراء الخطاب الجماعي من دلالات، وما وراء الرموز والإشارات من معان وأبعاد.

وحول مفهوم النقد التحليلي، يدور حوار الباحث بدءًا من :

• التحليل الفني، أو التفسير، بدءًا من أبسط مكونات النص من الحرف والصوت، إلى المقطع والمفردة، وصولًا إلى التراكيب والصور الكبرى، ثم الأطر الحاكمة لبنية النص.. ثم التحليل النفسي في قراءة اللاوعي، أو قراءة الظواهر النفسية في سياق حركة المبدع مع المجتمع، عراكا معه أو تصالحا، أو حركته من خلال قوانينه الفردية، أو قوانين الجماعة من باب الاتساق والتوافق معها، أو الثورة والتمرد عليها.

• التمكن من معرفة حدود العقد النفسية التي ربما حركت في المبدع ملكات إبداعية بدءًا من عقدة النقص - إن كانت واردة - كما حللها بعض علماء النفس، إلى عقدة النرجسية، إلى ظواهر الاستعلاء، أو البارانونيا، أو الوقوع في أي من دوائر جنون العظمة، أو توهج الذات، أو تضخم الإحساس بالغبن الاجتماعي، أو ما يشبه ذلك من مشكلات نفسية قد تترك أصداءها في النموذج الإبداعي، بين صوره وتقاريره ورموزه وإشارات.

• انصراف التحليل النفسي إلى دراسة الأسوياء في تحليل الظاهرة الإبداعية ذاتها، ابتداء من تفسير الفكر القديم حول " وادي عبقر"، أو شياطين الشعراء، إلى مسألة الملكة، والحاسة الإبداعية، إلى الإلهام، وضغوط التجارب وأنماطها، إلى صقل الأدوات، وتوظيف المعارف على اختلاف مصادرها.

ثم تراءى محاذير القراءة النقدية من المنظور المنهجي :

• بدءًا من محاولة الخروج من سيطرة الآراء المقروءة، إلى توزيعها بين سوء النوايا وحسن المقاصد، إلى جانب ما قد يصيبها من عدم الدقة، أو قصور في الأدوات،

أو الشطط في الاجتهاد. مع الحذر تجاه المطروح في مساق الرؤى الاستشرافية، لاسيما ما عرض منها - مثلاً - حول قضايا الانتحال في العصر الجاهلي، أو ما جاء مخفوفاً بالأخطار في دراسة مثل شعر عصر صدر الإسلام تحت أوهام الادعاء بضعفه، أو العجز عن الإلمام بكل معطياته، التي ربما لا يجيدها المستشرق بقدر ما يجيد تمثّلها أهل الاختصاص من أبناء اللغة.

• إنصاف الاستشراق في حالة جنوحه إلى الموضوعية العلمية في دراسة النص من خلال البنية والدلالة، بعيداً عن الشبهات، أو التورّط في إصدار أحكام قد تعكس الرغبة في النيل من الموروث، أو المعتقد، أو ترمى إلى المساس بالمقدسات والثوابت، أو النيل من أهلها.

• عدم المبادأة بالهجوم على المادة القرائية إلا بعد عرضها على الحجج والبراهين والأدلة والأحداث، مع النأي عن توظيف الانطباع في إصدار حكم نقدي، سرعان ما يتناقض مع بقية الأحكام الصادرة من المنطلق ذاته.

• عدم الإفراط في الترميز، أو السعي المبالغ فيه وراء الشفرات، أو الاندفاع خلف الفضاءات التي ربما يستغرقها النص، بما يوجب استكشاف مناطق الغموض التي قد يقع فيها الناقد ذاته، لاسيما حين يفقد سيطرته على أدواته، أو يعجز عن الغوص الحقيقي وراء أعماق المبدع لقراءة خصوصية التجربة بكل إملاءاتها وأبعادها.

• وجوب صناعة المقاربة النقدية بين ما ننقله من نظريات جاهزة هي وليدة إبداع مختلف، وأصداء ملابسات خاصة لدى الآخر، وما ننتجه ونفرزه من نظريات وأفكار، تبدو وليدة إبداعنا الإنساني دون تعسف أو تكلف أو اختلاق، أو إضافات أو ادعاءات!

• ضرورة احترام البعد التاريخي والبعد التراثي بعيداً عن فكرة الانقطاع أو نزعة التحقير، وبمنأى عن منطق الإهمال أو عوامل التهميش، شريطة أن تتحول قراءة

التاريخ إلى قراءة ناقدة جادة تصله بالمعاصرة، وتجدد عطاءه حوارًا وجدلاً، وهو ما يمتد - بدوره - إلى تحديث الموروث في دوائر الابتكار، والإضافة، والتجديد.

• كشف طبائع العلاقات النفسية والفنية، وصيغ العلاقات الاجتماعية، مع وضوح منظومة المفاهيم حول ظواهر الاغتراب، أو الاتساق، أو التكيف، أو الانفصام، أو غيرها من صور التفاهم، أو النفور من المجتمع وعبر مساحات الواقع ومدارس الفكر.

• امتداد العلاقات إلى إعادة تشكيل العلائق والأنظمة اللغوية في بنية الصور، وتنمية الخيال الصوتي، والارتقاء بالمفاهيم، والإيقاع والدلالات والرموز. ثم تشكيل العلاقة مع العالم من خلال قراءة الواقع، إلى نقد الذات، وفهم الآخر، إلى إعادة صياغة قوانين الفرد والجماعة دون تبحر أو تجاوز أو خلط أو تصنع.

• تعدد أبعاد المصطلح، وتعدد دلالاته بين الوحدة من المنظور الموضوعي، وبينها في السياق العضوي، وغيرها في الإطار النفسي أو الفني، ومثلها يكون التدقيق في توظيف مصطلحات الصدق بالمعنى التاريخي، الفني، الاجتماعي، الأخلاقي، الاجتماعي، القيمي ... إلخ.

• ثم الصدق في قراءة الزمن، واحترام التاريخ، مع تحديد مفهوم الماضوية؛ بشرط ضمان التواصل المعرفي، وتجاوز ملامح الانقطاع، أو التغييب أو التجاوز، مع رصد محاور الإبداع وقيمه المتجددة عبر حركة التاريخ.

• تقدير مفهوم التوصيل واحترام ثقافة التلقى، وتقدير درجة تفاعل الجمهور مع المقروء، أو المسموع، مع تعزيز درجة الوعي بما وراء الدلالات من أبعاد.

• الوعي بما حول الظاهرة الأدبية، من علوم ودراسات وقوانين، مع كشف المحددات والدوافع والآثار والنتائج، عبر تحليل تطوُّر مجالات الفكر والمفاهيم والحدود.

• الاعتداد بأية قراءة باعتبارها ابتكارًا وإضافة، تسهم في إثراء التجربة التاريخية والظاهرة الاجتماعية إسهامها في إثراء عطاءات العمل ذاته، مع التوسع - بالطبع - في تحليل مفهوم مصطلح القراءة بحثًا عن المعاني الثوانى، أو ما وراء المعاني الأول من مؤشرات ودلالات وأبعاد ومساحات.

• البحث في فضاءات الظاهرة الثقافية لدى المبدع ومجتمعه بين الدينية واللغوية والأدبية والنقدية والفكرية والعلمية، وما يبنى عليها من دوافع ونتائج تسهم في حل ألغاز العمل، وتنتهى إلى تفسير كل منعطفاته ومعطياته، مع قراءة الحدود الفاصلة بين الفن وغير الفن، وكذا بين عالم الفضيلة والرذيلة، في سياق منظومة القيم الحاكمة لحركة المجتمع وتوجهاته في حدود النسق التاريخي.

• البدء من الصفر في قراءة صريح النص وظاهره، ثم الامتداد إلى ماحوله من شرائح الانتقاء، وخصوصيات الزمان والمكان، والتأثر والتأثير، والأخذ والعطاء، والتناص والتجاوز، إلى صيغ التفرد والتميز والابتكار.

• على أن تعددية الوعي المنهجى لا تعنى التلقيق، بقدر ما تعنيه من القدرة على توفيق الأدوات، بين الاجتماعى منها والنفسى والقيمى والتاريخى والفكرى والفنى والشكلى وغيره.

• ويأتى تعزيز القراءة الداخلية للنص من واقع مفهوم البنية، وخصوصية النظام اللغوى، وكشف الرابط الحقيقى بين الدال والمدلول، والبحث عن المشترك النصى داخل النوع وخارجه، وصولاً إلى تمييز الأصيل من الزائف، والجيد من الردى.

ثم يأتى كشف الحدود الفاصلة فى الأبنية الثقافية بين الأسطورية والعلمية.. بين الخيال والواقع، بين المعرفة والعلم.. بين الحلم والحقيقة.. بين الرصد والتأمل.. بين صرامة المنهج وانطلاقة الذات فى فضاء القراءة، من خلال مقومات وأسس وأصول، تتكشف عندها الفواصل الحقيقية بين الوظائف والوسائل والغايات فى عالم الإبداع.

الفصل الرابع

البحث والالتزام المنهجي

- المبحث الأول: خصائص البحث وأسس الاختيار.
- المبحث الثاني: موضوع البحث.
- المبحث الثالث : البحث وخطوات المنهج.
- المبحث الرابع: خطة البحث.
- المبحث الخامس: مصادر البحث ومراجعته.

المبحث الأول

خصائص البحث وأسس الاختيار

فى حقل الدراسات الأدبية يصعب اختيار موضوع البحث، ربما بسبب كثرة الموضوعات التى طُرقت، وربما تظل تعددية المناهج مدخلاً إلى جدة المعالجة، وفتح مساحة من الإضافة والتجويد مع إمكانية الوصول إلى نتائج جديدة.

وفى عالم البحث الأدبى تتمثل خصائصه الفارقة والمحددة لأبعاده وتميُّزه ربما لارتباطه بالخيال وملكات التصوير فى تحليل الظاهرة الإبداعية، وربما فى تدفُّق المادة اللفظية والتصويرية ناطقة بخلاصة التجارب والمواقف على ما قد يجمعها من الوحدة، وما يفصل بينها من زوايا التعددية والتنوع واللمح الفردى، فهى خلاصة تجليات الوجدان شريكاً للعقل والأدوات بما يجعل من أدوات التشكيل الجمالى لغة مركبة يختلف حولها الباحثون، وقد تتسع حولها - أو تضيق - مساحة التلاقى أو التباعد، بما يكفى للكشف عن خلاصة القراءات، وما يصحبها من اجتهادات وقناعات فى التطبيقات المنهجية.

فالأديب - بطبعه - ذاتى غيرى فى آن، ينطلق عبر دوائر تجاربه من الخاص إلى الوطنى إلى القومى، إلى الإنسانى الرحب؛ وفى كل منها يظل محتفظاً بحرارة تجربته ودفع مشاعره، وفى أى منها - أيضاً - يعكس خلاصة رؤاه الجدلية ومواقفه الخاصة فى سياق النسيج المجتمعى الذى يتعايش معه، وينطلق من إسهامه معبراً عنه فى إطار موزع بين صراعاته والتزامه، وفى صور من اتساقه أو رفضه وتمرده أو ثورته

أو تحدياته أو قبوله، وفي كل موقف تراه يثرى التجارب البشرية بعطاءاته وفلسفته، ويترك نتاجه موضوعًا للباحثين بها يوسع أمامهم من دوائر الاختيار، ومساحات التحليل، وعرض الآراء والمواقف من خلال النظريات النقدية المتباينة.

هنا تبدأ أسس اختيار البحث الأدبي عبر عدة مستويات، ينبغي ألا تنسى على ساحة البحث :

أولها : قدرة البحث على إثارة مشكلة تصبح مصدرًا للدراسة وبؤرة يدور حولها الباحث بالتأصيل والحوار والعرض المنهجي، بما يمثل إضافة جديدة تتجاوز المطروق إلى الجديد، وتعمل حولها الأدوات والمنهج اعتمادًا على آليات الذات، واستشارة الآخر عبر مصادره ومراجعته.

ومع الاختيار تتجلى معالم الاكتشاف الذاتي لشخصية الباحث، بدءًا من التميز والقدرات، إلى استقلال الشخصية وتعميق الثقة بالنفس أو التبعية والنمطية، إلى الجسارة في مناقشة المقروء ومساءلة الموروث ونقد الذات ومراجعة الفكر، إلى شجاعة المبادرة والعرض والمناقشة بين القبول أو الرفض أو التعديل أو الإضافة.

ثانيها : ترجمة تعددية القراءات المبدئية بين الاتجاهات القديمة والمعاصرة، وعبر المصادر والمراجع، وخلال المؤلف والمترجم، والعربي والاستشراقى إلى غيرها من دوافع التنوع في تعميق الدراسة، وإبداء الرأى والوصول إلى النتائج، وهو ما يحسن أن يرتهن - أساسًا - باختيار جزئية بحثية؛ لتعميقها في دراسة رأسية أفضل من الاتساع في الدرس الأفقى بما قد يدعو إلى التسطيح أو التكرار.

ثالثها : يتعلق باتساع فروع ثقافة الباحث ومنهج قدرته على الوعى بموسوعية المعرفة، واستعداده للإلمام بالعلوم البيئية والقراءات المشتركة بما تُمثله من ضرورة بحثية، تتجاوز حد الترف والتزئد إلى الوعى الحقيقى بضرورات

القراءة فى العلوم المجتمعية والإنسانية والنفسية والتاريخية وغيرها من الفروع الداعمة - بطبيعتها - لمناهج الدرس النقدى، وتعميق مجالات الدراسة الأدبية.

رابعها : تكشفه مرحلة جمع المادة بدءًا من انتقاء الإطار العام لها، وإلى التوقف عند المحاور والنصوص التى تتماشى مع موضوع البحث فى أبواب الاستشهاد، أو إعادة طرح المرويات على سبيل النقد والمفاضلة، أو إصدار الأحكام أو المراجعة، إلى رفض لغة التزيُّد المفتعل فى المادة المنقولة، أو الإفراط فى النقول بما قد يخفى شخصية الباحث، أو يقلص موقفه من التعبير عن الرؤية وتوظيف الأدوات .

خامسها : ينعكس فى القدرة العقلية المنظمة على ترتيب جزئيات القضية بشكل منطقي، والتدرج بين موادها وخطواتها بمنأى عن الإرباك الفكرى، أو خلط الأوراق أو اضطراب الجزئيات، أو اللجوء إلى الحشو أو الاعتماد على الاستطراد أو الإكثار من العبارات المجانية؛ مما قد يصرف الباحث عن عمق الموضوع ولب الدراسة إلى التوقف عند الهامش والمسطح غير المقبول.

مع هذه المستويات الخمسة، ومن واقع الحرص عليها يسير البحث فى خطواته الصحيحة عبر التسلسل المنطقي المُحكم، إلى توظيف الأقيسة المنطقية، إلى الانضباط فى نسق المؤشرات الزمنية والمكانية والفنية، إلى احترام منطق الالتزام البحثى فى العناوين الكلية والفرعية، إلى توازن وتكامل الارتباط الذهنى بينها، بدءًا من المقدمات حتى صياغة النتائج.

المبحث الثاني

موضوع البحث

هل لموضوع البحث مميزات وعيوب تقرب الباحث إليه، أو تنفره منه؟ وهل ثمة مجال للمفاضلة والانتقاء، بما يحقق أصالة العلاقة أو يحكم بضعفها بين الباحث وموضوعه؟

الأمر يحتاج وقفة متأنية هادئة بعد غزارة القراءة التي تدفع الباحث دفعًا إلى اختيار موضوعه دون أن يصدر عن فراغ، أو أن يختار عشوائيًا، أو أن يكتفى بالسماع والتوقع مما لا يكفي بحال لاختيار موضوع علمي، على أساس من الحدس أو الظن والتخمين.

ولعل اختيار الموضوع يظل رهناً بقدرات الباحث على دراسة الخريطة البحثية.. تلك التي قد ترشده إلى أهمية مشكلة الموضوع أو محوريته، سواء أكان الموضوع مدروسًا من قبل ويحتاج إعادة معالجة على مستوى المنهج أم إعادة طرح أو إضافة وتحديد في مادته العلمية كأن يكون الديوان قد حقق أو ما يشبه ذلك من فرضيات، أم كان الموضوع جديدًا في ميدانه وحقله التخصصي؛ الأمر الذي يظل مرهونًا بوجود قاعدة معلومات لبحوثنا العلمية، يمكن أن تنطلق منها شرارة البحث العلمي بعيدًا عن الارتجال وعشوائية الانتقاء.

ويحسن للباحث أن ينطلق من ظاهرة الاكتشاف الذاتي لموضوعه، سواء في قراءاته الفردية أو الجماعية، والأفضل - بالطبع - أن ينطلق من مشاورات مع

الباحثين، ففي روح الفريق ما يفتح مجالات خصبة حول عدد من الموضوعات، ويسهل الجمع بين عدد من الخبرات، وفي النهاية تأتي متطلبات العودة إلى بيولوجرافيا الرسائل الجامعية في شتى صورها وإصداراتها، ففيها ما يرشد إلى الاختيار ويضمن عدم التكرار، ويفتح أمام الباحث أبواباً يصعب أن يتعرفها بمفرده، ولعل المتاح منها في بعض الجامعات يفي بالحاجة حتى استكمال قاعدة المعلومات.

ولا ينبغي أن يلجأ الباحث إلى اختيار موضوع بلا مرجعية مناسبة، وإلا حكم على نفسه بالتعثر أو التوقف، بل عليه أن يطمئن إلى صحة مساره من خلال غزارة المادة التي يمكنه أن ينطلق منها لينتهي إلى الحوار معها، والمناقشة حولها.

فالموضوع الجيد قد تتوافر فيه المراجع؛ ويظل قابلاً للنقاش والإضافة، وهو ما يسهل مهمة تناغمه مع نفسية الباحث، إلى جانب تعزيز درجات ثقته في مشرفه من حيث المشاركة الاستشارية في مرحلة الانتقاء، تمهيداً لما وراءها من مراحل جمع المادة وإبداء الرأي في مرحلة الكتابة.

وتكتمل سلامة الاختيار بقدر ارتسام حدود المنهج في ذهن الباحث، وكذا ارتسام حدود الموضوع في ضميره؛ مما يعكس درجة اندفاعه إليه، ويبرر تشبُّه به ومن ثم كثرة القراءات حوله، مع الدقة والتأني في القراءة والمراجعة والحوار.

من هنا أيضاً تتجدد الثقة، وتتحدّد أبعاد مسئولية التواصل بقدر أهمية الموضوع مقرونة بجدية الباحث، وبقدر جودة الموضوع وخصوبة مادته، وما حوله من ملامح الدقة وصور الوضوح، وبيان المعالم والحدود؛ الأمر الذي يتجلى حتى في عنوانه بما ينبغي أن يكون عليه من الصلاحية والجودة إلى ما يلي ذلك من خطوات البحث المتتابعة.

المبحث الثالث

البحث وخطوات المنهج

البحث ليس مجرد رغبة، أو طموح أو درجة علمية، ولا هو مجرد فكرة عارضة ولا مجرد حماس لاتجاه، ولا انفعال تجاه ظاهرة أو موقف، ولا انحياز لأديب، ولا انبهار بمبدع، ولكنه يتجاوز كل هذا إلى مفهوم آخر مختلف تمامًا.

فالبحث نزوع إلى تحرى الحقيقة، وبحث ما وراءها من أبعاد ودلالات، وتوجه إلى قراءة فرضيات وطرح مشكلات، وقدرة على المناقشة والجدل والحوار، واستجلاب الأدلة والشواهد والحجج والبراهين، ومحاولة المفاضلة على أساس من القرائية والنصية والموازنة قبل إصدار الأحكام.

والبحث - بهذا المفهوم - هو ممارسة عملية لفكرة المنهج وصولاً إلى نتائج أو توصيات، أو برامج هادفة، تتعدد صورها وصيغها بقدر تعددية مجالات العلوم ومقاصدها ووسائلها وآليات العمل فيها.

ومن بدهيات الإقدام على البحث النزوع إلى التطبيق، ودراسة الشواهد، وتحرى الدقة والتمتع بالروية والأناة، ومعاودة النظر في الأشياء والتمهّل مع المرونة في دراسة الآراء والأفكار قبل النزوع إلى إصدار الأحكام، مع الاستعداد للمراجعة ونقد الذات باعتبار طبيعة العلاقة بين المنهج والغاية في علاقات الاحتمال والترجيح، لاسيما في حقل العلوم الإنسانية بعيداً عن القطع وغائية الأحكام، مما يظل مرتين بصحة الخطوات ودقة المنهج ذاته وسلامة النتائج.

أما خطوات المنهج، فتبدأ من تحديد المشكلة مع القدرة على تحديد زاوية الرؤية، وتحديد الاتجاه، وصياغة الفرضيات، وتصوّر الأدوات، وهى مرحلة مهمة وحاسمة فى عالم البحث والباحث من حيث طبيعة العلاقة التى تنشأ بينهما، والتى يجب أن تقوم على التوافق والتلاقى بما يدعو إلى تفانى الباحث فى استجلاء جوانب المشكلة العلمية، مع القدرة على التواصل معها تواصلًا استقرائيًا استقصائيًا.

وثمة معايير وأسس يمكن إيجازها فى مرحلة الاختيار، منذ بدء تحديد أبعاد المشكلة البحثية، ومنها:

▪ التوجه إلى دراسة مشكلة غير مطروقة، تجنبًا للنمطية والتكرار، ومحاذير الاجترار لما هو مستهلك، وتفاديًا لإضاعة الوقت والجهد العلمى فى اتجاه رجعى قد لا يقدم ولا يؤخر فى مسارات العلم، وربما لا يضيف جديدًا إلى حقل المعرفة الإنسانية.

▪ الاطمئنان إلى جدية الباحث فى موقفه من تحديد المشكلة، ثم قدرته على امتلاك الوسائل وأدوات المنهج، مع عمق التوجُّه العلمى للبحث عن حلول علمية وعملية، تتناسب مع طبيعة المشكلة وحجمها، وتسهم إسهامات فاعلة - منهجيًا - فى حلها.

▪ تجنب الباحث الابتعاد عن جوهر الموضوع، أو الاستغراق فى الجزئيات المتناثرة، أو القضايا الهامشية، التى قد تفارق جوهر الموضوع، أو تنأى به عن محاوره الأصلية، التى يتوقع بذل الجهد فيها وحولها؛ حتى لا يفلت منه الزمام عن الخط المنهجى المنضبط.

▪ تقدير درجة انشغال الباحث بالمشكلة، مع مستوى تمثله لها اتساقًا مع مستواه المعرفى وتخصصه الدقيق وقراءاته البينية، مع تركية قدراته اللغوية ومهاراته، وتقدير الثوابت والمتغيرات وتحديد التاريخى، والوصفى، والقديم والمعاصر.

وهو ما ينضبط في حالة التوافق بين الميل الشخصي ودرجة التمثل ووضوح الرؤية وطبيعة الاستعداد .

▪ قدرة الباحث على اقتراح الحلول، وتحليل الفروض، وإدراك الحد الاصطلاحي بين المقترحات والآراء والمواقف، والفهم الواعي لمستوى المناقشة ولغة الجدل، مع القدرة على جمع المعلومات المتعلقة بلب المشكلة، وتتبع العلاقات المتجانسة أو المتناقضة بما يكشف مفتاح الصعوبة أو الانفراجة في مسار البحث.

▪ اجتهاد الباحث ومثابرته، وحرصه على تحليل الظواهر طبقاً لنوع دراسته بين الوصفية، والتاريخية، أو التحليلية، أو النصية، فكل منها متطلبات تتجانس مع طبيعتها النوعية وتفى باحتياجاتها الحقيقية .

▪ ولعل ختام رحلة الباحث في خطواته يرتهن بالحرص على الاستنباط وتوظيف القدرات والموضوعية بعد التدرج المنطقي والشمولية، إلى جانب جودة الصياغة، وصحة الترتيب، وسلامة السياق وانضباط تصاعد الجزئيات، واعتدال الأحكام وتوازن النتائج مع المقدمات.

وأخيراً تأتي العودة إلى الأصل في درجة الوعي البحثي بمستويات تطبيق قواعد المنهج ودراسة العلائق بين المناهج، مع التفرقة بين التلفيق بين عدد منها، أو التوفيق بين ما يتكامل ويتجانس إلى حد الضرورة، مع إمكانية التوقف عند مشكلات التطبيق، التي قد تبدو صارمة في حقل الدراسات التجريبية، وتظل نظائرها نسبية ومفتوحة في مجال العلوم الإنسانية، وخاصة منها حقل الدراسة الأدبية التي لا يحسن فيها الادعاء، أو الزعم بامتلاك الحقيقة المطلقة، أو المصادرة على الدراسات الأخرى، أو المزايدة على أى منها أو الانتقاص من شأنها لمجرد الانحياز الذاتي للباحث؛ فلكل دراسة مساحتها وحجمها ونتائجها، وخصوصيتها وتميزها أيًا كانت مأخذ الباحث عليها.

المبحث الرابع

خطة البحث

يبدأ اختيار البحث من الطالب نفسه، ولا يستساغ أن يطرحه المشرف إلا في حالة وجود قاعدة علمية واضحة للدراسات العليا في فرع الدراسة الذي يسجل فيه الباحث، وعندئذ يلتزم بما يُحدد له على مستوى التخصص الدقيق، مع ترك مساحة مناسبة للاختيار تتسق مع استعداده ومهاراته وقدراته.

من الضروري أن تحاول الأقسام العلمية إعداد قواعد المعلومات بشكل استقصائي، يتيح للطلاب تعرف خريطة الرسائل من حيث الموضوعات التي درست، وما ينبغي أن يدرس منها، مع تحديد مداخل الأداء المنهجى بما يسهل للباحثين فرص الاختيار، حيث يتم عرض الموضوع على أعضاء القسم المختص والمشرف، وحين نقول الأعضاء - هنا - فهذا يعنى التمتع بالتعددية والتفكير الجمعى لأسانذة التخصص بدلا من العكوف على الصوت الواحد للإشراف، وهى مرحلة مبكرة قبل التهيؤ للندوة العلمية للقسم (السيمنار).

وعلى الباحث أن يجتهد في دعم القراءات التراثية والعصرية معاً، وألا يتعجل أمره في تسجيل الموضوع إلا بعد اطمئنان كامل إلى عدم تكرار موضوعات درست إلا في حالات الضرورة، التى تظهر فيها إضافات فى مصادر المادة العلمية (تحقيق ديوان مثلاً)، أو تطوّر فى المناهج (من التاريخى إلى الأسلوبى على سبيل المثال). وعلى الدارس - أيضاً - أن يكون دؤوباً فى قراءاته فهماً ونقداً وتحليلاً

ومراجعةً، وأن يثابر على زيارة المكتبات في مختلف الجامعات لإعداد التصور المبدئي للموضوع، وأن يكون على صلة قوية بأحدث الإصدارات العلمية في تخصصه.

ومن المتوقع أن يقدم الباحث تخطيطاً مبدئياً يطرح تصوّره للموضوع، مع رصد خلاصة القراءات وضمانات المرجعية العلمية الصحيحة التي يتكئ عليها، وإعداد تقارير مفصلة عن الدراسات القريبة من مجال درسه، دون جنوح إلى نقد أو تجريح لأصحابها إلا في حدود ما تقتضيه - بل تفرضه - أخلاقيات البحث العلمي، مع التركيز على بيان مجالات المفارقة ومساحات التجديد المتوقعة، والخصوصية التي تبرز له أثناء دراسة موضوعه.

تبدأ ورقة المقترح المبدئي للبحث من تحديد الطبيعة النوعية لمشكلة الدراسة؛ فالموضوع الجيد هو الذي يجيب عن تساؤلات مهمة لم تجب عنها الدراسات السابقة، وبقدر أهمية المشكلة، وبقدر تميز الأسئلة المطروحة تكون جودة الموضوع، ويكون تميزه، مع تحديد معالم المنهج الذي استوعبه الباحث وأجاد تمثله، ثم بيان درجة القناعة به، ودرجة اتساقه مع الموضوع ومبررات اختياره على حساب ترك مناهج أخرى ربما يظل بعضها عن هامش بحثه، وربما يغيب عنه تماماً حسب طبيعة الدراسة.

يجب على الدارس أن ينطلق من وضوح رؤيته للأمرين معاً : القضية موضوع الدراسة، المنهج المتبع بعيداً عن أي تشويش أو ضبابية أو خلط في الأفكار، أو تلفيق في المناهج، أو قصور في التسليح بالأدوات.

ثم تأتي مرحلة تحديد طبيعة الموضوع، وتجزئة عناصره، وهو ما يعكس - أيضاً - درجة وعي الباحث وتمثله لما يطرحه من حيث التماسك العلمي، والتدرج المنطقي والتلاحم المنهجي بين المباحث الجزئية وعبر الفصول والأبواب، وهو ما

يتجلى في أنساق التبويب، وطبيعة التقسيم الداخلى المبدئى لتيسير العمل، ودعم رؤية الباحث، وهو مايجلّى - أيضًا - طبيعة وعيه وإدراكه لحدود " المصطلح " بدءًا من مفهوم المقدمة باعتبارها آخر ما يُكتب فى البحث، وأول ما يطلع عليه القارئ، بما يستوجب تركيزها على نقاط محددة : أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، مع أهم المصادر والمراجع وتحديد الهدف من الدراسة .. ويحسن فى مقدمات الرسائل أن تنأى عن الإطناب والخطابية والإنشاء؛ لتبرز بشكل علمى هادف ومقنع وجاد وموجز، بما يطمئن إلى سلامة أدوات الدارس وأصالة الدرس وعمق المنهج.

ينطلق الباحث - أيضًا - من إدراكه لمفهوم التمهيد إذا كانت له ضرورة تخدم الموضوع، أو الاستغناء عنه طبقًا للطبيعة النوعية للموضوع ذاته، ثم عليه - بالضرورة - أن يكون فاهمًا وواعيًا لقسمة البحث بين أبواب وفصول ومباحث جزئية وفقرات، تركز نتائجها على مقدماتها فى شكل متدرج ومتكامل ومنطقي. وثمة محظورات فى مرحلة التسجيل يحسن للدارس معرفتها، وللمشرف تأكيدها، ومنها :

١- تجنب الباحث نقل خطط جاهزة؛ مما قد يفقده السيطرة على أدواته، أو على درجة إلمامه بجوانب الموضوع، فليس مطلوبًا أن تتكرر الأبحاث فى سياق نمطى ربما لا يضيف الجديد، وليس مطلوبًا أيضًا تكرار الخبرات، دون إضافات منهجية تحسب للباحث أكثر مما تحسب عليه.

٢- تأكيد قابلية الخطة المبدئية للتطوير والتعديل حسب مقتضيات المادة العلمية، وتبعًا لطبيعة المنهج، واندفاعًا مع مستوى القراءات والمناقشة والحوار وغزارة المادة العلمية وماتثيره من تساؤلات ومراجعات.

٣- تأكيد الدور التوجيهى للمشرف فى هذه المرحلة بما يضمن الجدية؛ حتى لا يبنى على البحث أو الباحث ضامنًا للتواصل وعدم الانقطاع المعرفى، أو

النقص المرجعى، أو القصور فى جمع المادة بالشكل المناسب للاستقراء المنهجى.

٤- وجوب احتفاظ الباحث بالخطة المبدئية، واصطحابه لها فى المكتبات المختلفة، مع رسوخها فى ذاكرته وسهولة استدعائها؛ مما يزيد من درجة تمثُّله لها، أو إضافته إليها، أو تعديله فيها، وهو ما يُسهل له البحث فى مصادره ومراجعته من قبيل الاستقصاء بالشكل المناسب.

المبحث الخامس

مصادر البحث ومراجعته

من الأهمية بمكان - مبدئيًا - الانطلاق من دقة المرجعية التي يستند إليها الدارس في جمع مادته العلمية من مظانها الرئيسة التي يبدأ منها لبنى على أساسه أحكامه ويطرح رؤاه وتحليلاته، ومن ثم يبنى على أساس منها نتائج بحثه؛ الأمر الذى يدفع إلى حتمية احترام دقة الاختيار لكل من المصدر والمرجع، مع الاستعداد الواعى لتقييم أى منها - أى المصادر والمراجع - من خلال ما دار حولها من دراسات، أو من خلال خبرات الدارس نفسه.

وبدائيةً، يجب على الباحث أن يؤصل رؤيته وقراءاته حول الخط المنهجى لمصادرنا التراثية عبر تصانيفها المتعددة من تاريخية وغيرها، ويجب عليه الإلمام بالمكتبة العربية التى يمكن أن يتعامل معها - ومن خلالها - بعيدًا عن الارتجال أو العشوائية، وبعيدًا أيضا عن الاكتفاء بالمراجع الوسيطة، أو إهمال التعامل مع المصادر الكبرى القديمة.

والمصدر هو الوعاء الأصيل للمادة العلمية للباحث؛ حيث يحتوى على الأخبار أو النصوص، وغالبًا ما يطلق على القديم، وفي بعض الآراء لايهم القدم أو الحداثة طالما أنه يحتوى على هذه المادة التاريخية أو النصية؛ فكل دواوين شعرائنا المعاصرين تحسب مصادر بهذا المفهوم، أما مؤلفات المؤرخين المعتمدة على أخبار منقولة من مصادرنا التاريخية من قبيل العرض، أو التحليل أو التعليل أو النقد أو الإفادة فهى

مراجع وليست مصادر. والمرجع يُسأل عنه مؤلفه على مستوى المنهج والفكر وطرح الآراء بما يقبل المراجعة والمساءلة والمناقشة؛ لأن المرجع مؤلف للقراء وجمهور الدارسين وطالبي المعرفة، وهو حصيلة فكر مؤلفه مضافاً إلى محتواه عبر تعددية أفكار الآخرين وآرائهم التي انتهوا إليها، ومن حصيلة المادة التي استقاهها من مصادره التاريخية أو النصية. يبدأ الباحث علاقته بالمكتبة من خلال استقراء فهارسها وتحديد أهم المصادر التي تلتصق بموضوعه، وهي مسألة ينبغي التوسع فيها، فكلما ازدادت علاقة الباحث بمصادره حميمة، أجاد الفهم والمناقشة والتحليل.

ويبدو اختيار المصدر المحقق أمراً مهماً وضرورياً، فليس من المنطقي ولا المطلوب العودة إلى مصادر مجهولة الهوية، دون تحقيق علمي منهجي، وبالتالي يبدو اعتماد الخبرة هنا مدخلاً مهماً للاختيار والانتقاء، لاسيما حين يلتقي الطالب بعدد من الطبقات المحققة وغير المحققة في المراجع الوسيطة، بما يستدعي أن يحدد لنفسه موقفاً واضحاً من أكثرها أصالة وأدقها تحقيقاً.

ويحسن للباحث أن يسجل المعلومات عن المصدر من حيث: سنة النشر، وجهة النشر، وعدد الأجزاء، ومكان النشر، واسم المؤلف كاملاً، واسم المحقق، كما يدون ما ينتقل منه على مستوى الجزء والصفحة.

ولا مانع - بالطبع - من عودة الباحث إلى المخطوطات في حالة عدم نشرها أو تحقيقها، وتعامله مع المخطوطات يحتاج خبرة ودراية؛ خاصة حين يستدعي خلالها ما سبق أن درسه في تحقيق المخطوطات والتعرف على نسخها، وإمكانة العودة إلى أفضلها وسبل تصويرها، ووجوب الإشارة إليها.

من الواجب أيضاً مراعاة الترتيب الزمني للمصادر في فترة جمع المادة؛ حتى يسهل على الباحث أن يبني آراء المتأخرين على نسق ما سبقهم، لتظل المرجعية آمنة

غير مضطربة، وهو ما قد يتعارض مع الترتيب الأخير في ثبت المصادر على الترتيب "الألفبائي" سواء بالنسبة لأسماء المؤلفين، أو موضوع المصدر ذاته.

كما يبقى المرجع الوسيط في حاجة إلى تعامل دقيق من جانب الدارس، حيث يستمد منه مادته ليناقدش ويحلل وينقد، دون أن يعنى هذا الاكتفاء بالمرويّات المنقولة عن المصادر من خلاله، حيث يظل واجباً العودة إلى المصدر وتحديد طبعته بما يضمن صدق المرجعية، ويحسن - هنا - ألا تتعدد الطباعات للمصدر الواحد؛ حتى لا يشتت الباحث نفسه أو قارئه إذا ما قصد إلى الفحص أو المناقشة أو المراجعة.

وتظل تعددية المراجع واردة في دراسات الاستشراق، التي يجب أن يرجع إليها الدارس من قبيل إثراء بحثه، وعندئذ عليه أن يتوخى الدقة في معالجة القضايا المطروحة، إما من باب الموضوعية أو تدخل الرؤى الشخصية، أو الجنوح - أحياناً - إلى تغييب الانطباع والنزعات التأثرية مما يؤثر - بالطبع - على سلامة الأداء المنهجي. ومع هذا يظل من الأهمية بمكان الاطلاع على آراء المستشرقين، وتأسيس القدرة على المناقشة الموضوعية الهادئة بعيداً عن التعصب أو الانفعال أو المزايدة أو التباهى بإنجازات الماضوية فحسب.

وقريب من دراسات الاستشراق، تأتي الكتب المترجمة بما تطرحه من الأفكار والآراء وصيغ التحليل المنهجي التي يبدو التعامل معها ومن خلالها ضرورة أخرى لإثراء الفكر الذي يتطلب العودة حتى إلى الأصول بما يستدعى إجادة اللغات الأجنبية بالشكل المناسب للترجمة، واختراق المصطلح النقدي أو الأدبي.

وتتعدد مستويات الترجمة تبعاً لمستوى المترجمين وإلمامهم بمصطلحات التخصص العلمي، وهنا تأتي جرأة الباحث على التعديل في الترجمة أو تقييم مستواها، وربما وجد من الأفضل العودة إلى الأصل في بعضها، أو إعادة ترجمة البعض إذا امتلك القدرة على ذلك.

ثم تبقى قاعة الرسائل الجامعية في توقُّع دائم لأن يتعامل الباحث مع مجموعة الرسائل ذات الصلة بموضوعه، وهو ما يخضع لتعليقات المكتبة وقطاع الدراسات العليا والبحوث، وما يرتهن - أيضًا - بدور المشرفين والباحثين في مستوى التعامل مع تلك الرسائل بضمانات الأمانة العلمية الكافية، والكفيلة بتكوين باحث متمكن ومتميز مؤتمن على احترام حقوق الملكية الفكرية لزملائه وأساتذته.

أما قاعة الدوريات.. فمن واجب طالب البحث أن يتعامل جيدًا مع موادها الفكرية بما تحكيه من عطاءات جادة، أفرزها عصر العماقة والمشاكسات النقدية والجدل والمناقشات، التي سجلتها لغة الحوار في ظل تعددية المناهج والمدارس لدى جيل الرواد.

وتبقى قاعة الرسائل الجامعية موضعاً لأخلاقيات البحث والباحث، بما تتطلبه من الأمانة والدقة التي تتأبى الوقوع في دائرة السرقات أو التفريط في حقوق الملكية الفكرية؛ باعتبارها صمام الأمن في البحث العلمي.

الفصل الخامس

البحث والباحث والمنهج

- المبحث الأول: آليات البحث والباحث.
- المبحث الثاني: خطوات البحث وبدايات الباحث.
- المبحث الثالث: أخلاقيات البحث والباحث.
- المبحث الرابع: مستويات الكتابة البحثية.
- المبحث الخامس: خلاصة الرحلة المنهجية.

المبحث الأول

آليات البحث والباحث

يبدأ امتلاكها من حرص الباحث أن يحرص على التعددية القرائية، والاتصال الدائم بالعلوم البينية التي تخدم موضوعه، حتى إذا انتهى إلى الاختيار والانتقاء.. بدأت بقية الآليات في التجلّي والتوظيف بحكم ما هو ضروري في صلب الموضوع، وما هو مفيد لاستكمال جزئياته وتفصيله.

ثم يأتي الاستقراء والاستقصاء، وهو أمر وجوبى في البحث الأدبى، من حيث إحاطة الباحث بما كُتب من قبل عن الظاهرة موضوع الدراسة، وأن يدون في بطاقاته البحثية ما أخذه من المصادر والمراجع مسجلاً كل بيانات المصدر والمرجع، بما يسهل له مهمة الكتابة، ومهمة الاحتفاظ بمدوناته النصية، وكذا مهمة الرجوع إليها في مرحلة طباعته ومراجعاته.

وفي استقراء الظاهرة ضرورة لضمان صدق الأحكام، وإلا وقع الباحث في التناقض، أو الادعاء، أو خلط الأوراق، أو في دائرة غموض المفاهيم إذا لم يُلم بكل جوانب موضوعه إلى حد الاستقصاء.

ثم يأتي الاستنتاج والاستنباط، وهو ما يحتاج من الدقة والحذر العلمى الكثير، فالبحث الجيد يسير بشكل انسيابى عبر منعطفاته بين معطيات ومقدمات تقود إلى نتائج من جنسها؛ بعيداً عن سيطرة الانطباعات، أو الخروج عن المسار المنهجى. ويمكن للباحث رصد النتائج الجزئية في ختام الفصول والمباحث، والاكتفاء

بالتائج الكبرى في خاتمة البحث، ومن حقه أيضًا أن يؤجل رصدها جملة وتفصيلاً إلى نهاية الدراسة.

ويظل مؤكدًا أن جودة الاستقراء تنتهي إلى صحة الاستنتاج؛ ذلك أن نقص المعلومات في قضية ما إنما يؤدي - بالضرورة - إلى خلط في نتائجها، لاسيما إذا كانت النتائج أحكامًا؛ الأمر الذي يوجب على الباحث التوقف طويلاً عند كل الفرضيات والآراء عبر كل ما شهدته الدراسات السابقة، دون انحياز لأي منها إلا ما يركن إلى صحته علميًا.

ويوزع الاستقراء المنهجي في البحث إلى الأدلة التاريخية من خلال الإدراك الواعي لتواتر الروايات، والاطمئنان الكامل إلى توثيق الأخبار ونقدها من خلال تتبع مناهج المؤرخين، بما تتطلبه من الموضوعية والحيدة والأمانة والدقة، ليمتد الاستقراء إلى قراءة النصوص المؤكدة للأخبار، أو النافية لصحتها، أو الداعية إلى تصحيحها، أو إعادة طرحها، وبعد الخبر والنص وأثناءهما يأتي دور الآراء المطروحة عبر دراسات الآخرين ورؤاهم الفكرية، ونتائجهم البحثية.

ويحدث التلاقى والتفاعل - بهذه الصورة - بين الباحث وبحثه بمقدار تمكنه من آلياته، وبمقدار وعيه بحدود المنهج في ضوء المقروء من المادة العلمية، وفي سياق ما يستحق منها المناقشة والمرجعة، وهو ما يحتاج التمكن والتمثل والجدية، كما يحتاج الكثير من الفهم والوعي بجوهر المشكلة البحثية وحدود التعامل معها، وهو ما ينسحب - بدوره - على صحة توجيه اجتهادات الباحث دون شطط أو خلل؛ حيث يعرف مواضع الضعف والقوة، كما يعرف اتجاهات المباحث الجزئية في بنية متفاعلة تتنامى وتتصاعد دون انكسار أو تناقضات أو توقف.

المبحث الثاني

خطوات البحث وبدايات الباحث

(١) الاختيار :

يبدأ الاختيار الصحيح على أساس من كثرة قراءات الباحث ومراجعاته لمحتوى الدراسات السابقة القريبة من موضوعه، ولا يصح الاكتفاء بالقراءة العارضة، مع الاطلاع على الموضوعات الهادية إلى مثل دائرة بحثه على سبيل التقارب أو التباعد، ففي أية قراءة - بالتأكيد - كثير من الإفادة، بصرف النظر عن درجة التماس مع الموضوع، أو حتى مستوى التداخل بين الموضوعات.

• والحذر واجب من اختيار موضوع مكرر، مع ضرورة الرجوع إلى قاعدة البيانات حول الرسائل المسجلة في الجامعات المصرية، ومع كتابة مفصلة عن الدراسات المتقاربة في سياق التوجيه البحثي للدارس.

• والموضوع الجيد - بالطبع - هو الذى يثير مشكلة، حيث يتبنى الباحث الانطلاق منها ومعالجتها، ويسهل عليه التوسع فى القراءة حولها، مع فرصة اختبار الأدلة والبراهين من خلال الخبر، أو النص وصولاً إلى الحقيقة النسبية، التى يبدو شريكاً فى البحث عنها، من خلال اجتهاداته وحججه ومنطقه العلمى.

• والموضوع الجيد يميل إليه الدارس بعد تعددية النظر فى المصادر والمراجع العربية والأجنبية، مع دراسة كتب الاستشراق، ومحاولة الإفادة منها فى مسار المنهج، مع

محاولة تحديد موقف علمي واضح وموضوعي من الآراء المطروحة فيها، ومع التفرقة الواجبة بين أصول المنهج والآراء والمضامين والأطروحات المختلفة.

• والباحث الجاد لا يدخل إلى موضوعه من قبيل الانحياز المطلق، أو مجرد الانبهار الخاطف، بقدر ما يعنيه من الأمر وجوب الوصول إلى نتائج موضوعية، على ألا يقف هذا التوجّه حائلًا دون ميل الباحث إلى موضوعه، وإلا أصابه الملل، أو أرهقته القطيعة المعرفية والنفسية، أو خالجه هاجس التوقّف عن استكمال البحث في أي من مراحل.

• وبذا يظل اختيار الموضوع مرهونًا بأدوات الباحث واستعداده وطاقاته، مع توافر مرجعيته ومصادره، ومنها القدرة على تمثله، ودرجة التسلّح بآليات المعرفة القادرة على ضمان تواصلها معه، وهو الارتهان الأوثق كما يرتهن بجدة الفكرة، ومجال الابتكار، ومساحات التجديد والإضافة.

(٢) المقترح البدئي :

• ونقصد به الطرح الأول حول تصور الدارس للموضوع، سواء بمساعدة المشرف، أو من خلال اجتهاده الخاص - وهو الأفضل - والذي يترجمه في إعداد خطة عمل مفصلة وواضحة، مع تقسيم مبدئي - أيضًا - لمشروع البحث أو خطته عبر أبواب وفصول، أو فصول ومباحث جزئية، على أن يظل هذا المخطط مجرد مدخل منهجي لإقامة دراسة متكاملة تنعكس في عمقها رؤية الباحث، وتصور درجة الجدية، ومستوى التمثّل (وغزارة القراءات) واستيعاب المقومات والعناصر والجزئيات والرؤى الكلية.

• والدارس الجاد يترىّث ويتمهل في تقديم خطة موضوعه، ولا يكثرث بعنصر السرعة، ويحسن لديه تكرار استشارة أساتذة التخصص من باب الاستنارة، مع الاستفادة من التعددية، وتقدير الخبرات المتراكمة للأساتذة، والإفادة من قراءاتهم

وتجاربهم في حقل البحث العلمى وتطوره.. وتتجلى تداعيات التعددية الثقافية التى تظل مدخلاً آمناً لبنية بحث جيد لا يعرف النرجسية - ولا يعترف بالانحسار فى حدود الذات، أو الرؤى الضيقة.

وثمة ملامح مشتركة بين الباحثين - على الرغم من اختلاف التخصص الدقيق - فى عدة قضايا أساسية، منها:

- مقدمة الموضوع : حيث تتناول المقدمة - وجوباً - مبررات الانتقاء ودوافع الباحث إلى اختياره؛ مما يعكس أهمية الموضوع، ثم عرض الدراسات السابقة، والمنهج المتبع، وأهم المصادر والمراجع التى تركزى أصالة الاختيار وتضمن جديته.

- ثم يأتى التمهيد إذا تطلب الموضوع ذلك، وإلا تُرك إلى مرحلة إعداد الرسالة وكتابتها، حيث يمكن الاستغناء عن التمهيد فى حالة انعدام ضرورة الحاجة إليه، إذا لم يتجانس مع طبيعة الموضوع إلى حد الضرورة.

- ثم ترد الأبواب، الفصول، والمباحث الفرعية التى تحكمها الفرضيات وربما تغيرها المادة العلمية.

- وأخيراً تأتى الخاتمة : ويجب أن تتناول رصد خلاصة البحث فى إيجاز شديد، ويحسن أن يكتفى فيها الباحث بتناول النتائج الأساسية للبحث، مع تحديد مواضع الإضافة والابتكار، مع إمكانية الإفادة فى التطبيقات، كما يتم فيها التركيز على الجديد والأصيل الذى أضافه فى حقل التخصص العلمى الدقيق.

- وفى حالة موافقة القسم العلمى ولجان الدراسات العليا بالكليات على الموضوع، ينطلق الباحث إلى عالم قراءاته تعميقاً مع تكرار استشارة المشرف، والحرص على الإفادة من ملاحظاته ومقترحاته، ولا مانع - بالطبع - من تغيير بعض الجزئيات، أو تبديل معالجة بعض القضايا كلما تطلب الأمر ذلك فى مرحلة

التعامل العلمى مع جزئيات الموضوع، وتبعًا لطبيعة ما تملّيه المادة العلمية التى
ينهض بجمعها وتصنيفها وتحليلها، وبناء على طبيعة رسالته والمنهج المتبع فى
دراسته.

المبحث الثالث

أخلاقيات البحث والباحث

تبدأ تجليات الأخلاقيات من تجاوز التناقضات المنهجية، وهو ما ينعكس - أساسًا - عن درجة تمثُّل الباحث للموضوع، وتجانس صيغ الأداء العلمي، مع أمانة النقل المرجعي، وتجنُّب التكرار للشواهد والقضايا والمواقف والتحليل، مع استبعاد نقل جهود الآخرين حول النص، أو تعليقاتهم تحت مسمى "بتصرف" أو غيره من صيغ غير مطمئنة منهجيًّا إلا من باب المناقشة والجدل وإدارة الحوار، وإضافة الجديد وتحديد المواقف.

يلي ذلك تجنب النقل من المراجع الوسيطة، حيث إن العودة إلى الأصول أولى، مع تحديد الطبعة، وسنة النشر، والبحث عن الكتاب المحقق علمياً، وتوثيق بياناته في حالة وروده لأول مرة في الدراسة، ثم في ثبت المصادر والمراجع.

وفي كل يكون تحكيم العقل والمنطق أصلاً في نجاح الباحث، مع التوقف عند الدليل الموضوعي النصّي، أو التاريخي أصلاً في إصدار الحكم، أو تجنُّب الأحكام الجاهزة، أو القوالب الثابتة، أو المواقف الشخصية أو الانفعالية، أو تغليب الانطباعات العارضة؛ مما يؤثر على سلامة سير البحث ودقة نتائجه.

ويظل مطلوباً الحرص على الالتزام ببنود ميثاق شرف الباحث، وتقدير حقه في مساحات مناقشة الآخر، دون افتئات على مستوى أدائه العلمي، أو مزايده عليه، مع الانضباط في صيغ الحوار حول كبار الباحثين، وعدم تضخيم الأنا منذ بداية

الطريق؛ بدءًا من استخدام ضمير الجمع - مثلاً - أو ما يشبهه من مؤشرات المبالاة بالذات.

وبين القراءة التاريخية والقراءة النصية، تظهر عدة ضوابط حاكمة للباحث :

فالتاريخ موصول بين ماضى الأدب وحاضره : بين قسمة العصور السياسية، أو قسمة القرون، أو مدارس الفن، أو تداخل الاتجاهات، أو تغليب التوجُّهات، أو ما يشبه ذلك من مبررات القسمة عبر فترات وحقب ومراحل وعصور سياسية أو أدبية.

ومن ثم تبدأ دراسة الوقائع والأحداث من حيث هى انعكاسات تحرك البنى الأساسية، فى مساق قراءة أصدائها فى الأبنية الإبداعية، باعتبارها مُكونًا ثقافيًا ضمن منظومة البناء العلوى فى كل تجلياته وقسماته.

ثم يأتى تحليل المرويات نقدًا ومراجعة على التواتر، ومرورًا على العقل مع ضرورات الموازنة بين الأشياء؛ بناءً على قواعد وحيثيات وضوابط تقى من حمأة الانفعال، أو خلط الأوراق مما تظهر آثاره فى عدة اعتبارات، منها مثلاً :

• استخلاص أنماط تاريخية كاشفة عن: حضارة الأمم - إيقاع الفكر - الموقف النفسى - البعد القيمى - الحوار أو التصادم، الصراع أو التواءم ... إلى غيرها من مساحات الفكر وساحات الجدل.

• أهمية السياق الجمعى والسياق الفردى فى قراءة التاريخ، مع تقدير مطلب التفاعل بينها فى سبل الارتقاء بمصادر المعرفة عبر كل قراءة متجددة.

• فرضية الخطأ فيما نقرأ، مع جدة البحث عن الحقيقة بشكل مشروع واجتهاد مقبول، بعيدًا عن الشطط والاندفاع، أو الركون إلى منظومة الأحكام الجاهزة، أو التنافس فى صناعة أشباهها.

• تغليب الروح العلمية المحايدة، وتسجيل الملاحظات البحثية أولى من عرض الانطباعات العارضة.

• تجاوز الذاتى والمطلق والعام إلى الموضوعى والمحدد، والنسبى، والفردى، دون افتئات على الآخر، أو اختراق لرؤاه إلا من باب الموضوعية والجدة فى مستوى المناقشة ولغة الحوار.

• معايير الإفادة من التاريخ :

• وتبدأ من نسبة النص إلى سبل اجتزاء الصورة، إلى ترتيب الفضاء النصى، إلى مرحلة حفظه الشفاهى، أو المدون، إلى تحليل الأثر الاجتماعى، إلى استعراض الدوائر بين أخلاقية، فلسفية، دينية، قيمية، وجمالية، إلى بقية المكونات من : جمهور المرحلة - ثقافة المبدع - استقصاء الوقائع - البناء على النتائج بعد المناقشة - دراسة الحدث فى نسج الفترة، أو دراسة أصدائها فى حقول الإبداع.

• كما تجب التفرقة بين الأدوات والمراحل عبر الاستقراء، والاستنتاج، بين المقدمات ورصد الأخطاء، واحتمالات الظن واليقين، عبر الأفراد، أو التواتر، والترجيح، أو الترشيح، أو التغليب ... إلخ.

• وجوب احترام تقاليد المشروع العلمى : بدءًا من تعزيز تداعيات الصرامة المنهجية، إلى تقدير قيمة المنتج الثقافى، إلى مساحة رأى الفردى.. إلى تجاوز التسطيح والتعميم.. إلى البحث عن الأصيل والمبتكر.. إلى صناعة المزاوجة بين الموروث والمعاصر، مع جدة الأدوات وصيغ المعالجة، وتجاوز القوالب الجاهزة، والاجترار على مناقشة المسلمات، وتحديد موقعها من متغير المرحلة وجديد الفترة، وقراءة إملاءات الفكر الجديد.

وبين الفردية والتعددية تتعدد مساحات المنهج :

• حيث يبدأ من دراسة الظاهرة : دراسة الإبداع الفردى (الشاعر مثلاً)، أو شعراء مرحلة بعينها، أو اتجاه محدد.

• إلى موضوع الشعر موزعاً بين تجارب الشعراء، من فردية التجربة، النقد التجزيئي للنص، إلى أفكار ومعان وخيال وصور ... إلخ، بما يساعد على اكتشاف جماليات النص قبل تقويمه.

• التذرع بتوظيف العلوم البنيئية القريبة من : بلاغة، ونقد، ولغة، ثم الأبعد - نسبياً - بين نفسى واجتماعى وأخلاقي وقيمي ... إلخ.

• شمولية الرؤية حول جمالية النص، وما حولها من دلالات اجتماعية، نفسية، معيارية الصدق الفني، الأخلاقي، التاريخي، علاقات الظواهر والمجتمعات والأفراد، علاقات النصوص والصيغ والصور، علاقات الأفكار والفلسفات والمناهج والدلالات والأبعاد.

• تحليل الظواهر عبر منطلقات البحث وأدوات الباحث في درجات متباينة بين :

التوافق، الانسجام، الصراع، الالتزام، الجدل، التلاقى، التناقض ... إلخ.

التوفيق في المناهج بين القراءات:

• وتبدأ من تحليل الصيغ الجمالية في البناء، الصورة، الموسيقى، التراكيب عبر دراسات تطبيقية ونماذج دالة بذاتها على غرار ما صنفه عبد القاهر الجرجاني - مثلاً - في أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز.

• دراسة ما تواصل لدى بعض المحدثين منذ فرَّقوا بين لغة الأدب ولغة العلم، إلى محاولة عزل لغة الأدب تصويراً ورمزاً وإشارة ومجازاً على طريقة إليوت وريتشاردز، ولطفى عبد البديع والأسلوبية والتحليل الإحصائي.. إلى ترشيح غياب التأثرية التي تبدو - أحياناً - جزءاً من جمال الأداء اللغوي، حيث يظل الفن بمثابة اختيار إيجابي لإحدى شرائح الحياة، وهو تصويرى يتألق عبر ملكات المبدع وأدواته، وله أبنية مركبة بدءاً من الأسطورية، إلى المجتمعية والنفسية والتاريخية، دون أن يتحول بالضرورة إلى وثائق أخبار محددة.

وفى النقد التطبيقي :

يحسن مراعاة الفروق المتوقعة في نقل النظرية، وإمكانات التطبيق، مع البحث عن حدود التطبيق ومساحاته دون تناقضات أو قصور في : دراسات الصورة وتطبيقاتها على الإحيائية والشعر القديم، أو دراسات الفن لذاته، أو انحسار المسار في الأطر النظرية، أو الميل إلى أى من الدراسات البنيوية، أو الأسلوبية، أو نقد الحداثة، أو الاتجاه إلى الإفراط فى التحليل اللغوى، أو توظيف النظرية في كشف أسرار الأعمال الأدبية على حساب بتر- أو إغفال - بقية العلاقات في بعض الأحوال، وفي بعض النظريات.

وفي إطار العودة إلى دراسة الصورة تبدأ من حيث تعرّف المصادر، إلى آليات النشكيل، والوظائف. مع التحول إلى رؤية تكاملية الأبعاد بين الاجتماعية والتاريخية والنفسية والجمالية، وغيرها.

كما يظل تقدير ظواهر التطور اللغوى والنسق الاجتماعى أساسًا للدرس عبر مناهج الفكر، وعلاقة الإبداع بالمبدع والمجتمع والتاريخ، ضمانًا لتواصل السياق المركب دون انقطاع أو توقف.

ثم يبقى تداخل المناهج واردًا بين استدعاء التحليل النفسى للأدب، والنقد التحليلي، إلى النقد النصي... إلخ.

المبحث الرابع

مستويات الكتابة

تختلف الكتابة المنهجية تبعًا لطبيعة الموضوع البحثي من حيث درجة تصنيفه في الحقل التاريخي، أو البلاغي، أو النقدي، أو النصي، أو في مجال تحليل الظواهر، أو دراسة الشعراء، أو عرض المذاهب الفنية، فلكل منهجه وأسلوبه الذي ينبغي أن ينطلق منه عبر التجانس مع الطبيعة النوعية للموضوع، ومع فرضية خلاصة القراءات التي يستدعيها الباحث، فتؤثر في مستويات الكتابة بين الباحثين؛ ليظل مستوى الكتابة لدى الباحث في موضوع البحث قادرًا على السير في اتجاه منضبط، يعكس قدرته على استيعاب الموضوع، وامتلاك أدوات التعبير عنه، وتمثل المرجعية المناسبة له.

ومن ثم يتطلب الأمر وجوب الترتيب والتنسيق، في إطار من التدرج المنطقي في عرض الأفكار بشكل تصاعدي بدءًا من المبحث الجزئي إلى الكلي، مع مراعاة تسلسل القضايا دون صناعة فجوات أو الوقوع في تناقضات، والوعي بضرورة التدخل في توظيف القضايا؛ بما يسمح بحضور الباحث بين طيات بحثه من جانب، وبما يمثل إضافة إلى ما سبق إليه من جانب ثانٍ؛ حيث تدور المعيارية الحاكمة هنا حول تجليات شخصية الباحث دون توهج أو تضخم، مع الأمانة والدقة في تحليل المادة المنقولة؛ بحيث لا يتحول النقل إلى غاية بقدر ما يظل وسيلة لبنية المنهجية المحكمة وسبيلًا لعرض الآراء والمواقف بشكل علمي محكم.

أساس الكتابة الجيدة إذا يبدأ من التمثُّل الجيد للموضوع، مع القدرة على انتقاء المعلومات المتجانسة معه، دون تزيُّد أو افتعال أو تناقض؛ مع إدراك الباحث جيدًا متى يستخدم المعجم للكشف عن دلالة المفردة، ومتى يقف عند حدود السياق، ومتى ينطلق لتحليل الصورة من منظور نقدي، ومتى يستخدم المداخل البلاغية أو النفسية أو الفكرية أو الاجتماعية أو غيرها، مما تقضيه فرضية البحث وحقله المنهجى.

ولا مانع في السياق ذاته من حرص الباحث على الانفتاح المنهجى بما يحمله من دلالات التعددية القرائية ومحاولة توفير عناصر الاستقراء لبحثه بما يعطى كلاً حقه دون تدليس أو إخفاء؛ فاحترام حق الملكية الفكرية يظل الأصل في أخلاقيات البحث في كل فروع العلم وحقول المعرفة، بما يضمن سلامة مسيرة الباحث وصدق آليات بحثه وأمانة عرض نتائجه وآرائه، بعيداً عن شبهة الزيف أو الافتئات على حقوق الآخرين.

أما لغة الكتابة فتظل رهنا بقدرات الباحث وملكاته اللغوية، فإن كان مبدعاً يستطيع صياغة بحثه بلغة أدبية رفيعة فلا بأس، شريطة ألا يجنى ذلك على العلمية والمنهجية بحيث يتحول الأداء اللغوى إلى إضافة تحسب للبحث والباحث، لا أن تحسب على هذا أوداك.

أما اللغة العلمية المحددة بالمصطلح والدلالة، فتظل هى الأصل فى كتابة البحث باعتباره بحثاً علمياً ينم عن فكر، ويصدر عن منطق، ويصل إلى نتائج فحسب. وهذه هى السمة الفارقة بين المدارس الأدبية والنقدية بقدر ما نراه من تشابه - مثلاً - بين أسلوب الجاحظ وطه حسين ويوسف خليف فى سياق مدرسة الإبداع وشعرية اللغة، أو فى غيرها على منهج ابن قتيبة والعقاد وأضرابهما فى لغة العلم وتوصيل المعرفة.

المبحث الخامس

خلاصة الرحلة المنهجية

- على الدارس أن يستقر علميًا ونفسيًا إزاء اختيار الموضوع، وفي حالة التردد فعليه ألا يتعجل أمره في أخطر مرحلة بحثية تنشأ بها العلاقة الحاكمة بينه وبين موضوعه.
- وله أن يحدد المنهج مبررًا اختياره بالقبول والقناعة.
- وعليه أن يتمثل جيدًا طبيعة المنهج المنتقى؛ حتى لا يفلت منه الزمام في صراع المناهج أو مداخل التلقيق بين بعضها.
- وله أن يلتزم بحدود الخطة المبدئية للموضوع، ومن حقه أن يغير فيها حسب عطاء المادة العلمية، ولا مانع من التعديل في حالة ضرورة تحديد الموضوع، أو التوسع فيه بالتفاهم مع المشرف، وبناء على تقرير المشرف حول سير الدراسة ومعطياتها.
- وعليه ألا يبدأ قبل اكتمال المادة العلمية في مرحلة الجمع، وبعد تصنيف البطاقات طبقًا للمباحث الجزئية والأفكار والقضايا المطروحة، بما تحتمله من المناقشة والمراجعة والتحليل والعرض.
- وله أن يتأنى في الحوار والجدل مع أساتذته حول المسلمات والبدهييات، وحول الفرضيات التي قد ينطلق منها، وكذا حول الخطوط المنهجية الكبرى والصغرى، التي يندفع من خلالها قدمًا في بحثه.

• وعليه أن يتمتع بالمرونة وحسن الاستجابة للصوت الآخر، مع احترام ملاحظات قلم الإشراف بما تعكسه به من تراكم الخبرة والمعرفة والعمق، وأن يتوقف عن الاندفاع إلى ما قد يؤخذ عليه من تغليب الانطباع والمبالغة، أو إطلاق الأحكام، أو هيمنة الخبرة الخطابية.

• وله أن يجعل من مرحلة الكتابة الأولى مدخلاً لتصحيح المسار وضبط التوجّهات، مع إعادة قراءة الأدوات، ومراجعة النفس، وتجدد الأفكار حسب الرقعة القرائية التي تنهياً له.

• وعليه ألا يمل من البحث في كل ما هو متاح في المكتبات الكبرى، انطلاقاً من وجوب التعددية بين المكتبات الخاصة والعامة، الجامعية وغير الجامعية، ففى التعددية ما يفى باحتياجاته، وما يمثل إضافة - بالتأكيد - لكل ما ينتهى إليه من نتائج وتوصيات.

• وله أن يأخذ من أفكار الرواد وآرائهم، دون أن يسلبهم الحق في الريادة والسبق والاجتهاد، وليعلم أن الأمانة العلمية هي أخطر وأهم صور الأمانة الإنسانية؛ حيث تنهض على أساس احترام حقوق الملكية الفكرية الضامنة لحق المؤلف والباحث فيما يكتبه وينقله ويناقشه ويحلله.

• وعليه - أيضاً - مراعاة الدقة في بيانات كل بطاقة على حدة، من حيث تحديد العنوان الجزئى والكُلّى في أعلاها، ومن حيث تدوين كل بيانات المصدر / المرجع في أسفلها، بما في ذلك الطبعة ودار النشر وتاريخه، والجزء والصفحة.

• وله أن يفيد من كل ما يشاء من مادة المصادر والمراجع، شريطة أن يدرك الفروق الجوهرية بين المصدر والمرجع، من حيث: احتواء مادة الدراسة ذاتها (شعراً كان أو نثراً) أو دراسات حول المادة ذاتها بين تصنيف وتحليل وتقويم وشروح وتعليق، وعليه - أيضاً - أن يدرك طبائع الفروق الأصلية بين مصادره ومراجعته

من حيث القدم، وأسماء مؤلفيها، ومرحلتها التاريخية؛ حتى لا يقع في الخلط بينها في أى من مراحل البحث.

• وعليه أن يمتلك القدرة على التصنيف في ثبت المصادر والمراجع طبقاً لأسماء المؤلفين أو ألقابهم، أو طبقاً لأسماء الكتب ذاتها، على ألا يقع في الخلط في منهج التصنيف الأخير، وهو ما يتأتى له من ممارسة القراءات للرسائل والكتب والحوليات والمراجع، على تعدد قواعد الهوامش وثبت المصادر.

• وله أن ينتقى من المصادر والمراجع ما أفاد منه بالفعل، وألا يجنح إلى مجرد التزئد والتكثر، بما يشكك في صحة اطلاعه على بعضها، أو الإفادة منه لمجرد تضخيم القائمة فحسب.

• وعليه أن يتجاوز مسألة الانتزاع من المرجع الوسيط، فإن جنح إليها فليعد إلى الأصل، من باب الاطمئنان والمراجعة والأمانة والدقة والبحث عن صدق المعرفة من مصادر الكبرى بين أمهات الكتب، دون الاكتفاء بجهود الآخرين، وهو ما ليس له بحق.

• وله وعليه أن يلتزم الحيدة والموضوعية في عرض الآراء، بعيداً عن الاجترار على أصحابها، أو الاختزال والاجتزاء لبعضها، أو تحميلها ما لا تحتل لمجرد إخضاعها لما يريده من أفكار، تستدعى تغيير الدلالة وتحويل المنطوق البحثى.

• وعليه أن يستشير دوماً قلم الإشراف ليأخذ بنصائح المشرف وتوجيهاته، وألا يبخل بالاستغناء عن أجزاء من المادة العلمية إذا مثلت تكراراً، أو حشواً زائداً غير مبرر، أو صعب توظيفها علمياً في خدمة الموضوع وتنمى جزئياته.

• وله أن يراجع كتابته بين المحاولة الأولى والثانية، وأن يراجع نفسه بناء على المستجد والمتغير في حقول الدراسة النقدية والأدبية، بما يهيئ له مساحة من

التجذُّد والمعاصرة دون عدوان على الأصول والثوابت، ودون تهميش لها أو تغييب لدلالاتها.

• وعليه أن يدقق في عودته إلى المخطوطات والرسائل العلمية، وألا يجترئ على النقل منها تحت مظنة عدم نشرها؛ ففي النقل المرسل ما يسئ إلى الناقل من حيث المحاسبة على درجة الأمانة، والمساءلة حول مستوى التواصل مع الآخر، وتعزيز رؤية الذات دون المساس بمرجعية النقل.

• وله أن ينقد ويحلل ويناقش ويتداخل ويقبل ويرفض، دون الإخلال بأداب العلماء، أو الميل إلى التجريح أو السب، مما يمثل سلوكًا آخر بعيدًا عن ساحة العلم ومناهج العلماء، وهو ما يتجاوز - بالطبع - منظومة أخلاقيات البحث العلمي.

• وعليه أن يتوخى الحذر والدقة في عدم الاتكاء على وحدة المرجعية، أو الانحياز الأعمى لمؤلفات مشرفه - مثلاً - ففي ذلك من الإساءة إليه ما قد يدمر نتائج بحثه، أو يدعوا لاتهامه بالتقصير والجمود، أو انعدام المرونة والتعددية، أو التشكك في الانحياز والتعصب، بما يجنى على وجوب الموضوعية والحيدة.

• وله أن ينقل من نصوص الشعر والنثر ما يقتضيه البحث دون تكرار، وعليه أن يضبط ما ينقله من الدواوين بالشكل الكامل، وأن يحترم ما ورد فيها من هوامش وحواش وتعليقات، وأن يشير إليها ضمن المرجعية الكاملة لبحثه.

• وعليه أن يراجع الأخطاء الطباعية والنحوية والإملائية، وألا يدفع بها إلى غيره، إلا من باب الاستئناس والتدقيق بما لا يحتاج إلى التبرير في حلقة المناقشة؛ مما يعد عيبًا شائعًا يجب الخلاص منه بسهولة ويسر.

• وعليه إدراك الحقيقة العلمية المؤكدة من أن مساحة التعليق على الشواهد، وتحليلها، والإفادة من عطاءاتها، تظل رهناً بقدراته الخاصة على الفهم

والاستيعاب وجودة الانتقاء، فتحليل الشاهد يمثل المملكة الخاصة للباحث إذا أجاد استغلالها - منهجيًا - في إبراز شخصيته، والإبانة عن قدراته وملكاته، متخليًا عن صور النقل والنمطية والتكرار، أو اجترار ما سبق إليه لدى الباحثين مما يمثل عبئًا غير مقبول.

● وله أن يفيد من رؤية الآخرين في تحليل الشاهد، دون أن يكون نسخة من أى منهم، فالأولى به أن يناقش ويشارك بالرأى قبولًا أو رفضًا، أو إضافة، أو ابتكارًا وتحديثًا.

● وعليه ألا يتحول في ساحة التحليل النقدي إلى المنهج المدرسى الممجوج، مما يتنافى - بالطبع - مع مستوى العمل الأكاديمي، الذى يقوم على صحة الاستنتاج، ودقة الأداء، وتجاوز مسألة التفسير إلى مناطق التحليل الموجز والتقويم الصحيح.

وبعد .. فهل نستطيع أن نضمن الانطلاق من عدة ثقافات ضرورية في تكوين الباحث في حقول الأدب والنقد، لاسيما إذا انطلق من منظومة التفكير العلمى؟

لعلنا نجد ذلك ميسورًا أمام زحام الدراسات الأكاديمية وفيض البحوث الأدبية، التى تكاد تذكرنا بمنطق القدماء حين اعترفوا بأن الأول لم يترك للآخر شيئًا، ومع هذا أضافوا وجددوا وعمّقوا الدرس تحليلًا واستقصاء. وتبقى أمام باحثينا هذه المؤشرات سبيلا إلى الانضباط المنهجى الواجب مع متغير العصر وكثرة المناهج وتداخل النظريات، بما يستحق الكثير من المراجعة والأناة.

المحتويات

٧	مقدمة
٩	تمهيد خاص
	الفصل الأول : مداخل التفكير العلمي
١٥	المدخل الأول : حول دعوة الأديان إلى التفكير العلمي
١٨	المدخل الثاني : آليات التفكير العلمي
٢٢	المدخل الثالث : الطبيعة النوعية للتفكير العلمي
٢٦	المدخل الرابع : الانعكاسات والتحويلات
٢٨	المدخل الخامس : منطلقات التفكير العلمي وقواعده
٣٠	المدخل السادس : امتداد حركة التفكير العلمي
٣٣	المدخل السابع : ثقافة التفكير العلمي بين الغياب والحضور
٣٥	المدخل الثامن : بين التفكير العلمي والإبداع
٣٨	المدخل التاسع : الحد الاصطلاحي في التفكير العلمي
٤٢	المدخل العاشر : توظيف التفكير العلمي في حركة البحث
	الفصل الثاني : رحلة المنهج
٤٩	البحث الأول : مراجعة المنهج في دراسة العلوم الإنسانية
٥٢	البحث الثاني : التجديد في مناهج البحث الأدبي
٥٦	البحث الثالث : مسيرة المنهج في بنية الفكر العربي

٥٩	المبحث الرابع : المشروع البحثى محاذير الإخفاق
٦٢	المبحث الخامس : النسق العام للبحث الأدبى
	الفصل الثالث : الباحث ومشكلات المعرفة
٦٧	المبحث الأول : الأدوات ومستوى التمكن العلمى
٧٠	المبحث الثانى : المداخل المعرفية للباحث
٧٣	المبحث الثالث : موقف الباحث بين الخبر والنص
٧٧	المبحث الرابع : أخلاقيات البحث فى العلوم الإنسانية
٨٢	المبحث الخامس : الباحث وتطور المفاهيم النقدية
	الفصل الرابع : البحث والالتزام المنهجى
٨٩	المبحث الأول : خصائص البحث وأسس الاختيار
٩٢	المبحث الثانى : موضوع البحث
٩٤	المبحث الثالث : البحث وخطوات المنهج
٩٧	المبحث الرابع : خطة البحث
١٠١	المبحث الخامس : مصادر البحث ومراجعته
	الفصل الخامس : البحث والباحث والمنهج
١٠٧	المبحث الأول : آليات البحث والباحث
١٠٩	المبحث الثانى : خطوات البحث وبدايات الباحث
١١٢	المبحث الثالث : أخلاقيات البحث والباحث
١١٧	المبحث الرابع : مستويات الكتابة
١١٩	المبحث الخامس : خلاصة الرحلة المنهجية

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://www.facebook.com/books4all.net>